تأليف

محمد سيد كيلانى

عباس حلمى الثانى

أو

عصر التغلغل البريطانى فى مصر

١٨٩٢ - ١٩١٤

دار الفرجانى

القاهرة - طرابلس - لندن

عباس حلمى الثانى

أو

عصر التغلغل البريطانى فى مصر

١٨٩٢ — ١٩١٤

تأليف

محمد سيد كيلانى

الطبعة الأولى

١٩٩١

دار الفرجانى

القاهرة ـ طرابلس ـ لندن



تقـــديم

هذه دراسـة لتـاريخ مصر إبان السيطرة الـبريطانية عليها . وقد أطلق السياسيون وكتاب الصحف على الحالة التى كانت عليها شئون مصر فى عهد لورد كرومر اسم « سياسة الشقاق » لأن هذا اللورد لم يكن متفقا مع الخديو الشاب فى أمور كثيرة ، وكان الحاكم الشرعى يعارض الحاكم الفعلى فى معظم آرائه .

ثم أرادت إنجلترا بعـد عزل كرومـر أن تغـير سياستها فعينت سيرالدن غورست ليحل محله ، وأشارت عليه بالتودد إلى الخديو فعرفت سياسته باسم « سياسـة الـوفـاق » بين قصر عابـدين وقصر الـدوبـارة ، وكانت تقوم على أسـاس الصـداقـة المتبـادلـة بينـه وبين عباس ، وكانا يتشاوران فى كثير من الشئون . وفى هذا العهد استرد الخديو سلطته ونفوذه ، وأصبح قصر عابدين قبلة الحكام ووجهة القصاد ، بعد أن كانت هذه القبلة أيام كرومر قائمة فى ركن من قاعة الاستقبال بقصر الدوبارة .

وبعد مقتل بطرس غالى ارتفعت أصوات المحتلين بوجوب تغيير السياسة البريطانية فى مصر . ففى مقال للديلى [1] ميل « . . وليس هناك غير طريق واحد يمكن سلوكه ، وهو تغيير السياسة الإنجليزية . يجب إناطة زمام الأمور فى مصر بيد قوية وتأييد الحكومة الإنجليزية لتلك اليد تأييداً شديداً » .

وتصادف أن مات سيرالدن غورست فحل محله لورد كتشنر وقد عرفت سياسته باسم « سياسة التقاطع » لأنها قامت على الجفاء والهجران . وقد جلس كتشنـر فى الـوكالة البريطانية يأمر وينهى ، ويدعو كبار الحكام إليه ليزودهم بالتعليمات ، شأن من يشعر بقوته ولايشعر بوجود منازع له ولاشريك .

---

(١) المقطم فى ١٩١٠/٦/١٠.

وحين قامت الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ كان كتشنر فى إنجلترا فاستبقته حكومته وعينته وزيرا للحرب . وكان عباس متغيبا فى الآستانة كما هى عادته فى كل صيف ، فأصدرت الحكومة البريطانية قرارا بمنعه من العودة إلى أرض الوطن . وأخيرا عزلته وولت الأمير حسين كامل سلطانا على مصر . وبذلك انتهت حقبة من تاريخ مصر لتدخل فى حقبة أخرى ، هى فترة الحماية البريطانية . (انظر كتابنا « السلطان حسين كامل ») .

إن جهاد الأمة لم ينقطع طوال أكثر من مائة عام طلبا للحياة النيابية السليمة وحقها فى أن تحكم نفسها بنفسها ولنفسها ولكن الاحتلال البريطانى كان يحول بينها وبين هذا الحق . كتب لورد كتشنر فى تقريره عن سنة ١٩١٢ مانصه « لما عدت إلى مصر ، بعد غياب طويل ، أثر فى نفسى أن الذين فارقتهم وهم معشر متجانس من عقلاء الأهالى قد انشقوا وانقسموا إلى فرق وأحزاب سياسية » .

وقالت صحيفة « الوطن (١٩١٢/٨/٦) تحت عنوان « حديث الصيف » « الظاهر أن فخامة اللورد كتشنر سينال غايته بلا تعب ولاعناء ، فإنه قال مرارا إنه يكره الأحزاب السياسية فى مصر ، لأن وجودها مضر بالبلاد » ماذا قال الحاكم الوطنى جمال عبدالناصر حسين؟ قال « وبعد الثورة وبعد حل الأحزاب وجدنا أن الشعب اللى مافيهش الحزبية ، ولا اللعنة التى أدخلتها بريطانيا بقى شعب واحد ، ووقف يكافح كله ، رجل واحد ، وقلب واحد فى جميع المعارك وانتصر فى جميع المعارك » . (الجمهورية فى ١٩٥٩/٧/٢٣) .

والواقع أن عبدالناصر انهزم فى جميع المعارك . انهزم أمام حرب السويس وفى الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، وفى الوحدة مع سورية . وفى اليمن ، وخلف تركة ثقيلة من المصائب والآلام لاينتظر أن تبرأ منها مصر إلا بعد مائة عام على الأقل . وها قد قامت الأحزاب فى مصر لأنها الطريق الوحيد لحياة ديمقراطية سليمة .

وفى التاريخ عبر وعظات ولكن قل من يتعظ ، ونذر من يعتبر .

لقد كان جمال عبدالناصر يعتقد أنه مخلد فى هذه الدنيا ، فتشبث بالحكم وكان الأجدر به بعد الهزيمة الساحقة أن يختفى من الوجود ، أعنى أن ينتحر كما يفعل من يقدر المسئولية ، أو يخرج إلى ساحة القتال ليقتل ويذهب شهيدا ، إلا أنه راح يغالط ويكابر ، ويطلق على الهزيمة الشنيعة اسم « نكسة » ويقول إن إسرائيل احتلت جزءا من أرضنا ولم تحتل إرادتنا . ومادام هو متربعا على العرش فهو الذى انتصر وإسرائيل هى التى انهزمت .

وإذا كنا مخلصين لبلادنا فعلينا أن نسلك الطريق الذى لاطريق سواه ، أعنى طريق الديمقراطية بأوسع معانيها . إن الإنجليز كانوا يقولون بسياسة الجرعات، وبعضنا يقول اليوم بعد مرور مائة سنة ، وبعد خروج المحتل بسياسة الجرعات ونحن نحب أن نعرف عدد الجرعات اللازمة ، وكم سنة تمر بين كل جرعة وأخرى ، ومن له حق تحديد الفترة اللازمة لأخذ الجرعة .

وأخيرا أرجو أن ينتفع القراء بهذا الكتاب والله المستعان .

محمد سيد كيلانى



الباب الأول

سياسة الشقاق

الفصل الأول : وفاة الخديو محمد توفيق وتولية عباس
الفصل الثانى : دسائس روسيا وفرنسا
الفصل الثالث : مشكلة ضبا والمويلح
الفصل الرابع : الفرمان الشاهانى
الفصل الخامس : صرع عنيف بين الخديو والإنجليز ـ اقامة نظارة مصطفى فهمى باشا وتشكيل نظارة رياض باشا
الفصل السادس : عباس فى الآستانة
الفصل السابع : الميزانية فى مجلس الشورى
الفصل الثامن : أزمة الحدود ـ مقدماتها
الفصل التاسع : استقالة نظارة رياض باشا وتشكيل نظارة نوبار
الفصل العاشر : نظارة مصطفى فهمى الثانية
الفصل الحادى عشر : السودان
الفصل الثانى عشر : عباس فى لندن
الفصل الثالث عشر : مشكلة طابا
الفصل الرابع عشر : «مأساة دنشواى
الفصل الخامس عشر : ذيول مأساة دنشواى
الفصل السادس عشر : رحيل كرومر



الفصل الأول

وفاة الخديو محمد توفيق وتولية عباس

● **وفاة الخديو محمد توفيق :**

توفى الخديو محمد توفيق فى مدينة حلوان الساعة السادسة والدقيقة الثلاثين من مساء الخميس ٧ من يناير سنة ١٨٩٢ ، وكان قد اصيب بالحمى الوافدة، وحدث عنده احتباس فى البول نتج عنه تسمم . وكان حينما توفى قد بلغ الأربعين من عمره (١٨٥٢-١٨٩٢) .

وكان عباس حين وفاة والده متغيبا فى النمسا يطلب العلم فى مدرسة « تريزيانوم » حيث أمضى بها ستة أعوام ، وذلك بعد أن تلقى علومه الابتدائية فى مدرسة « شاتودى لانسى » بسويسرا .

قال كرومر « لم نجد أحدا يعرف تاريخ ولادة الأمير بالتمام إلى أن عثرنا على شيخ تركى خدم توفيق باشا سنين طويلة ، فعلمنا أن البرنس عباس ولد يوم ١٤ يولية عام ١٨٧٤ ، فهو إذن لايزال صغيرا ولايبلغ سن الرشد إلا فى ١٤ يولية سنة ١٨٩٢ » « فيجب ـ بمقتضى الفرمان ـ مادام الخديو دون سن الرشد أن يعين مجلس للوصاية ، غير أنا رأينا أنه ليس من الصواب إبقاء فترة ليظل العرش فيها خاليا بين وفاة الخديو وجلوس الأمير ، فإن ذلك قد يؤدى إلى دسائس وصعوبات متنوعة، غير أنى سمعت أحدهم يقول همسا : إن سن الأمير المسلم يجب أن يحسب بالسنين الهجرية التى يبلغ عدد أيامها ٣٥٤ يوما ، فتمسكت

---

(١) كرومر : عباس الثانى ص ١٩ ، ٢٠.

بأهداب هذا الاقتراح ، وحسبنا سن الأمير بالسنين الهجرية فاتضح أنه بلغ سن الرشد قبل وفاة أبيه بأربعة عشر يوما .

« فتم الاتفاق على أن يستدعى الأمير عباس للحضور إلى مصر من فيينا ، حالة وفاة توفيق باشا، وأن يعلن السلطان بذلك ، ويصدر منشور عام يعلن فيه أن النظار يستمرون فى أعمالهم فى إدارة الحكومة لحين وصول عباس واستلامه زمام حكم البلاد . واتباعا لهذه الخطة صار صعباإن لم يكن مستحيلا تداخل تركيا الذى كنا نحاذره ، والذى كان ـ بلاشك مضرا » .

وقد أبحر عباس من « تريستا » يوم السبت التاسع من يناير سنة ١٨٩٢ فى الساعة الواحدة بعد الظهر على الباخرة « فردينند مكسيمليان »وبعد أن ابتعدت الباخرة عن الميناء المذكور عصفت الرياح عصفا شديدا ، وهاج البحر ، وعلت الأمواج فاضطر ربان الباخرة أن يسير بها سيرا بطيئا لايتجاوز ثلاثة أميال فى الساعة ، وذلك فى الأيام الأولى للرحلة . وقد ترتب على ذلك أن تأخر وصول الباخرة إلى ميناء الإسكندرية عن الموعد الذى كان محددا لها .

وقد بادر السلطان عبدالحميد الثانى إلى إسناد منصب الخديوية إلى عباس ، فأبلغ السفير العثمانى فى لندن يوم ٨ يناير اللورد سالسبرى ـ وزير الخارجية البريطانية ـ إذ ذاك ـ بأنه نظرا لوفاة توفيق باشا فقد تعطفت الحضرة السلطانية وعينت البرنس عباس خديويا على مصر، وعهدت فوق ذلك للوزارة المصرية بالقيام بإدارة شئون البلاد مؤقتا لحين وصول الخديو الجديد .

وكان مصطفى باشا فهمى رئيسا للنظار، فأرسل صورة البرقية السلطانية إلى عباس ـ وكان مايزال فى « تريستا » فأبرق شاكرا السلطان، فرد عليه باشكاتب المابين الهمايونى بالبرقية الآتية :

« إن عريضة فخامتكم التلغرافية المتضمنة عبارات الشكر وإخلاص العبودية على أثر توجيه مسند الخديوية إليكم والحاوية الدعوات الصالحة الخيرية بإطالة عمر الحضرة الشاهنية الشريفة وزيادة الإقبال والشوكة الملوكانية قد رفعت إلى الأعتاب السلطانية وحظيت بألحاظ الفيوضات الشاهانية، واستوجبت محظوظية جلالة ولى النعم الأعظم ».

« ونظراً لخصائص فخامتكم الممتازة وحسن إخلاصكم ، فمن المؤكد دوام التوجيهات العالية الشاهانية لمقامكم السامى » . و« إنى امتثالا لأمر جلالة الخليفة الأعظم أبادر بتبليغ هذه العناية إلى سموكم » .

وفى مساء ١٣ يناير سنة ١٨٩٢ وصلت إلى ميناء الإسكندرية سبت سفن حربية بريطانية لتكون فى استقبال الخديو ، وقد وقفت بعيدا عن الشاطىء . قالت صحيفة « المؤيد » فى تلخيصها لحوادث سنة ١٨٩٢ « ثم ورد أسطول إنجليزى إلى مياه الإسكندرية فأرجفت إحدى الجرائد المحازبة للإنجليز بأن خبر هذا الأسطول مجهول ، ولم تعلم به الدوائر العالية ، فهاج الناس وماجوا واضطربت الأفكار ، وباتوا فى حيص بيص ، يذهبون بالظنون كل مذهب ، وأخيرا وصلت الباخرة التى تقل الخديو الساعة الحادية عشرة من ليلة السبت وأطلقت سهما ناريا دليلا على وصولها ، وظلت خارج الميناء .

وفى صباح السبت دخلت الميناء فحيتها البوارج الإنجليزية والفرنسية الراسية على الشاطىء بإطلاق المدافع . وكذلك أطلقت المدافع من قلاع الإسكندرية ، ونزعت شارات الحداد ، ورفعت الأعلام المنكسة .

وعندما استقرت الباخرة تماما قصدها الزورق المعد لركوب الخديو ، وكان به الأمير حسين كامل « السلطان فيما بعد » والنظار فى مقدمتهم رئيسهم ، وصعدوا إلى الباخرة وحيوا الخديو ، ثم نزلوا جميعا فى الزورق الذى رسا عند قصر رأس التين فى الساعة الثامنة والنصف .

وكان فى استقبال الخديو على الرصيف العلماء الأعلام ، والآباء الروحانيون ، وكبار الموظفين وقناصل الدول والتجار ورجال القضاء وأعيان الثغر من الوطنيين والأجانب ، وأورطة من عساكر الجيش المصرى ، وفرقة من عساكر جيش الاحتلال . فسار الخديو بين هتاف هذه الصفوف محييا وشاكرا ، والناس يرفعون أكف الضراعة بأن يحفظه الله ويؤيده ، وهكذا حتى دخل السراى ، وجرت التشريفات فحظى أولا رجال الدين ، ثم قناصل الدول ، ثم ضباط السفن الحربية الراسية فى الميناء ، فرجال المحاكم الأهلية والمختلطة ، وأعضاء المجلس البلدى ، فرؤساء المصالح الحكومية .

وبعـد أن أمضى الخـديو فى قصر رأس التين مدة وجيزة توجه إلى محطة السكة الحديد واستقل قطارا خاصا فى طريقه إلى القاهرة فوصلها الساعة الثانية بعد الظهر ، وكان مرتديا ملابس ضابط أركان حرب . وقد أخذ الناس يجرون أمام عربته وخلفها صائحين : نصر الله أفندينا . وكان هو يحييهم بوجه طلق وثغر باسم .

وكـان ميدان عابـدين مزينا بالأعلام المصرية ذات النجوم الثلاثة وعلى عمدها الشعار العباسى الحلمى وعليه حرف A وحرف H والأعلام العثمانية منتشرة حول كل شعـار منهـا ، والجنود المصرية المشاة والفرسان مصطفة إلى الجهتين الجنوبية والغربية كما اصطفت الجنود الإنجليزية فى الجهتين الشرقية والشمالية ، وفرقة الموسيقى الإنجليزية فى وسط الميدان ، وفى مواجهتها فرقة الموسيقى المصرية .

وحينما وصل الخديو إلى قصر عابدين ترجل ووقف على باب التشريفات المطل على الميدان ، وتقدم رئيس النظار مصطفى فهمى باشا وتلا البرقية الواردة من الصـدر الأعـظم بإسنـاد خديوية مصر إلى عباس . فصدحت الموسيقى الإنجليزية على أثـر ذلك بالسلام الشاهانى العثمانى ، فرفع الخديو والنظار أيديهم ردا على السـلام . ثم صدحت المـوسيقى المصرية بالسلام الخديوى ثلاث مرات متوالية والجنود يهتفون خلال ذلك بالدعاء للخديو .

وبعـد أن صافـح عباس وكلاء الدول صعد إلى قاعة الاستقبال حيث استقبل رجال الدين ، ثم خرج إلى سراى القبة لزيارة والدته .

وفى صباح الاثنين ١٨ يناير جرت التشريفات واستمرت من الساعة الثامنة صباحا إلى مابعد الظهر ، وقد حضرتها جميع الطبقات ومن بينها تلاميذ المدارس الأميرية وأساتذتها .

* * *

وكـان أول عمـل [1] رسمى باشره الخـديو أن أصـدر أمرا بإبقاء نظارة مصطفى فهمى باشا كما هى . وكانت هذه النظارة قد تألفت فى ١٥ مايو سنة ١٨٩١ وأعضاؤها هم : مصطفى باشا فهمى للرياسة والداخلية ، وعبدالرحمن باشا رشدى للمالية ، ومحمد زكى باشا للمعارف العمومية والأشغال العمومية ، وتكران باشا للخارجية ، ويوسف شهدى باشا للحربية ، وحسين فخرى باشا للحقانية .

وقد أبرقت نظارة الداخلية إلى الأقاليم بنبأ وصول الخديو الجديد . ذكرت صحيفـة المقـطم مانصـه « وردت رسـالة برقية أمس بعد الظهر على حضرة مصـطفى أفندى عياد المعاون الأول لقسم قوص بوصول سمو أميرنا المعظم عباس باشا إلى العاصمة ، فوزع جنابه أوراق الدعوى على الأعيان والعمد والمشايخ وقناصل الدول ورؤساء الطوائف فاجتمعوا الساعة الثامنة من صباح اليوم (١٨ يناير) وقد تليت دلائل الخيرات والأذكار ، وأديرت المرطبات » .

● الجيش يؤدى يمين الطاعة :

فى منتصف الساعة العاشرة من صباح الثلاثاء (١٨٩٢/١/٢٦) اجتمع فى ميدان عابدين الجيش المصرى الذى كان موجودا بالقاهرة ، ووقف الضباط على هيئـة دائـرة أمـام أسلحتهم كما وقف الضباط الإنجليز وحلف الضباط المصريون أمـام الشيخ الانبـابى شيخ الإسلام . وحلف السردار أمام ناظر الحربية والضباط الإنجليز أمام السردار .

وبعد ذلك ظهر الخديو ممتطيا جوادا فى حلة فريق عسكرى فى موكب من الياوران وبجـانبيه كل من ناظر الحربية والسير غرانفيل باشا سردار الجيش المصرى ، وجـرى عرض عسكرى وحين تم ركض الخديو بجواده إلى سلم السراى ، وكان ذلك إيذانا بانتهاء الحركات العسكرية .

---

(١) المقطم فى (١٨٩٢/١/٢٠) والمؤيد فى (١٨٩٢/١/١٩).
المؤيد فى (١٨٩٢/١/٢٦).

ثم طلب الخديو كشفا بأسماء جميع الملكيين والعسكريين الذين اشتركوا فى الثورة العرابية ولايزالون تحت طائلة العقاب ، فرفع إليه كشف مفصل ، وفى يوم ٣٠ ينـاير سنـة ١٨٩٢ صدر أمـر الخـديو بالعفـو عن العرابيين المنفيين والتصريح لهم بالعودة إلى مصر ماعدا المنفيين منهم فى سيلان، وأبيح لمن فصلوا من وظائفهم من هؤلاء المنفيين حق التوظف فى الحكومة متى وجدت وظائف خالية .

وكان ممن عفى عنهم عبدالله نديم المحكوم عليه بالنفى . وحسن موسى العقاد المحكوم عليه بالتجريد والنفى مدة عشرين سنة فى مصوع تحت الملاحظة وقد اشتغل بالتجارة هناك وجمع ثروة طائلة . وعلى قبودان راغب من مستخدمى الباخرة الدقهلية والمحكوم عليه بالنفى إلى مصـوع . ومحمد عبيد من الضباط المحكوم عليه بالنفى المؤبد والتجريد .

الفصل الثانى

دسائس روسيا [1] وفرنسا

كان الخصام على أشده بين روسيا وفرنسا من جهة وبين إنجلترا من جهة أخرى فأرادت كل من الدولتين أن تخلق المشاكل للإنجليز فى مصر . ففى أوائل فبراير سنة ١٨٩٢ وصلت إلى الإسكندرية بعض قطع الأسطول الروسى ، وفى ٦ منه توجه قنصل روسيا العام إلى قصر عابدين وقابل الخديو ومعه أميرال البحرية الروسية بصحبة خمسة عشر ضابطا حاملين واجب التهنئة والسلام من قبل القيصر .

وأهدى رئيس جمهورية فرنسا الخديو نيشان « الجران كوردون لوجيون دونير » حمله إلى مصر قائد الأسطول الفرنسى فى البحر الأبيض الذى جاء إلى الإسكندرية ومعه بعض قطع الأسطول .

وقد توجه القنصل الفرنسى العام فى القاهرة إلى قصر عابدين فى صباح أول فبراير فى موكب رسمى حافل حاملا النيشان ، وفى صحبته القائد المذكور وعدد من الضباط . ووقف الخديو فى وسط قاعة العرش يحيط به النظار وكبار رجال الحاشية وكلهم بالملابس الرسمية ، وألقى قنصل فرنسا كلمة جاء فيها : « إن إهداء هذا النيشان لسموه لأعظم دليل على مالسموه من علو المنزلة والاعتبار من حكومة فرنسا . وإنه سيوجه عنايته إلى زيادة تأييد روابط المودة والمحبة بين فرنسا ومصر » .

فاغتر الخديو بسياسة فرنسا وروسيا نحوه ، وبدأ يظهر سخطه على الإنجليز ، وأخذت الشائعات فى الانتشار بين طبقات الشعب شمالا وجنوبا

---

(١) المقطم فى (١٨٩٢/٢/١).

عن حوادث وقعت بين عباس وبين رجال الاحتلال ، فاشتدت على الإنجليز حرب الأعصاب بفعل الفرنسيين ودعاتهم ، فقيل إن الخديو اعترض على علامات الرتب فى الجيش بكونها مخالفة للأصول، وعلى السلام العسكرى بأنه غير مقبول ، وأنه ارتدى ملابس سردار ، ودعا إليه السير فرنسيس جرنفيل سردار الجيش المصرى وعنفه بكلام شديد اللهجة ، وأن السردار قدم استقالته . وقد كذبت المقطم هذه الشائعة « وقالت إن الخديو لما اطلع على أحوال الجيش المصرى ونظامه قال للقائد العام : إنى راض عن الجيش ونظامه كل الرضا » .

وفى مذكرات عباس المنشورة فى صحيفة المصرى (مايو ١٩٥١) مايؤيد كلام المقطم . قال عباس فى هذه المذكرات : « كنْت مصمما على أن أفعل كل شىء فى سبيل مصر ، وأن أوقظها وأهبها الاحساس بعزة شخصيتها ، وقد اتجه اهتمامى لهذا السبب إلى تنظيم الجيش ، وشجعنى على السير فى ذلك الطريق ولاء السير فرنسيس جرنفيل، وكان ينتمى إلى عائلة بريطانية عريقة ولكنه كان ذا إحساس دقيق بمركزه تجاه وطنى وأمام الأمير الذى يخدمه، وقد دفعه احساسه بالولاء إلى أن يجعل الضباط المصريين والإنجليز يقسمون يمين الولاء فى جميع معسكرات مصر . وقد تلقى ذلك القسم بنفسه فى القاهرة من الضباط الإنجليز الملحقين بالجيش المصرى بينما كان شيخ الأزهر ـ أكبر شخصية دينية فى البلاد ـ يتلقى يمين الضباط المصريين » .

وكذلك سرت شائعات عن استقالة بعض كبار موظفى الحكومة المصرية من الإنجليز . كما أشيع أن بارنج « كرومر » قد زار الخديو فى قصر القبة فتلقاه بوجه باسر وصوت زاجر ، وقال له : « إذا رمت مقابلتى فى شغل فقابلنى فى سراى عابدين » ثم أعرض عنه وأبى أن يكلمه .

* * *

ولما علمت إنجلترا [١] بمساعى فرنسا وروسيا ، وأنهما تحرضان الخديو على مقاومة المحتلين ، وتثيران الخواطر من حيث الجلاء والاحتلال حتى تأتّى عن

(١) المقطم فى (١٨٩٢/٢/٢٦).

ذلك ماشاع من الشائعات الكثيرة ، وقام دعاة فرنسا يعلقون آمال الأهالى باتحاد فرنسا وروسيا ، ويستشهدون بمجىء الأساطيل الفرنسية والروسية إلى غير ذلك مما أهاج الخواطر مدة من الزمن ، اعتقدت الحكومة الإنجليزية أن هذه الأمور يمكن أن تلقى المصاعب أمام رجالها المحتلين فأرسلت إلى بارنج تقول له : « إن فرقة من الجنود راجعة من الصين وستمر فى قناة السويس ، فإن كان يرى حاجة إليها فليبقها فى مصر حتى يعلم الذين يسعون فى إخراجهم من مصر كرها أن الإنجليز احتلوها بإرادتهم ولايخرجون منها إلا بإرادتهم متى أتموا عملهم فيها » .

فأجاب بارنج « انه لايرى لزوما لزيادة جيش الاحتلال ، فإن الأمور جارية على مايرام ، والخديو رافع راية الإصلاح وعقلاء الأهالى راضون عن تقدم البلاد » .

وقد جرت مناقشة حول مصر فى مجلس الأعيان البريطانى ، افتتحها أحد اللوردات بقوله :

« إن سياسة الحزم والثبات التى جرت عليها حكومتنا الحالية فى الديار المصرية لاتزال تنتج النتائج الحسنة دون سواها ، وقد تغلبت على كل المصاعب التى حالت دونها ، ولم يؤثر فيها الانتقاد الشديد الذى وجه إليها من بعض الجهات » .

وقد اشتدت الحاجة إلى إطالة احتلالنا لها بوفاة الخديو توفيق وتولى الخديو عباس . لاجرم أن توفيق كان رجلا ذا اقتدار وكفاءة ، وكانت معاضدته لنا قلبا وعقلا فى إتمام مساعينا واسطة عظيمة لنجاح تلك المساعى . ونحن على يقين أن الأمير الجديد يكون كفؤا للقيام بأعباء مهامه على توالى الأيام ، ولكن لايفوتنا أنه لايزال حدث السن ، غير مجرب فى الحكومة وإدارة المهام ، فإذا كففنا عن معاضدة حكومته قبلما تظهر مقدرته على القيام بالأعباء الثقيلة التى ألقيت على عاتقه فى منصبه المحفوف بالمصاعب والمتاعب ، فكأننا سعينا إلى جر الضرر على أنفسنا » .

وأفاض بعض الأعضاء فى الحديث عن إخلاص توفيق لبريطانيا وتعاونه مع المحتلين ، وأعربوا عن ثقتهم فى أن يحذو الابن حذو أبيه .

فيبدو من هذه المناقشات أن الشائعات التى انتشرت كان لبعضها على الأقل نصيب من الصحة .

* * *

● **الخديو فى مجلس [1] الشورى :**

فى صباح السبت ٣٠ يناير سنة ١٨٩٢ توجه عباس لأول مرة لحضور اجتماع لمجلس شورى القوانين ، وكان المجلس قد دعى إلى الاجتماع بصفة خاصة بمناسبة تولى الخديو الجديد . وكان الخديو مرتديا ملابس فريق ، ولما دخل قاعة الاستقبال وقف فى صدرها وحوله النظار وكبار رجال الحاشية ، ثم جاء إليه الأعضاء وصافحوه ، وبعد ذلك ألقى الكلمة الآتية :

« يسرنا أن نعلمكم فى هذه المرة الأولى من اجتماعنا بكم أننا فى أثناء وجودنا خارج هذه الديار كنا نتتبع أعمالكم بمزيد من الاهتمام ، ونفخر بوجود هيئة نائبة عن أهالى القطر . وكونوا على يقين أننا سنوجه عنايتنا إلى حفظ امتيازات هذه الجمعية التى تضمن زيادة نجاح هذا القطر وسعادته .

ولذلك بادرنا فجمعناكم حولنا ونبشركم الآن فى هذا الاجتماع بإلغاء ضريبة العونة التى وافقتم عليها سنة ١٨٨٩ بتمامها . وإلغاء عوائد الرخصنامة ، وتنقيص ثمن الملح أربعين بالمائة عما هو عليه الآن . وهنا نذكر أمرا مقدسا ، وهو أن الفضل فى تخفيف أثقال الأهالى ورفع الضرائب عنهم عائد إلى ساكن الجنان والدى الأبر ، وماأبداه من الحزم والحكمة وحسن التدبير فى توفير الأموال فى خزينة الحكومة » .

« ونحن سنثابر على العمل على خطته . وبهذه المساعى وحسن تعضيدكم نبلغ الغاية بما يضمن السعادة والرفاهية للبلاد إن شاء الله » .

---

(١) المقطم فى (١٨٩٢/١/٣٠).

ولما فرغ من خطبته هتف الأعضاء بالدعاء له .

والحقيقة أن الخديو توفيق لم يكن له يد فى إلغاء الضرائب أو تخفيفها منذ دخل الإنجليز مصر ومنذ سيطر على الشئون المالية صندوق الدين .

أما الرخصنامة التى ألغيت فهى ضرائب كانت تؤخذ من أصحاب محلات الحلاقة والنجارة والحدادة ومن التجار . ولما تحسنت أحوال مصر المالية تقرر إلغاؤها .

وكانت الحكومة تحصل من الأهالى ضريبة العونة أى السخرة ، وقد تقرر إلغاؤها لأنها تمثل الظلم . وقد وافق المستشار المالى وأعضاء صندوق الدين على إلغائها .

أما تخفيض سعر الملح الذى كانت الحكومة تحتكر بيعه بسعر باهظ فقد عين الإنجليز مستر هوكر مديرا لهذه المصلحة ، وهو الذى خفض السعر للحد من تهريبه .



الفصل الثالث

مشكلة ضبا [1] والمويلح

كان الـذى أثار هذه المشكلة رجل يهودى ألمانى عقد العزيمة منذ أزمنة طويلة على تشييد مملكـة إسرائيلية فى الأراضى المقـدسـة التى ذكرتها التوراة والكتب المنزلة مبعثا لموسى عليه السلام . وقد وجد من ثروته وثروة كثير من أفراد بنى إسرائيل فى أوروبا عضدا قوّى فيه الأمل وبعث به إلى إظهار الأمانى التى علقت بذهنه واختلجت بصدره .

ثم تحركت فيه الغـيرة والحمية الملية بسبب ماحل بقومه وبنى مذهبه فى روسيا أخيرا حتى هجروا الديار وتشتتوا فى المهامه والقفار ، فامتطى جواد الهمـة سنـة ١٨٩١ حتى وصـل إلى الديار المصرية ، وتقابل مع كبار رجال الحكومة يومئذ وحادثهم فى موضوع استعمار بقعة من جزيرة العرب . والظاهر أنهم لم يكـترثوا بالمسألة كثيرا ، وغاية ماظنوا أن فى مسعى هذا الرجل إحياء موات من الأرض غير منتفـع به فلم يقابلوه بالرفض . ولاندرى هل أجابوه إجابة صريحة بالقول أم لا ، ولكن نتائج وفوده فى العام الماضى ـ ١٨٩١ ـ قد دلتنا الآن على أنه لم يمانع فيما طلب . وعليه فقد قفل الرجل إلى بلاده ، ولم يمض زمن حتى اشترى وابورا بحريا وحمل عليه من الذخائر والمدافع ماتخذه عدة له .

ثم قصـد جزيرة العرب فأرسى سفينته قريبا من جهة الطور عند مكان يسمى شارمـا . وكـان قد حمل على وابوره بعضا من العلماء وفيهم المهندس والكيمياوى والجغرافى ونحو ثلاثين عائلة من اليهود المهاجرين . وضرب لهم

(١) المقطم فى (١٢/٢/١٨٩٢) والمؤيد فى (٩/٢/١٨٩٢).

الخيام فى الـوادى المقـدس بالقرب من مدين ، وقد أراد أن يتخذها عاصمة المملكة الجديدة فيما بعد كما كانت فى زمن إسرائيل .

ثم أخـذ بعـد ذلك يجوس خلال الأرض ، ويتفقد نجودها ووهادها ، ولكن فى أثناء ذلك لقى من الأعراب المقيمة بتلك الجهات ماقاسى من أجله بعض الصعوبات ولم يتمكن من استمالتهم نحوه، لأنهم توجسوا منه شرا ، ولم يصدقوا ماكان يخدعهم به من أنه يريد الإقامة فى جوارهم بدون أن يحل بهم أدنى أذى أو يلحقهم أقـل ضرر ، خصـوصا عندما شاهدوا عنايته الكبرى بتعليم من معـه من المهـاجـرين الفنـون الحربية بالبنادق والمدافع والأسلحة البيضاء ، ولكنه ادعى أنه احتل الجزيرة برخصة من الحكومة المصرية ، فسارع إلى مصر جمع منهم وسعوا بين دواوين الحكومة زمنا ما فلم يسمع منهم قول ، ولم يلتفت إلى شكـواهم . ثم رجعوا من حيث أتوا ولجأوا بعد ذلك إلى دولتلو والى الحجاز الذى أصدر أمره لأحد الضباط أن يستصحب معه نفرا من العساكر العثمانية ويسير بهم ليتولى خفارة قلعة المويلح وماوالاها ، لأنها فى الحقيقة لم تكن من حدود الحكومة المصرية ، بل من أملاك الدولة العلية ، وغاية مافى الأمر أن الدولة العلية كانت قد أنابت الحكومة المصرية عنها فى خفارتها بسبب أنها كانت طريق المحمل الشريف المصرى حتى لاتشكو من إهمال العساكر العثمانية كما كان وقتئذ . فلما انقضى نحب هذه المأمورية بسبب أن المحمل يذهب فى طريق البحر إلى جدة ، لم يكن لحكومة مصر من حاجة به ولا هناك مايحملهـا على تحمل المشاق بدون فائدة . وفضلا عن كونها ليست من دائرة حدودها فإنها غير صالحة للاستعمار إلا بعد عناء وجهد . ولهذا كان ماأشار به دولتلو والى الحجاز لم يخرج عن دائرة الحكمة . فلما وصل الضابط العثمانى ومن معه من العساكر جهة المويلح تقابل مع المسيو (فريدمان) وقومه فى جهة يقال لها « ضبا » فسأله عن سبب نزوله فى تلك البقعة فأجابه إنه مستعمر لها برخصة من الحكومة المصرية ، وله الحق أن يمنعه من الإقامة فيها ، وإن شاء الحرب فذلك .

فرأى الضابط أن مأموريته قاصرة على النزول بتلك الجهة وليس مأذونا بحرب ، ولهذا اختار أن يرجع إلى مكة ليخبر الوالى بما كان . وفى أثناء ذلك

وصل الخبر إلى السردارية فى مصر ، فأرسلت بعضا من العساكر المصرية تحت قيادة ضابط إنجليزى ليكتشف الخبر ، ويسأل العساكر العثمانية الرحيل عن أرض هى فى عهدة الحكومة المصرية . فلما وصل الخبر إلى والى الحجاز بما كان من الألمانى أولا ، والعساكر المصرية ثانيا ، أنبأ الباب العالى بمجمل الحادثة ، والـدولة العلية على غير علم بما كان . فسألت دولتلو الغازى مختار باشا عن مستقر هذه المسألة رسميا فى حكومة مصر وأمرت رستم باشا السفير العثمانى بلندن أن يسأل لورد سالسبرى عن أمر الضباط الإنجليـز والعساكر التى معه فى جزيرة العرب ، ولم يكن عند نظارة الخارجية الإنجليزية علم بذلك. ولما انتهت أهمية المخابرة إلى مصر بين دولتلو الغازى مختار باشا والحكومة المصرية والسير بارنج حصل الاهتمام فى سرعة انجاز هذه المسألة، واستدعى الضابط الذى كان قد أرسل من قبل السردارية لهذه المأمورية وحضر إلى القاهرة وأبلغ السردارية كنـه مأموريته . وفى هذه الأثناء حضر ترجمان المسيو (فريدمان) الذى انشق منه إلى مصر وتقابل مع كثير من رجال الأفكار ، وكان من حديثه أن بعض الذين كانوا مع (فريدمان) لم يرق لهم المقام فبارحوا تلك البقاع إلى غيرها ولكنه فيما بعد بواسطة قنصل ألمانيا فى السويس وبعض أعيان أبناء جنسه النازلين فى القاهرة ، قد تمكن من أخذ عدد وافر من السودانيين الذين جمعهم منـذ ثلاثـة أشهـر المسيو ويسمن (وايزمـان) وهم عنده الآن بصفة عساكر يتمرنون على الفنون العسكرية .

« وقـال لنـا الثقـة أن المسيو (فريدمـان) لايريد الاستعـمار فقط بتلك الجهــة ، بل يريد تأسيس مملكــة إسرائيلية فى أرض إسرائيل الأولى وأنــه مستصحب معه ثياب الملك ومهيىء رسوم والقاب رجال الدولة ، وهو يؤمل أنه إن لم تعانده المقادير لايمضى زمن حتى يؤسس قاعدة تلك المملكة المقدسة ».

قالت صحيفة المؤيد (١٨٩٢/٢/٩) التى نقلنا عنها هذا الكلام « أما نحن فنرى أن أمانيه هذه بعيدة عن إمكان التحقيق وليس من سبيل لتملكه شبرا من الأرض لأن القانون العثمانى الذى يبيح تملك الأجانب فى الأراضى التابعة للدولة العثمانية يحرم قطعا تملك أقل جزء من الأراضى الحجازية ».

وقـد انتهت هذه المشكلة باعتبار ضبا والمويلح جزءا من ولاية الحجاز ، وأخفق (فريدمان) فى مشروعه ورجع من حيث أتى .

الفصل الرابع

الفرمان الشاهانى [1]

من المعلوم أن مصر لما أعطيت لمحمد على باشا بمقتضى الفرمان المؤرخ ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧هـ لم يكن شبه جزيرة سيناء ضمن ممتلكاته، وإنما ظل ومايليه شرقا ضمن الحدود العثمانية ، إلا أن الباب العالى عهد إلى محمد على بإدارته ومايليه إلى ضبا والمويلح والوجه لحراسة الحجاج مما يحتمل أن يقع عليهم من عدوان البدو . وظلت الحال على ذلك إلى أن وقعت مصر فى قبضة الاحتلال البريطانى .

ولما مات توفيق انتهز السلطان عبدالحميد الثانى الفرصة وأخرج شبه جزيرة سيناء ومايليه شرقا من فرمان التولية ، مخالفا بذلك اتفاقا جرى بين الصدر الأعظم وحكومة لندن ، ومقتضاه أنه لايمكن إجراء أى تعديل فى الفرمانات المتعلقة بعلاقات مصر بالباب العالى إلا بتصديق حكومة جلالة الملكة .

وقد اطلع سفير إنجلترا فى الآستانة على صورة الفرمان فأبرق إلى حكومته بالتغيير الذى أجراه السلطان ، وهذه أخطرت بارنج الذى طلب عدم قراءة الفرمان ، وأشيع أنه سيمنع قراءته بالقوة .

واعترض عباس بأن تأخير قراءة الفرمان يعتبر تمردا وعصيانا، ثم عاد فوافق على ماطلبه الإنجليز ، كما أن السلطان رضخ وبعث برقية لتلحق بالفرمان ومضمونها أن شبه جزيرة سينا يتولى الجناب العالى إدارته فى أيامه كما كان يتولاه

---

(١) المؤيد فى (١٨٩٢/٤/١٤) وانظر : كرومر : عباس الثانى ص ٢٣.

(٢) المقطم فى (١٨٩٢/٤/٩).

والده فى أيامه ، أى أن الحال تبقى هناك على ماكانت عليه من قبل . واتفق على أن يتلى الفرمان ثم البرقية الملحقة به . وقد استغرقت المفاوضات فى هذا الموضوع عدة أشهر . ونشرت الجريدة الرسمية الرسائل التى تبودلت بين قنصل إنجلترا العام وبين تكران ناظر الخارجية المصرية .

ووردت رسالة برقية من لندن يوم السبت (١٨٩٢/٤/٩) فحواها أن حكومة جلالة الملكة مسرورة لسرور الجناب العالى ورجال حكومته بحل مشكلة الفرمان ، موافقة على قبول ماوقع قبولهم عليه .

وبناء على ذلك قرر أى الخديو والنظار على أن تكون تلاوة الفرمان يوم الخميس (١٨٩٢/٤/١٤) الساعة العاشرة صباحا ، وتقرر إغلاق دواوين الحكومة ومصالحها وتعطيل الدراسة فى جميع المدارس والمعاهد فى ذلك اليوم ابتهاجا بهذه المناسبة السعيدة .

وكان عباس قد وضع برنامجا حافلا لاستقبال حامل الفرمان كما لو كان ملكا عظيما . فزينت محطات السكك الحديدية التى مر بها القطار بالأعلام المصرية والعثمانية .

وصلت السفينة « عز الدين » صباح الاثنين (١٨٩٢/٤/٣) مقلة المشير أحمد أيوب باشا حاملا الفرمان موضوعا فى كيس من الحرير الأخضر مختوم بالدر والجوهر ، فحيته الدوارع الراسية فى ميناء الإسكندرية بإطلاق المدافع والتحية العسكرية . وكان الفرمان مكتوبا باللغة التركية وهاهى ترجمته باللغة العربية كما نشرت [١] فى الصحف .

الدستور الأكرم والمعظم ، الخديو الأفخم المحترم ، نظام العالم ، وناظم مناظم الأمم ، مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب، متمم مهام الأنام بالرأى الصائب ، ممهد بنيان الدولة والاقبال ، مشيد أركان السعادة والإجلال ، مرتب مراتب الخلافة الكبرى ، مكمل ناموس السلطنة العظمى ، المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى ، خديو مصر الحائز لرتبة الصدارة الجليلة

---

(١) المقطم فى (١٨٩٢/٤/١٤).

فعلا ، الحامل لنيشاننا الهمايونى المرصع المجيدى ولنيشاننا العثمانى من الطبقة الأولى ، وزيرى سمير المعالى عباس حلمى باشا أدام الله إجلاله ، وضاعف بالتأييد اقتداره وإقباله .

إنـه لدى وصول توقيعنا الهمايونى الرفيع يكون معلوما لكم أنه بناء على ماقضى به الله من انتقـال جنتكـهان محمـد توفيق باشا خديو مصر إلى رحمته تعالى ، وحسن خدامتكم وصداقتكم واستقامتكم لذاتنا الشاهانية ، ولمنافع دولتنا العلية ، ولما هو معلوم لدينا من أن لكم وقوفا ومعلومات تامة بخصوص الأحوال المصرية، وإنكم كفء لإصلاحها .

وجهنا إلى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المبينة فى الفـرمان الشاهانى الصادر فى ربيع الآخـر سنة ١٢٥٧هـ والمبينة فى الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور مع الأراضى المنضمة إليها طبقا للفرمان العالى الصادر فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٨١هـ وذلك بمقتضى إرادتنا السنية الصادرة فى ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٩هـ، وتوفيقا للقاعدة المتخذة فى الفرمان العالى الصادر فى ١٢ محرم سنة ١٢٨٣هـ المتضمن توجيه الخديوية المصرية إلى أكبر الأولاد .

ولـما كان تزايد عمـران الخديوية المصرية وسعادتها ، وتأمين راحة جميع أهـاليهـا وسكانها ورفاهيتهم هى من المواد المهمة لدينا ، ومن أجلّ مرغوبنا ومطلوبنا ، وجهنـا الفـرمـان العالى إلى جنتكهان والدك بتاريخ شعبان سنة ١٢٩٦هـ بتوليته الخديوية المصرية وضمناه المواد الآتية وهى :

أن جميع إيرادات الخـديوية المصرية يكـون تحصيلها واستيفاؤها باسمنا الشاهانى . وحيث إن أهالى مصر أيضا من تبعة دولتنا العلية ، وأن الخديوية المصرية ملزومة بإدارة أمور المملكة والمالية والعدلية بشرط أن لايقع فى حقهم أدنى ظلم ولاتعدٍّ فى وقت من الأوقات .

فخديو مصر يكون مأذونا بوضع النظامات اللازمة الداخلية المتعلقة بهم وتـأسيسهـا بصـورة عادلـة . وأيضـا يكـون خديو مصر مأذونا بعقد وتجديد المشارطات [1] مع مأمورى الدول الأجنبية بخصوص الجمرك والتجارة وكافة

(١) المشارطات : المعاهدات.

أمـور المملكة الداخلية ، لأجل ترقى الحرف والصنائع والتجارة واتساعها . ولأجل تسوية المعاملات السائرة التى بين الحكومة والأجانب ، أو بين الأهالى والأجـانب بشرط عدم وقوع خلل بمعاهدات دولتنا العلية البوليتيقية ، وفى حقوق تابعية مصر لها ، ولكن قبل إعلان الخديوية فى المشارطات التى تعقد مع الأجانب بهذه الصورة يصير تقديمها إلى بابنا العالى .

وأيضا يكون جائزا للتصرفات الكاملة فى أمور المالية ، لكنه لايكون مأذونا بعقد استقراض من الآن فصاعدا بوجه من الوجوه ، وإنما يكون مأذونا بعقد استقراض مع الدائنين الحاضرين أو وكلائهم الذين يتعينون رسميا . وهذا الاستقراض يكون منحصرا فى تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصا بها .

وحيث إن الامتيازات التى أعطيت لمصر هى جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وأودعت لديها ، لايجوز لأى سبب ووسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية للغير مطلقا . ويلزم تأدية مبلغ (٧٥٠) ألف ليرة عثمانية التى هى الويركو المقرر دفعـه فى كل سنة فى أوانه ، وكذلك جميع النقود التى تضرب فى مصر تكون باسمنـا الشاهانى . ولايجوز جمع عساكر زيادة عن ثمانية عشر ألفا ، إذ هذا القدر كاف لحفظ أمنيَّة بلاد مصر الداخلية وقت الصلح ، ولكن حيث إن قوة مصر البرية والبحرية مرتبة من أجل دولتنا يجوز أن يزاد مقدار العساكر بالصورة التى تستدعى فيها حالة دولتنا العلية محاربة .

وتكون رايات العساكر البرية والبحرية والعلامات المميزة لرتب ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية ونياشينهم . ويباح لخديو مصر أن يعطى الضباط البرية والبحرية إلى غاية رتبة أميرالاى والملكية إلى الرتبة الثالثة .

ولايرخص لخديو مصر أن ينشىء سفنـا مدرعة إلا بعد الإذن وحصول رخصة صريحة قطعية إليه من دولتنا العلية .

ومن اللازم المحافظة على كل الشروط السالفة الذكر واجتناب وقوع حركة تخالفها .

وحيث صدرت إرادتنا السنية بإجراء المواد السابق ذكرها ، فقد أصدرنا أمرنا هذا الجليل القدر الموشح أعلاه بخطنا الهمايونى وأرسلناه .

حرر فى ٢٧ شعبان سنة ١٣٠٩ من هجرة صاحب العزة والشرف .

وهذا آخر فرمان صدر لآخر خديو ، ولم يكن له أية قيمة مع وجود السلطة الفعلية فى مصر الممثلة فى الاحتلال البريطانى . ولنفرض أن الخديو ضرب عرض الحائط ببعض بنود هذا الفرمان ، ماذا كان فى طوق السلطان أن يفعله ؟

* * *

وكان من المعتاد أن يعطى حامل الفرمان خمسة وعشرين ألف جنيه ، ولكن الباب العالى حدد فى هذه المرة مبلغ ستة آلاف جنيه ، ولم يحمله المشير معه ، بل طلب إرساله إلى الباب العالى ليوزعه بمعرفته .

وقد حضر الاحتفال بقراءة الفرمان جميع الأمراء فالنظار فالمستشار المالى والمستشار القضائى والسردار فرؤساء مجلس النظار السابقين وقناصل الدول . وبعد قراءة الفرمان الشريف جرت رسوم التعظيم لدولة المبعوث السلطانى فنادت جميع العساكر بكلمة التعظيم (بادشاهمزجوق يشا) ثلاث مرات ، وأطلقت المدافع من القلعة مائة طلقة وواحدة ، ثم صدحت الموسيقى بالسلام الخديوى وصاحت الجنود (أفندمزجوق يشا) ثلاث مرات .

وقد انتقم السلطان عبدالحميد لنفسه من إنجلترا بالإنعام برتب عالية ووسامات رفيعة على عدد من الصحفيين وغيرهم من المشهورين بعدائهم للإنجليز .

ثم إن مختار باشا الممثل السلطانى فى مصر قابل الخديو وطلب منه إقالة النظارة الفهمية فى مقابل ماتم لمصر فى مسألة شبه جزيرة سيناء ، فيكون قد قابل جميلا بجميل . فرد عليه الخديو بأن هذه مسألة متعلقة به ولا شأن للباب العالى بها . ثم قابل مصطفى فهمى باشا وطلب منه أن يستقيل . فدعا الخديو مختار باشا ووقف للقائه وسط قاعة العرش وحوله النظار ، واعترض على تدخله

فى مسألة تتعلق به وحده ، وأطلعه على صورة برقية أرسلها إلى السلطان يشكوه فيها .

فبعث السلطان برقية إلى المشير أحمد أيوب باشا - وكان مايزال مقيما بالقاهرة - أن يصلح بين الطرفين .

ولعل القارىء يسأل : ماسر اهتمام بريطانيا بأن يكون شبه جزيرة سيناء داخلا فى حدود مصر ؟ والجواب هو : لو أن إنجلترا وافقت على أن يكون شبه جزيرة سيناء ضمن أملاك الدولة العثمانية لتعرضت الملاحة فى قناة السويس لخطر عظيم ولأصيبت المصالح البريطانية بالضرر . فالمسيطر على الضفة الشرقية يمكنه أن يسد القناة متى شاء .

الفصل الخامس

صرع عنيف بين الخديو والإنجليز ـ اقامة نظارة مصطفى فهمى باشا وتشكيل نظارة رياض باشا

سمع عباس كثيرا عن غطرسة الموظفين الإنجليز واستبدادهم واحتقارهم لمشاعر الوطنيين . وكان مصطفى فهمى باشا يشكو مرضا عضالا ، وحدث أن تولت حكومة الأحرار مقاليد الحكم فى إنجلترا ، فانتهز الخديو هذه الفرصة معتقدا أن أسلوب الأحرار فى الحكم يختلف عن أسلوب المحافظين ، وأقال النظارة الفهمية فحدثت أزمة عنيفة بينه وبين الإنجليز . قال مستر « بلنت » « إن مبدأها ـ أى الأزمة ـ كان من ملازمة مصطفى فهمى باشا لفراشه مريضا ثم شفى ولكن كان قد استقر عزم جناب الخديو المعظم على إلجائه للاستعفاء . ومن سوء حظ لورد كرومر أن حدثت مسألة خطيرة كانت سببا فى تعجيل ظهور إرادة الجناب العالى ، وذلك أنه لما ضعفت قوة مصطفى فهمى باشا عن القيام بأعباء وظيفته ألقاها على كاهل أحمد شكرى باشا وكيل الداخلية ، وهو رجل خال من المعارف والإدارة فصارت الرئاسة العليا وإدارة الأمور والتصرف فى البلاد بيد ستل باشا مفتش عموم البوليس فازدادت غيرته على تقوية النفوذ الإنجليزى الذى هو ضالته المنشودة ، فأحدث مسألة كانت سببا فى تهييج المصريين قاطبة وهى التى أنتجت الأزمة الوزارية ، وتلك المسألة هى أنه أصدر منشورا إلى كافة المديرين لم يكن موقعا عليه من مصطفى فهمى باشا ولا من أحمد شكرى باشا ، بل ولاحتى من ستل نفسه ، بل من وكيله كولس باشا . ومقتضى هذا المنشور أن مسائل الضبط والربط تكون المخابرات فيها بعنوان « سعادة مفتش الضبط والربط » بدلا من ناظر الداخلية . ولم يعلم وكيل الداخلية بهذا المنشور الذى يستأثر بكل اختصاصات النظارة » .

« فأميط اللثام عن أشكال الحماية الإنجليزية التى لبثت إلى هذا العهد الأخير وراء حجاب التمويه . فقامت الجرائد الوطنية تشدد النكير وتقول إن فى ذلك سلبا للقوة التنفيذية من المصريين ، فأصبحت بيد الإنجليز وقد عرف اللورد كرومر مقدار غلطة ستل باشا ولكن كان قد سبق السيف العذل » .

« وفى الحال استدعى الجناب الخديوى لديه أحمد شكرى باشا ووبخه على هذا الاهمال والتفريط المتناهى . وبعد التفكر والتدبر أرسل الجناب العالى كاتب أسراره إلى مصطفى باشا فهمى يأمره بتقديم الاستعفاء من رياسة النظارة ، فأبى أن يستعفى إلا بأمر اللورد كرومر ، فتغيظ الخديو المعظم من ذلك وأصدر - من غير أن يكترث برضى اللورد أو عدم رضاه - أمره العالى برفت مصطفى باشا وتشكيل نظارة غيرها فى الوقت ذاته » .

« ولما أراد تعيين تكران [1] باشا لم يشأ هذا أن يكون فى المقدمة ، وربما تخوف من نتيجة هذا التغيير . وكان دولتلو رياض باشا قد آثر أن يبقى بعيدا عن الأعمال فتعين فخرى باشا وهو قليل اللياقة والنفوذ، وإنما كان تعيينه ليقابل الصدمة الأولى إذا حصلت منازعة » .

وقد رفض عباس رفضا باتا أن يعود مصطفى باشا حتى إنه صرح أنه لايرغب فى أن يكون أميرا مسلوب الإرادة والنفوذ ، وأنه يؤثر أن يتنازل عن العرش الخديوى ويبقى كأحد المصريين ، فهذا أفضل من أن يكون حاكما مقصرا فى أداء واجباته نحو نفسه وبلاده ، فضحى كرومر بمصطفى فهمى باشا ، وضحى الجناب العالى بفخرى باشا » .

« ثم إن الخديو تشاور مع نوبار باشا ورياض باشا فأشار عليه الأول بالاستسلام لمطالب المحتلين ، وأشار عليه الثانى بالثبات فى رأيه ، ولكن الأمر انتهى بأن قلد جنابه الفخيم دولتلو رياض باشا رياسة النظارة » .

« وقد خرج كرومر بجدارته السياسية سليما . وفاز الجناب الخديوى بكل مزايا هذه الحادثة ومنافعها ، وأدرك المصريون ذلك فعبقت الألسنة وتعطرت

---

(١) مات فى أغسطس سنة ١٩٠٤ بفرنسا.

الأنـدية بعبـير مديح الجنـاب العالى الخديوى الذى كان مصدر هذه الحركة الوطنية وانحسمت بذلك الحادثة .

« وقد اتضح أن اللورد كرومر شعر بخيبته السياسية كما يستدل على ذلك من نزوعه إلى زيادة جيش الاحتلال ، كأنه يريد بها إنقاذه من الورطة الماسة بأمتـه وشرفه . وذاع صيت عباس باشا المعظم واكتسب شهرة لا نهاية لها . وعرف الإنجليز من نتائج هذه الحادثة أنه لايمكن الاعتماد على طاقة الجنود الوطنية وأن ضباطهم الإنجليز لايتمكنون من مقاتلة مولاهم الخديو أو الأمة المصرية بهم » .

ولما اعترضت فرنسا على زيادة جيش الاحتلال أرسل اللورد روزبرى وزير خارجية إنجلترا فى حكومة غلادستون إلى سفير إنجلترا فى باريس رسالة يبين فيها الأسباب التى دعت إلى زيادة جيش الاحتلال ليبلغها إلى حكومة فرنسا، ومما جاء فيها :

« من المقـرر ـ قبـل كل شىء ـ أنه مادامت الراية الإنجليزية تخفق فى مصر ، فنحن المسئولون عن النظام العام فى تلك الأرجاء . وإذا وقع اضطراب فيها يطالبوننا بالخسائر التى تلحق برعايا الدول الأخرى المقيمة فى القطر المصرى » .

« ولايخفى مالـذلك من الشأن الخطير ، ثم يجب أن يعلم أيضا أنه قد يمكن فى حالة ثورة الأفكار العمومية أن يهين البعض حلة من الحلل الرسمية الإنجليزية والراية الإنجليزية فنضطر حينئذ أن نتداخل على وجه مخالف كل المخالفة لمداخلتنا الحالية وأشد رهبة منها . وربما أدى ذلك إلى إبلاغ المسألة المصرية غاية ماتبلغ إليه من خطارة الشأن » « وزد على ذلك أن الحكومة المصرية سألت فى هذه الأثناء أن تصادق على زيادة الجيش المصرى ألفى رجل فرفض طلبها . وفى ذلك الحين أغار الدراويش على الأراضى المصرية ونشب القتال بين جنـود الجنـاب العـالى وجنـود خليفة المهدى ، وكانت عاقبة هذا القتال مشكـوكا فيها . وقد كان من جميع هذه الأمور ، وهى ضرورة اتخاذ التدابير لقمع الاضطراب وزيادة هياج الدراويش ورفض المصادقة على زيادة الجيش

المصرى أن حكومة جلالة الملكة اهتمت بأمر قوتها هناك . وإنما قلت قوتها ولم أقل جيشها لأنه لايسعنى أن أسمى تلك القوة جيشا بعد أن أنقصنا عدده ماأمكن . ولما كان تلافى الداء قبل ظهوره أولى من الاهتمام بمعالجته ، أقرت الحكومة الإنجليزية على أن تزيد أورطتين على جيش الاحتلال الذى يبلغ الآن حوالى ثلاثة آلاف رجل » .

* * *

وقد جاء فى خطبة الملكة فكتوريا حينما افتتحت البرلمان فى يناير سنة ١٨٩٣ مانصه :

« وقد تقرر ـ نظرا إلى الحوادث الأخيرة التى حدثت فى مصر ـ أن يزاد جيش الاحتلال فيها ، وذلك لايدل على تغيير شىء فى السياسة ولاعلى تحوير شىء فيما أكدته الحكومة حينا بعد حين فيما يختص بالاحتلال » .

« وقد صرح سمو الخديو المعظم بأقوال أرضت الحكومة الإنجليزية ، فقال إنه يقصد من الآن فصاعدا اتباع العادة المقررة ، وهى استشارة الحكومة الإنجليزية نهائيا فى المسائل السياسية والجرى على اتفاق ووداد مع الحكومة المذكورة » .

وقد جرت مناقشة فى مجلس العموم حول مصر افتتحها مستر « لمبرت » من رجال حكومة الأحرار برياسة غلادستون فقال عن مصر ماتعريبه « إن سمو الخديو المعظم أقال رئيس نظار يميل إلى الإصلاح الذى يتم بإرشاد إنجلترا ، وعين ناظرا لايعده معتمد إنجلترا ميالا إلى الإصلاحات التى ابتدأت فى مصر بإرشاد إنجلترا » .

« فلما علم سمو الخديو ذلك من معتمد إنجلترا أقال رئيس النظار الجديد إلا أننا لم نر بدا من زيادة جيش الاحتلال قليلا بمصر . ومن مساوىء احتلالنا العسكرى لتلك البلاد أنه إذا حصلت فتنة فى مصر القاهرة فدولتنا تكون مسئولة عن كل مايصيب الأجانب المقيمين فيها . لذلك استحسنت حكومتنا

---

(١) المقطم فى (١٨٩٣/٢/٩) وأنظر كرومر : عباس الثانى ص ٣٨.

أن تبقى فيها جيشا كافيا لحفظ القانون والنظام اللازم لحكومة تلك البلاد لزوما عظيما » .

وفى برقية [1] من كرومر إلى لورد روزبرى وزير خارجية إنجلترا جاء فيها :

« إن الحالة بأكملها ـ ليس فقط فيما يتعلق بالموظفين البريطانيين ، بل بمركز الحكومة البريطانية ـ تتغير إذا سمح للخديو أن يفعل مثل مافعل فى هذه المسألة ـ وتكون النتيجة وقوع ارتباك كثير . إن وقوع نزاع شديد مع الخديو كما قدرت منذ برهة طويلة امر لابد منه ، ولاأرى من الصواب تأخيره . وإنى أرى وجوب انتهاز هذه الفرصة لوضع حد لهذه الأمور ، وان لدى أسبابا وجيهة للاعتقاد بأن الخديو قد اتخذ هذا المسلك لاعتقاده خطأ أن حكومة جلالة الملك الحالية ـ يعنى حكومة الأحرار ـ لاتعضدنى تماما كما كانت تفعل الحكومة السابقة ـ يعنى حكومة المحافظين » .

« وأنا أرى أن لافائدة من اقتصار فخامتكم على نصحه ، بل أقترح أن ترسلوا إلى برقية أستطيع أن أريها لسموه ، تذكرون فيها بكل جلاء أن حكومة جلالة الملكة تنتظر أن يؤخذ رأيها فى المسائل الهامة مثل مسألة تغيير النظار ، وأنكم تعتقدون أن التغيير فى الوقت الحاضر لايستحسن ولاموجب له ، وأن حكومة جلالة الملكة لاتستطيع أن تقره على تعيين فخرى [2] باشا ، كذلك يجب إعطائى السلطة بأن أتخذ الوسائل اللازمة التى أرى وجوب اتخاذها لمنع هذا التغيير » .

« وإنى أرغب أن أبين لحكومة جلالة الملكة بكل جلاء أهمية نتائج المسألة الحالية ، فإنهم إذا سمحوا للخديو بأن يفوز فى هذه الحادثة فلا يبقى باستطاعتى أن أستمر فى الخطة التى سرت عليها منذ عشر سنوات حتى الآن ، ويرجح كذلك ـ فى تلك الحالة ـ أن المسألة المصرية تتخذ شكلا لايرضينا يأتى

---

(١) عباس الثانى ص ٣٨ .

(٢) توفى حسين فخرى باشا يوم الجمعة ١٩١٠/١٢/٢٣ وشيعت جنازته من منزله بقصر الدوبارة وصلى عليه فى مسجد السيدة زينب ثم دفن فى قرافة الإمام الشافعى .

قبل أوانه . أما إذا أعطينا الخديو درسا هذه المرة فيرجح عدم وقوع مشاكل أخرى فى المستقبل » .

* * *

وفى صباح الثلاثاء ١٧ يناير ١٨٩٣ قابل كرومر الخديو وأخبره بعدم موافقة حكومة لندن على تأليف النظارة الجديدة ، وأصدر أمره إلى الموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية أن يتجاهلوا النظار الجدد ، وألا يتعاونوا معهم .

وقد جاءت من لندن البرقية [1] التى طلبها فأطلع عليها الخديو . وفى الوقت نفسه طلبت منه حكومته ألا يتخذ إجراءات أخرى بدون مفاوضة لندن .

وانتهى الأمر بتولية رياض باشا . وقد أصر كرومر على أن يقدم له الخديو بلاغا رسميا يتعهد فيه بالسير بموجب نصيحة الحكومة البريطانية . قال « على الخديو أن يقدم لى بلاغا رسميا على شروط أمليتها أنا بنفسى ، فإن عليه أن يقول : إنه يرغب رغبة شديدة أن يوجه عنايته لإيجاد أصدق العلاقات الودية مع إنجلترا ، وأنه يسير بكل رضا بموجب نصيحة حكومة جلالة الملكة فى كل المسائل الهامة فى المستقبل » .

« وانتهت الأزمة الوزارية بدون أن ينال أحد الفريقين فوزا فاصلا ، أى على طريقة التراضى والتساهل من الجانبين » .

وقد التزم عباس بهذا التعهد الذى قطعه على نفسه فكان يستشير المعتمد البريطانى فى جميع الشئون .

* * *

إلا أن الخديو قد كسب بإقالة مصطفى باشا فهمى إعجاب المصريين وتقديرهم فلهجت الألسن بمدحه ، وذهبت الوفود إلى قصر عابدين معربة عن

---

(١) كرومر : عباس الثانى ص ٣٩، ٤٠ .

تأييدها للخديو فى موقفه . قالت المؤيد « . . وفى خلال ذلك وفد قاضى مصر والسيد البكرى وتشرفا بمقابلة الخديو » كما ذهب رجال الأزهر ـ وعلى رأسهم شيخهم ـ وقابلوا عباس وخطب شيخ الأزهر قائلا : إن علماء الأزهر يرون فى جنابكم العالى الحاكم الأكبر للبلاد ، وسيدها السياسى والدينى ، لأنه نائب الخليفة الأعظم ، فهم بذلك يرون الإخلاص والطاعة المطلقة من أقدس فروض الرعية لمقامه السامى ، كما أمر الله سبحانه وتعالى » وختم كلامه بالابتهال إلى الله أن يؤيد الخديو بنصر من عنده .

لبث عباس فى قصر عابدين [1] من الساعة التاسعة صباحا حتى الثانية ظهرا قابل فى خلال هذه المدة أعيان البلاد ووجهاءها ورجال القضاء الوطنى وأعضاء مجلس شورى القوانين وطلبة المدارس الثانوية والعالية وجاءته برقيات تأييد من سائر أنحاء القطر .

وحينما ذهب لأداء فريضة الجمعة فى (١٨٩٣/١/٢١) بمسجد الإمام الحسين أسرعت الجماهير إلى الوقوف فى طريق موكبه وتزاحم الناس للصلاة فى المسجد حتى لم يبق موضع لقدم ، وارتفع ضجيجهم ودعاؤهم للخديو فى داخل المسجد . قالت المؤيد « . . ولم يحصل مثل ذلك قط فى مساجد مصر، بل ولا فى مساجد جميع الأمم الإسلامية قاطبة إلا من الخطيب أثناء خطبة الجمعة دعاء للخليفة أمير المؤمنين ».

وبعد الصلاة وزيارة الضريح سار موكب الخديو ، والناس يجرون وراء عربته ويحيطون بها ، وأصواتهم تشق أجواز الفضاء هتافا للخديو ، وحاولت الجموع مرارا أن تفك الخيل من العربة ليسيروا بها إعلانا عن تفانيهم فى محبته ولكنه لم يسمح لهم بذلك .

* * *

ذهل الإنجليز من هذه المظاهرة الوطنية الرائعة فقرروا زيادة جيش الاحتلال ، وامتدحت كل الصحف الإنجليزية هذا القرار .

---

(١) المقطم فى (١٨٩٣/١/٢٥).

وقـد أجـرى مراسل صحيفة [1] وستمنستر الإنجليزية حديثا مع كرومر فسأله المراسل :

« أصحيح أنه كان يخشى من حدوث فتنة فى مصر القاهرة ؟ ».

فأجابه : نعم ، إنه كان يخشى منها ولكن الجرائد الإنجليزية بالغت قليلا فيهـا ، وأخـطأ أكثـرها المكان الذى كان يخشى حدوثها فيه ، فظن أنه هذه العاصمة ، والصحيح أنه كان يخشى من حدوث اضطراب فى بنادر الأقاليم ، لا فى العاصمة فإن التعصب كامن دائم التهديد فى هذه البلاد ، ويثور ويظهر عند حدوث بعض الحوادث فيقتضى أن نراقبه دائما بالانتباه والاهتمام حتى إذا خيف ظهـوره ضاعفنـا السهر ، وبذلنا الجهد حتى يعلم الجميع أننا اتخذنا الاحتياط اللازم . والحوادث التى مضت كانت من جملة تلك الحوادث .

فسأله المكاتب : وهل بين ذلك وبين قيام وزارة غلادستون علاقة أو ارتباط ؟

فأجـابـه : من المؤكـد أن الأهـالى يتصـورون أنهم إذا تحركوا فى وزارة غلادستون كان الفوز لهم أرجح مما يكون فى وزارة سالسبرى.

أما نحن وكلاء الدول فلا تهمنا سياسة الأحزاب وإنما يهمنا بقاء السياسة التى نتبعها على منهج واحد بلا تغيرات فجائية ولامناقضات .

ثم قال : « على أنى لست من الذين يقطعون بضم مصر إلى أملاكنا ولاأنا واثق تماما أننا نكون الرابحين باحتلالها بعد حساب ماعلينا ومالنا . فنحن نلقى كل سنة مصاعب كثيرة وأخطارا عديدة فى مسألة مصر هذه . والمرجح عندى أن ذلك يبقى دواما كما هو عليه الآن فلا نجد جزاء أتعابنا كلها عليها ، ولكنى أرى أننـا إذا تركنـا عملنا هنا وتركنا مصر وشأنها ذهب كل الإصلاح الذى أصلحناه فيها ـ وهو شىء يذكر ـ بذهابنا منها ، وعادت المسألة المصرية فعرضت على أوروبا من جديد على وجه أشد إشكالا مما كانت عليه قبلا ، واقتضى الأمر العودة إلى ماعملناه الآن . وهذا غاية الحماقة على ماأرى .

(١) المقطم فى (١٨٩٣/٣/٢).

ثم استطرد فتناول علاقته مع الخديو عباس فقال :

إن الخديو الحالى يخالف أباه فى طبعه ويعجب بجده ، ويظن أن وظيفة الوزراء الطاعة لا المشورة ، على أنه لايزال حديث السن ، ولم يقاس ماقاساه أبوه من عواقب الثورة ، وربما كان لايعرف قوة إنجلترا ولاقوة أوروبا ، وقد جارت الجرائد الإنجليزية كثيرا على سموه فى قولها إنه يعارض الإصلاح أو يميل إلى الفوضى وتهييج الناس بطرق غير قانونية . والحال أنه يريد أن يكون هو البادىء بكل الأمور ، وأن تكون مراقبتها كلها بيده . على أنه يتأنى متى علم دقائق الحكومة المصرية ومافيها من التشويش والتعقيد .

وأجرى المراسل [1] المذكور حديثا مع عباس ، وهذا نصه : « إننى أنزل الإنجليز منزلة عالية وأقدر مافعلوه من الخير لمصر حق قدره ، ولاصحة لما نسب إلى من التشيع والغرض .

المراسل : إذا كان ذلك فسموكم تعذرون ـ ولاريب ـ بعض الإنجليز الذين إنما قاموا بالواجب المفروض عليهم فى معارضة رغائب سموكم اضطرارا على غير رضى منهم .

فأجابه ضاحكا : نعم ، نعم ولكننى لا أظن مع ذلك أننا عوملنا بتمام القسط والعدالة .

المراسل : ولما قال هذا سألته : أتريدون سموكم أن تخبرونى فى أى شىء لم تنصف إنجلترا فى معاملتكم ؟ فإنه مامن إنجليزى إلا وهو يريد إجراء العدالة والقسط باسم إنجلترا .

فقال : حسن ، هأنذا أجيبك عن سؤالك . إن لكل مسألة وجهين كما تقولون ، أليس كذلك من الأقوال السائرة عندكم ؟

المراسل : فقلت : بلى .

الخديو : ولكن يلوح لى أنه لم يلتفت فى مسألتنا هذه إلا من وجه واحد .

---

(١) المقطم فى (١٨٩٣/٣/١٣).

تحدث الحادثة عندنا فيرسل اللورد كرومر خبرها الى اللورد روزبرى على لسان البرق قائلا إن الحالة كذا وكذا فى مصر فينقل اللورد روزبرى ذلك إلى مستر غلادستـون وسائر الوزراء قائلا لهم : حدث كذا وكذا فى مصر ، كما أخبره اللورد كرومر ثم يقررون أنه ينبغى لإنجلترا أن تفعل كذا وكذا . ويفعلون ذلك فى الحال ، ويعود اللورد روزبرى ويجمع الوزراء ويقول لهم : أيها السادة ، كان من الأمر كيت وكيت فى مصر ، وقد فعلنا كيت وكيت . فيقولون جميعا : أصبت ، أصبت . ثم يبلغ ذلك صحف الأخبار وجمهور الإنجليز فيستحسنونه جميعا ويقولون : هذا هو الصواب .

أما نحن فلا نرضى بذلك كما لايخفى عليك لأننا نظن أنهم أخذوا المسألة من وجه واحد ، وقد قلنا إن لكل مسألة وجهين .

ثم استطرد : على أنى لاأريد بذلك أن اللورد كرومر يروى الأشياء على غير حقيقتها أو يقول ماليس بصحيح ، لا ، اننى لاأعنى ذلك ابدا ، ولم يكن هذا الـظن يخطر ببالى ، بل إننى اعتقد بالضد من ذلك . إن اللورد كرومر لايستطيع أن يقول مايعلم أنه غير صحيح ، ولكنه يسمع اشياء من الناس كما نسمع نحن جميعا ، وقد لايكون هؤلاء الناس كلهم صادقين فيما يقولون ، كما هو صادق ثم إنه ربما أخطأ لأن اللورد كرومر يحتمل أن يخطىء أيضا كما أخطىء أنا .

المراسل : ألم يبلغ اللورد روزبرى ولا الوزارة الإنجليزية ولامجلس النواب ولا الإنجليز شىء من ذلك حتى الآن سواء على سبيل الإيضاح أو على سبيل الدفاع عن الوجهة التى اتخذتموها سموكم ؟

قال : كيف نستطيع ذلك وليس لنا من ينوب عنا على الاطلاق .

المراسل : فقلت : أليس لكم فى لندن قنصل أو وكيل يكذب عن مصدر رسمى كل مايقال أنه غير صحيح ؟ أو يخبر الجرائد على الأقل بالوجه الثانى من المسألة ؟

فقال سموه : ليس لنا إلا قنصل الدولة العلية .

ثم أخذ يمدح اللورد كرومر ، ويثنى عليه بكلام أثر فى نفسى لما فيه من الرقة والاخلاص . فقال : إننا نحن المصريين مدينون للورد كرومر فى أشياء كثيرة . وقد رأيت رعيتى وأظنك عرفت مااتصف المصريون به من الدعة والسكون . ونحن شاعرون بما فعله اللورد كرومر هو والرجال الذين جمعهم معا لنجاح البلاد ماديا . ولاتظن أننى مضاد للورد كرومر أو مقاوم له ، فما أنا فى شىء من ذلك ، ولكنه يقول إنه يرغب فى تدريب المصريين وتهيئتهم لأن يستقلوا فى أمورهم بأسرع مايمكن من الزمن ، فحبذا هذا القول ولكن كيف يهيئون لذلك الاستقلال إذا كانوا لايستطيعون أن يتكلموا ، ولاأن يفتحوا أفواههم ؟ لعمرى إننى عندما أقرأ ذلك الكراس الذى طبعوه لمجلس نوابكم ، وهم يبيعونه الآن فى البلاد طولا وعرضا ، وأقرأ جرائدكم ومايقال فيها عما فعلته فى الحوادث الماضية ، أقول فى نفسى :

أأنا فاعل ذلك الشر كله ؟ مع ثقتى بأننى فعلت نقيضه . ثم أخال أن مايقال هو عن غيرى ، لاعنى أنا .

ثم قال : ولكن العاقبة خير فى الختام ، فإن لنا كمال الثقة فى الإنجليز ، ونحن عالمون أنهم سيردون مصر إلينا حالما يرون أنهم يستطيعون ذلك .

إننا نود لو كنا نخاطب الإنجليز أنفسهم فى إنجلترا فيكون ذلك أدعى إلى سرورنا ورضائنا ، ونود لو عرفوا عواطفنا وأميالنا وعرفوا الوجه الآخر من المسألة منا نحن .

وعاد فسألنى بغتة : أتظن أن الإنجليز يتركون مصر ؟ فأجبته متأنيا : أما إذا سألتنى سموك عن رأيى الخاص فإننى لا أظن أنهم يتركون مصر .

فلما سمع منى هذا الجواب أبرقت عيناه وعلا وجهه الاحمرار وطفق يردد قوله :

« إن ذلك غير ممكن ، فإن إنجلترا قد وعدت بترك مصر ، وشرفها مقيد بهذا الوعد ، لا أن ذلك لايكون ، ألم تسمع هذا الوعد مكررا على ألسنة وزرائكم فى مجلس النواب ؟ ألم تقرأ ذلك فى خطب الملكة ؟ فكيف لاتصدق بأن إنجلترا لاتفى بوعدها ، لا ، لا وبقى يردد قوله : إن ذلك غير ممكن ، فالوعد وعد ، وإنجلترا وعدت بترك مصر .



الفصل السادس

عباس فى الآستانة

فى شهر يوليو سنة ١٨٩٣ [1] استقر رأى عباس على السفر إلى الآستانة لتقديم فروض الشكر للسلطان عبدالحميد الثانى ، فاستقل الباخرة « الفيوم » تتلوها الباخرة « القاهرة » وعليها حاشيته ، والباخرة « الشرقية » وعليها نحو مائة من أعيان المصريين . وكان عباس قد علق آمالا سياسية على هذه الرحلة ، معتقداً أن السلطان بمساعدة فرنسا وروسيا يمكنه أن يفتح باب المسألة المصرية على مصراعيه ، وقد يؤدى هذا إلى تخلص مصر من نير الاحتلال البريطانى .

وفى منتصف يوليو اقتربت هذه البواخر من السواحل التركية وكانت مزينة بأبهى زينة ، وأخذت الفيوم تسير الهوينا على الجانب الأيمن من بوغاز البسفور مما يلى الأناضول ، وأمعنت فى داخل البوغاز كثيرا . وكان الخديو واقفا على سطحها والقاهرة والشرقية تتبعانها ، وذلك بقصد تأدية واجب التحية وقد اصطف الجنود المصريون على ظهرها بملابسهم البيضاء والموسيقى العسكرية تصدح بالسلام الشاهانى ، والجميع يهتفون بصوت مرتفع قائلين « بادشاهم جوق يشا » فتدوى أصواتهم على جوانب البسفور فى بر أوروبا وبر آسيا . وأخيرا رست الباخرة الفيوم المقلة للخديو أمام سراى « طلمه باغجة » .

واستقل الخديو السابق إسماعيل باشا زورقا وتوجه لمقابلة حفيده فاستقبله أحد الياوران البحريين عند أسفل سلم الباخرة ، وقابله عباس على رأس السلم فتصافحا ، وأراد عباس أن يقبل يد جده فلم يمكنه إسماعيل من ذلك . وتصافحا مرارا ، وصعدا إلى ظهر الباخرة فجلسا يتبادلان التحية بالانحناء على

---

(١) المقطم فى (١٧/٧/١٨٩٣).

الطريقة التركية . وبعد قليل قدم رائف باشا ناظر عموم الجمارك للسلام على الخديو من لدن صاحب الجلالة الشاهانية . وقد أسرع الأعيان المصريون بالنزول إلى البر ، ووقفوا أمام تكية الشيخ ظافر فى انتظار مرور موكب الخديو . وكان عباس مرتديا ملابس فريق ، ومتقلدا سيفه ، فحيا الجميع كعادته التحية العسكرية ، ولما مر بالمصريين حياهم مرارا بثغره الباسم ووجهه البشوش .

وقد تأخرت جرائد الآستانة عن الظهور إلى الساعة الأولى بعد الغروب ، وذلك لتنقيح الحكومة لما تكتبه الجرائد عن استقبال الخديو والوليمة التى أولمت له .

ونشرت الحكومة العثمانية بلاغا جاء فيه :

« نشرنا قبلا أنه لأجل عرض الشكر والعبودية على أعتاب الخلافة السنية حسب العادة ، قدم حضرة فخامتلو دولتلو خديو مصر عباس حلمى باشا والذوات الذين فى معيته . وقد وصلوا أمس الساعة ٤ عربى صباحا إلى ميناء دار السعادة على وابورات الفيوم والقاهرة والشرقية » .

« ولما مروا بسراى طولمه باغجه أدوا السلام بالسنجق ، ثم صدحت الموسيقى من الباخرة الفيوم التى تقل حضرة الخديو بالمارش الحميدى ، وصعدت العساكر المصرية الشاهانية على السوارى ونادت بالدعاء الواجب الايفاء وهو « بادشاهم جوق يشا » وكرروا هذ الدعاء مرارا » .

وبعد أن استراح - أى الخديو - مهلة أخذ النفس تعطفت المساعدة السنية السلطانية بفيوض الحضور المنشورة فنال عز المثول بوضع جبين الرق على تراب الأقدام المقدسة ، أقدام حضرة صاحب الخلافة العظمى بصورة فائقة العادة » .

وكان الأعيان قد حملوا معهم عريضة لرفعها إلى السلطان ، وهذا نصها بعد ديباجة [1] الحمد والثناء :

---

(١) المقطم فى (١٨٩٣/٧/١٧).

« إن الله ـ عز وجل ـ نظر إلى العالم نظر رحمة فاختارك ياأمير المؤمنين من بين البرية خليفة على عباده ، وجمع فيك شرائط الخلافة ، وبسط لك من القوة والسطوة ، وآتاك من الحزم والعزم وأصالة الرأى مايفتخر به هذا العصر على سائر الأعصار . وقرن طاعتك بطاعته وطاعة نبيه فى كتابه العزيز ، وجعل حبك إيمانا ، والخروج عن أمرك مروقا من الدين . وحبب إليك الإقدام لمصلحة الإسلام ، دأب الخلفاء السابقين ، وأودع فى يديك أرواح المسلمين وأموالهم ، تحكم فيها عن رضى وتسليم منهم » .

« وقد عاهدوك على بذل دمائهم فى طاعتك بأيمان البيعة التى ربط الله بها لك القلوب على المحبة فى خلواتها ونجواها » .

« فالمسلمون كلهم قاصيهم ودانيهم مجمعون على الانقياد لك فى السر والعلانية ، لايميل بهم عن هذه السنن قول ولافعل لتوقف سعادتهم على طاعتك فى الدنيا والآخرة » .

« هذا ماجعل الله لك ياأمير المؤمنين . وقد جعل لهم بهذا من جانب جلالتك أن تكلأ بيقظاتك بلاد الإسلام بعيدها وقريبها من طوارىء السوء وغوائل الشر على نسق واحد ، لافرق بين مطلقها وممتازها ، وأن تدفع عنها كل صائل ومحتال ، وأن تذود عنها بالحجة والقوة ، والسيف والقلم ، ومايمكن أن يدافع به ماديا ومعنويا » .

« هذه مصر ـ أيد الله بك مقام الخلافة ، وثبت بك أركان السلطنة ونصرك النصر المؤزر ـ فريدة التاج العثمانى ، والقسم الأكبر من السلطنة السنية ، والطريق الأعظم إلى الحرمين الشريفين ـ قد أصبحت تمد يد الفزع الصارخ إلى عظمتك ، وتنظر كالمغشى عليه من الموت إلى حياتها فى يدك الكريمة . فامنن عليها بالحياة ياأمير المؤمنين ، وخلصها ممن تجاسر على حوزة الإسلام بلا حجة ولاقوة . وفى يد جلالتك الحجة والقوة . وهذه أرواحنا رهينة ثلاثة أحرف من عظمتك فأمرنا بما تريد لتخلص الإسلام المتخبط فى تلك الأشراك . وقد بقينا ياأمير المؤمنين سنين عديدة معلقين ، لاندرى أنحن تحت حكم الخلافة والسلطنة السنية ، فتطمئن قلوبنا ؟ أم تحت حكم هذا الذى دخل فى يوم على

وعد أن يخرج فى غده ، فبقى إلى الآن تخفق راياته على مساجد المسلمين فى بلاد هى عش الأولياء ، ، ومرقد آل البيت النبوى ، ومجد جدك السلطان سليم خان » .

« وطفق هذا الداخل يستهوينا باسم الحرية التى لاتوافق قيودنا الدينية ولاعاداتنا الأدبية ، فمال إليه جماعة منا ، ويوشك ـ إن استمر فى سيره ـ أن يفسد الحاسيات والأخلاق بهذا التساوى المخالف للتفضيل الإلهى » .

فالآن ـ وقد وفدنا على دار الخلافة مع سمو وكيلك المطبوع على محبة جلالتك ، المفتخر بنظرات الرضى عليه من ألطاف عظمتك ، الواقف موقف السمع والطاعة لأوامرك ، راجين من السدة السنية إجراء الوسائط الفعالة لإخراج هذا الداخل على وطننا ، وإبعاده عن الأراضى المقدسة التى يدأبون للتدخل فيها فإنهم إذا استمروا ـ لاقدر الله ـ فى البقاء بمصر ، سهل عليهم الدخول فيها ، أى فى الأراضى المقدسة وفى غيرها لطبيعة الموقع » .

« ونسأل الله أن يؤيد جلالة مولانا الخليفة الأعظم وينصره على الباغين » .

ولابد أن يكون عباس قد اطلع عليها وأقرها . ويبدو أن الخديو وهؤلاء الأعيان كانوا يجهلون حقيقة ماوصلت إليه الحكومة العثمانية من ضعف وارتباك وفساد نتيجة حكم هذا السلطان .

وفى العريضة من الكذب مالا مزيد عليه . فهل حقا أن الله قرن طاعة السلطان عبدالحميد بطاعته وطاعة نبيه ؟ وقد بالغوا فى الضرب على الوتر الحساس ، وأعنى به الوتر الدينى فما أغناهم ذلك ، لأن عبدالحميد كان مجردا من الحول والطول ، وكان عاجزا عن مواجهة الإنجليز ، وكيف يواجههم ، وهو الذى أصدر منشورا وصف فيه العرابيين بالعصيان مما سهل على الإنجليز احتلال البلاد ؟

ثم إنهم تناولوا موضوعا آخر كان السلطان يخشاه كل الخشية ويمقته كل المقت ، فزعموا أن الحرية تتنافى مع الدين الإسلامى ، وأن المساواة لاتتفق مع التفضيل الإلهى . ولعل هذا من أعجب ماجاء فى تلك العريضة وأدعاه إلى

الضحك . وادّعوا أن هذه الحرية تفسد آدابهم ، وتدمر أخلاقهم . وهذا أيضا من أعجب العجب !! ومـع أنهم ضربـوا على هذه الأوتار الحساسة إلا أن السلطان لم يظهر أى اهتمام بهذه العريضة ، لأنه لم يكن فى استطاعته أن يفعل شيئـا ، ولكنه سمح لجمال الدين الأفغانى ـ وكان إذ ذاك موظفا فى الحكومة العثمانية ـ أن يجتمع بالمصريين عدة مرات وأن يلقى عليهم خطبا تفيض بآيات الوطنية والتضحية والجهاد فى سبيل مقاومة الاحتلال البريطانى وتخليص مصر من نيره . كما أنه جمع الضباط والبحارة الذين سافروا مع الخديو وخطبهم بما اشتهـر عنه من طلاقة اللسان والبلاغة وسحر البيان خطبة شبيهة فى معناها ومغزاها بما خطب به باقى المصريين . ومازال يحثهم ويحضهم ويشدد عزائمهم ويحيى آمالهم ويحرك عواطفهم حتى اتقدت فى صدورهم نار الحمية وهان عليهم بذل النفوس فى سبيل الملة والوطنية .

وقـد حضر المصريون حفلة السـلاملك ، وكان جمال الدين قد أوصى المتعممين منهم أن يجلسوا فى الصفوف الأمامية حتى يعرف السلطان أنهم المصريون .

فلما صار موكب السلطان على مقربة منهم التفت إليهم وحياهم مرارا بيده فانشرحت منهم الصـــدور ، وغلبهم السرور حتى لم يتـــمالـك بعضهم عن البكاء ، وتلا الباقون آيات الدعاء .

وقد أرسل جمال الدين إلى السلطان يقول إن المصريين يرومون أن يؤدوا فروض عبوديتهم إلى جلالته ، فهل يسمح لهم بمقابلته فرقا أو جماعات ؟ فأتاه الجواب إن السلطان عازم أن يولم لهم وليمة . ولما أقيمت الوليمة وكان الخديو قد دعى إليها ، أراد بعض المصريين أن يحتفظوا ببطاقات الدعوة على سبيل التذكار فلم يستحسن السلطان ذلك ، وأمر بإعطائهم طاقات الزهر ، وكان الأفغانى يرحب بهم ويبلغهم تحيات السلطان ، ويوزع عليهم طاقات الزهر ، ويقول : إن الأحبة يتهادون بالأزهار ، ولذلك خصكم أمير المؤمنين بهذا الورد علامـة الحب ، فضجت ألسنتهم بالـدعـاء ، وكـذلك أقيمت وليمة أخـ للضباط والبحارة .

وقد صدر بلاغ رسمى عن الوليمة التى أقيمت للأعيان جاء فيه .

« بناء على الإرادة السنية توجه فخامتلو دولتلو عباس حلمى باشا خديو مصر ورجال معيته إلى سراى يلدز العامرة حيث قدموا فروض العبودية لأعتاب صاحب التاج ، وصاروا مظهر الالتفات العالى الدرجات من لدن صاحب الخلافة ، وكذلك حضرات الذين أتوا دار السعادة من وجوه المصريين ، وعددهم نحو المائة ، فأدخلوا إلى الحديقة الهمايونية حيث استنزل رقّهم وعبوديتهم السلام الباهر والألطاف الشاهانية » .

وقد أنعم السلطان على الخديو بنيشان الامتياز المرصع ، وقلده إياه بيده . وذكرت المؤيد أن نفقات صنعه بلغت أربعة آلاف جنيه عثمانى . كما ذكرت أن السلطان قد أشرف على صنعه بنفسه وتفقد أحجاره قبل أن توضع فيه ، فإذا رأى حجرا ليس من الأعلى فى نوعه أو الأنفس فى صنفه أمر بتغييره .

* * *

ولما دخل عباس على السلطان قال له « لقد يممت أعتابكم العلية لأرفع إليكم المفروض من واجب الاحترام والتحية بصفة أنى فرد من أفراد رعاياكم الأمناء الصادقين المخلصين لجلالتكم الولاء والمحبة » .

وماأتم هذه الجملة حتى قربه جلالة السلطان بيديه لإبداء علائم الحنان ودلائل الشفقة الأبوية وقال له السلطان « أنت عندى بمنزلة عضو عزيز من أعضاء عائلتى الملوكية ، فاعتبر نفسك على هذا المثال » .

قالت المؤيد : فحسب الأمة المصرية فخارا وإعجابا بأميرها المعظم أن يكون لدى جلالة الخليفة الأعظم بهذه المنزلة السامية والمكانة العالية .

وقال عبدالحميد لعباس « إن باب يلدز مفتوح لك كلما أردت مقابلتى من غير وسيط . وتنازل فدعاه بلسانه الشريف إلى التشرف بتناول الطعام على المائدة الكريمة » .

ولما هَمّ عباس بالعودة إلى أرض الوطن أقام له السلطان مأدبة وداع ، وبعد الطعام جلسا منفردين مدة ساعة من الزمن . وفى النهاية وجه إلى رجال الحاشية الكلمة الآتية :

« قد رأيتم ورفقاؤكم [1] مقدار عنايتى وانعطافى نحو الجناب العالى الذى أحله منزلة ابنى . وإننى راض تمام الرضاء عن منهجه القويم فى إدارة شئون البلاد . فأكلفكم أنتم أيضا عند عودتكم إلى الديار المصرية بإبلاغ نظار وموظفى الحكومة وأعيان البلاد وأهليها أنهم إنما يكونون أهلا لثقتى ورضائى بحسن ولائهم وأمانتهم وصدق خدمتهم للجناب الخديوى » .

وبعد الانتهاء من مأدبة الوداع اتجه السلطان إلى حجرته الخصوصية وبصحبته عباس ومكثا مدة من الزمن ، ثم دعى رجال المعية ووقفوا على شكل هلال ، وبعد أن تكلم معهم قليلا أصدر إذنه إليهم بأن يتوجهوا إلى السفينة . وتقدم عباس فلثم يد السلطان الذى ضمه إلى صدره زيادة فى الانعطاف إليه والحنو عليه . وتنازل بتوديعه إلى باب حجرته الشريفة .

* * *

« وقد تحدث كرومر عن هذه الرحلة فقال « . . . [2] على أن الوفد لم يلق الا الفشل ، فإن السلطان - على ماجاء من السفير البريطانى فى الآستانة - نصح للخديو بطريقة أبوية أن يفوض أمره إلى الله ، ويرضى بما قسم له ، ويثق بفعل الزمن ، محافظا دائما على العلاقات الحسنة مع الإنجليز . أما تكران باشا ناظر الخارجية - وكان قد سافر مع الخديو - فإن السلطان استدعاه وأنذره أن لايسير على خطة فى السياسة قد ينتج منها ارتباك ومتاعب ، وألّا يشير على الخديو بمثل ذلك » .

وكتب القائم بأعمال السفارة البريطانية فى الاستانة يقول :

« إن الأعيان أكثر استياء من الخديو ، فإن الوفد قد فشل فى مهمته كل الفشل . وإذا صدق مخبرى فإن المراقبة شديدة عليهم لدرجة جعلتهم يتضايقون منها ، ولم يسمح لهم بالدخول إلى حضرة السلطان، وإذا دخلوا حديقة يلدز لايسمح لهم بالاقتراب من كشك جلالته . وقد بقيت عريضتهم

(١) المقطم فى (١٨٩٣/٨/٣) وانظر عباس الثانى لكرومر ص ٥٧.

(٢) كرومر : عباس الثانى ص ٥٧ ومابعدها.

فى غلافها ، وزد على ذلك أنهم منعوا من رؤية الخديو أو الإقامة قريبا من موضع إقامته » .

وهـذا الكـلام غير صحيح فإن الخـديو اجتمـع بالأعيان فى حفلة السلاملك ، وفى الوليمة التى أقامها لهم السلطان . وقد مر بنا أن جمال الدين الأفغانى اجتمع بالمصريين مرارا ، وكان حديثه معهم كله يدور حول مقاومة الاحتلال البريطانى حتى إنه خطب فى الضباط والبحارة بمثل ماخطب فى الأعيان .

ويقول عباس فى مذكراته « ولم يكن عبدالحميد كلما زرته فى القسطنطينية يخفى عنى أنه يعتبر الاستمرار فى قيام معارضة عنيفة فى مصر لسياسة العسف الإنجليزية ضرورة لازمة . وأعتقد أنـه كان مخلصـا ولكن ذلـك السلطان المستريب الذى اعتبره أكثر الناس طاغية لم يكن إلا ضعيفا ومترددا . وكان رعب دائم يخنق فى نفسه قيمته الحقيقية وفطنته » .

وقد أشيع أن الخديو طلب من السلطان إرسال حامية عثمانية إلى مصر ولكن مصـدرا عثمانيا كبيرا صرح بأن مختار باشا هو الذى طلب ذلك فرفض السلطان طلبه . ويقول عباس « . . . . ولم استطع رغم الوعود المتكررة أن أحصل من الباب العالى على وثيقة تؤيد تحرير مصر تأييدا واضحا » .

وفى تصريح لمستر غلادستون رئيس وزراء إنجلترا فى ذلك الوقت ألقاه فى مجلس النواب « إن الدولة العلية لم تفاتح إنجلترا فى المسألة المصرية » وقال عن موضوع الجلاء « على أنه من الواضح أن كل مخابرة فى هذا الشأن ـ أى الجلاء ـ إنما تكون مع الدولة العلية صاحبة السيادة، لامع الخديو، ولامع مشيريه » .

فرحلة عباس إلى الآستانة لم تحقق أية فائدة لمصر . وكان الإنجليز قد بذلوا مايستطاع من الجهد فى إعاقة سفر الخديو إلى الآستانة . ومن الوسائل التى اتخذوها لذلك أن مجلس النظار قرر تخصيص ستين ألف جنيه مجيدى بصفة مصاريف لسفر الخديو ، ولكن المستشار المالى رفض الموافقة على هذا القرار ، فما كان من الخديو إلا أن أخذ هذا المبلغ من ديوان الأوقاف .

وأصبحت عادة عند عباس أن يشد رحاله كل صيف إلى الآستانة ومنها إلى باريس، ويمـد يده إلى أموال الأوقاف ليأخذ منا ماشاء ، ولم يكن الإنجليز يتدخلون فى شئون ديوان الاوقاف على اعتبار ماله من صبغة دينية . فلذلك كان الخـديو لايجد من يمنعه من النهب . قال حسين رشدى [1] باشا «كان ديوان الأوقاف العمومية فى يد الخديو ، وكان الرأى العام يرغب فى تحويل هذا الديوان إلى وزارة ، وإنى شخصيا كنت فى مقدمة الذين يرون هذا الرأى » .

---

(١) الأهرام فى (١٩٢٧/٣/٢٥).

الفصل السابع

الميزانية فى مجلس الشورى [1]

اكان لمجلس شورى القوانين الحق فى نظر ميزانية الحكومة ، وإبداء الرأى فيهـا ، ولكنه لم يستخدم هذا الحق إلا فى سنة ١٨٩٣ عند نظر ميزانية سنة ١٨٩٤ ، وقد جاء فى تقرير لجنة الميزانية بالمجلس مانصه :

إن الأمة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال ، وإن هذا يزيد على توالى الأيام وتـداول الأعـوام . وحسبنا فى بيان ذلك أن الديون المخصوصة المسجلة فى سجل المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ إلى مارس سنة ١٨٨١ نحو الاثنى عشر مليون جنيه ، ثم فى أوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه ، ويبلغ قدر الأطيان المرهـونة نحو مليون و٣٠٠ ألف فدان وكسور ، والعقـارات نحـو ٩١٠٠ ، وهـذا بخلاف الديون غير المسجلة ، أعنى أنها تضاعفت تقريبا فى عشرة أعوام .

ولاشك أن هذه الحالة لو دامت لم يمض إلا سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الـدين ، وتصبح الأراضى المصرية ومعظمها مرهونة ، ويصبح الأهالى أجراء يعملون لدائنيهم فيما كانوا يملكون .

ومن أكبر الأسباب التى ألقت بالأمة فى هذا الضيق هو ثقل الضرائب والـرسـوم التى تأخـذهـا الحكومة من الأهالى . وقد وضعت هذه الضرائب والرسوم فى أوقات كانت أثمان المحصولات فيها مرتفعة وأحوال الأهالى بذلك متيسرة . ثم تغير الزمان وتنازلت أثمان المحصولات ، ومارسم على الأهالى باق

---

(١) المقطم فى (١٨٩٣/١٢/٩).

كما هو ، فزادت نسبة مايؤخذ منهم إلى مايبقى فى أيديهم مما أفضى بهم إلى ماقدمناه .

* * *

وعرضت اللجنة لموضوع المستخدمين فقالت :

ترى اللجنة أن الحكومة تبذل للأجانب مرتبات باهظة لانسبة بينها وبين مرتبات المستخدمين الوطنيين الذين يؤدون نفس الأعمال .

وترى اللجنة أن الأمر فى المصالح كثير منه موسد لهؤلاء الأجانب الذين يأخذون المرتبات الكثيرة ، وأنه طالت على ذلك المدد ، وتواترت السنون ولم يغير منه شىء ، فتستلفت اللجنة أنظار الحكومة إلى هذا الأمر ، وترجو إصلاحه بما يطابق الرغبات .

وترى أن كثرة وجود الرؤساء الأجانب فى المصالح الأميرية أوجبت وجود أقلام باللغة الأجنبية بفروعها فى كل مصلحة تستغرق أموالا كثيرة من ميزانية الحكومة ، على أن اللسان الرسمى هو اللسان العربى . ولاتكون إدارة مصالح كل أمة إلا بلسانها .

وقد رد رياض باشا على هذه الملاحظة بقوله :

قد تأملنا وتروينا طويلا فى هذه المسألة ، ويصعب علينا حقيقة ألا نشارككم فى بعض ماأبديتموه من الملاحظات مبدئيا ، إلا أنه لايعزب عنكم ظروف الأحوال وأحكام الزمان التى وضعتنا فى هذه الحالة غير الطبيعية .

وأما من جهة الحكومة فلاشك ـ كما هو ليس بخاف عليكم ـ أنها لم تأل جهدا فى وقت من الأوقات فى السعى والاهتمام بتوظيف الأهلين بدل الأجانب كلما استطاعت ، وكلما ساعدها الوقت والحال ، وكلما تأكد لديها أن الوطنى يمكنه أن يقوم مقام الأجنبى .

ثم عرضت اللجنة للمصاريف السرية والعمومية والنثرية والسائرة وغير المنظورة ، والتى يبلغ قدرها (٨٨ ألف جنيه) وقالت إنها كثيرة واقترحت أن

يخفض منهـا (٣٠ ألف جنيه) فرفض المستشار المالى ذلك الطلب قائلا إنه لايدرى على أى شىء بنت اللجنة رأيها وهى لم تدرس دراسة دقيقة أوجه إنفاق المبلغ المدرج فى الميزانية .

وعـرضت اللجنـة لنفقـات جيش الاحتـلال ، وقـد قرر المجلس عدم التصديق على المبلغ المربوط فى هذا الباب وقدره (٨٥ ألف جنيه) فقال رياض باشا :

إننا نشعر مثل كل مصرى بالاحساسات الطبيعية المنبعثة عنها رغباتكم وأمـانيكم فى إزالة مصاريف جيش الاحتلال من الميزانية ، ولكنكم تعرفون حضراتكم مثلنا ظروف الأحوال التى قضت علينا بها ، وبما أن هذه المصاريف كانت سنة ١٨٨٥ ميلادية مائتى ألف جنيه ، وتنازلت بالتدريج حتى صارت من مدة مبلغ ٨٥ ألف جنيه ، فهذا لايمنعنا من الأمل بأن هذه المصاريف تنقص تدريجا إلى أن يمحى أثرها بالمرة بواسطة إنجاز دولة بريطانيا العظمى مواعيدها الأكيدة لنا بالجلاء .

وقرر المجلس بناء على طلب لجنة الميزانية إلغاء مصلحة منع تجارة الرقيق لعدم الحاجة إليها بعد أن بطلت تجارة الرقيق وإضافة عملها إلى البوليس أو إلى مصلحة خفر السواحل ، وكانت نفقاتها (١٣ ألف جنيه) .

فقال رياض باشا :

لانتردد فى أن نشترك معكم على أن هذه المصلحة قد سقطت عما كانت عليه من أهميتها الأولى ، والمبلغ المقرر ـ والحالة هذه ـ فى الميزانية يمكن أن يكون فيه زيادة عن الضرورى حتى أن الحكومة الخديوية لم يفت عليها ملاحظة هذا الأمر إذ بدأت فى أن تبحث فيه . وإنما نتأسف على أنه لايمكننا ـ والحالة هذه ـ أن نتخـذ قرارا قطعيا بإحـالة هذه المصلحة على البوليس أو على خفر السواحل بادىء بدء .

* * *

وجاء فى تقرير اللجنة عن نظارة المعارف والجامع الأزهر .

ترى اللجنة استعمال مايتوفر من الأموال فى هذين الأمرين المهمين وهما : تخفيف ضرائب الأطيان وتعميم التعليم .

وأما تعميم التعليم فالغاية منه نشر المعارف فى أنحاء البلاد جميعها . وإذا تأملنا فيما تنفقه الحكومة المصرية الآن على معارفها ونتيجة هذا التعليم الحاصل فى مدارسها الآن وقارناه بما هو عند الأمم الأخرى حتى التى هى أقل ثروة وأضيق حالا من الأمة المصرية لوجدنا أن الحالة التى هى عليها الآن بعيدة عن الكمال ، غير حسنة على كل حال .

وترى اللجنة أنه من أكبر مايلزم لتنمية المعارف العناية بالجامع الأزهر . فاللجنة ترى أن يطلب من الحكومة أن تعين جزءا من المال للإعانة على التعليم فى هذا المسجد الجامع بشرط أن لايمس شىء من استقلاله ، كما تفعل فى ذلك مع بعض الجمعيات العلمية والراهبات ونحوها . وطلب المجلس من الحكومة أن تعتمد مبلغ خمسة عشر ألف جنيه لإعانة الأزهر ، فقال رياض باشا :

إن الحكومة ستنفذ مشروع على باشا مبارك الذى يقضى بإنشاء خمسمائة كتاب . وقال إن الأزهر فى حاجة إلى تنظيم ، ومتى تم ذلك فإن الحكومة لن تبخل عليه بالمال .

* * *

كان تناول مجلس الشورى للميزانية بهذه الكيفية ، وماأبداه من نقد شديد واعتراض على تصرفات الإنجليز ، وقيام الصحف بنشر هذه المناقشات من المظاهرات الوطنية الرائعة التى أغضبت الإنجليز غضبا شديدا ، وأزعجتهم إلى حد بعيد . وقد اتهموا الخديو بأنه بالاتفاق مع نظارة رياض باشا قد حرض المجلس على مافعل ، وبالتالى حرض الرأى العام على الثورة فى وجه المحتلين ، وعزموا على إنزال عقاب صارم بالخديو .

وقد أجاب غلادستون رئيس الوزارة البريطانية فى ذلك الوقت فى مجلس النواب البريطانى ردا على سؤال أحد النواب عما حدث فى مجلس الشورى بخصوص الميزانية فقال :

« إن الذى يظهر من الأنباء البرقية الواردة من مصر أن تقرير مجلس شورى القوانين وجواب رئيس النظار يحتويان على آراء خاصة بكل منهما فى هذه المسألة » .

وقد رأى كرومر من الحكمة أن يتكلم على ماحدث فى مجلس الشورى بلهجة هادئة ، ففى تقريره عن سنة ١٨٩٣ مانصه « ليس من العدل أن نحكم حكما صارما على أقوال مجلس أكثر أعضائه قليلو الخبرة فى المسائل العمومية ، ولاسيما لأنها تكاد تكون أقوالهم الأولى . وبعض ملاحظاتهم تستحق الالتفات ، وستعطى حقها حتما ، ولكن يظهر جليا أن ملاحظاتهم الأخرى لم يبنوا آراءهم فيها على البحث المدقق » .

وهذا الكلام قصد به تخدير الأعصاب ، لاأكثر ولا أقل .

وقد حملت الصحف البريطانية على مجلس الشورى حملات عنيفة . مثال ذلك ماورد فى صحيفة التيمس وهو « الذى نراه أن قرار مجلس شورى القوانين الذى ردت عليه الحكومة المصرية والمستشار المالى لم يكن المراد به حكم ذوى الألباب والإنصاف فيه . وإنما هو دور من أدوار الألعاب السياسية الدائرة فى مصر منذ عامين . وليس من غرضنا أن نبين هنا ماالذى أتاه المجلس من تلقاء نفسه ، وماالذى أتاه طوعا للأيدى الخفية التى تديره . وإنما نقول إن المطالب التى عرضها على الحكومة بانتقاده الميزانية تتضمن العودة إلى سياسة التأخر والتقهقر ، ولو قبلت لنقضت كل مابناه الإنجليز من الإصلاح فى بلاد مصر من يوم تقرير لورد دفرين إلى هذا اليوم . وهذه السياسة التى يؤيدها مجلس الشورى بمطالبه هى عين السياسة التى ترومها الفئة الشديدة الغيرة من الأوروبيين ، والواجدة عليهم ، وهى الفئة التى تلقب نفسها بالحزب الوطنى والتى يعتبر قوم رياض باشا رئيس النظار زعيما لها » .

وقد أجمعت الصحف البريطانية على استهجان ماحدث فى مجلس الشورى وعلى أن ماطلبه لايعرب عن رأى الأمة ، وإنما هى آراء أوعز بها رجال الحكومة وغيرهم إلى المجلس ليوهموا أوروبا أنها هى مطالب المصريين عموما . وقد شددت هذه الصحف النكير على مصر بسبب ذلك وأشارت بما يثقل وطأة المحتلين على أهالى هذه الديار .

وليس من الصعب على القارىء أن يتبين مافى مقالات الصحف البريطانية فى هذا الموضوع من الافتراء . فمجلس الشورى طلب تخفيف الضرائب عن الأهالى ، وطالب بالتوسع فى نشر التعليم والاستغناء عن الموظفين الإنجليز كلما أمكن ذلك وبإلغاء نفقات جيش الاحتلال وإلغاء مصلحة مكافحة تجارة الرقيق . فكيف يقال إن هذه المطالب تتضمن العودة إلى سياسة التأخر والتقهقر ؟ وكيف يقال إن قبول هذه المطالب ينقض كل مابناه الإنجليز من الإصلاح فى مصر ؟ لقد كان الإصلاح فى نظر المحتلين هو حشد أكبر عدد ممكن من الموظفين الإنجليز فى المصالح الحكومية والتسليم المطلق دون أدنى معارضة بمطالب رجال الاحتلال .

* * *

وفى سبتمبر سنة ١٨٩٤ لفق الأميرالاى شيفر بك رئيس مصلحة إبطال الرقيق تهمة شراء رقيق لبعض أعضاء مجلس الشورى . وأمر بإلقاء القبض عليهم وحجزهم فى قسم شرطة عابدين ، حتى حققوا معهم . وهم على محمد الشواربى باشا ، وحسين واصف باشا ، وعلى شريف باشا رئيس مجلس شورى القوانين . فادعى على شريف باشا أنه من رعايا حكومة إيطاليا ، ولكن الحكومة الإيطالية أنكرت ذلك . ثم اتضح أنه مريض فعدل عن محاكمته وأخيرا استقال من رياسة المجلس وعين بدله عمر باشا لطفى فى ديسمبر سنة ١٨٩٤ ، ودافع الشواربى باشا وحسين واصف باشا بأنهما أخذا جاريتين عندهما بأجر شهرى كالخدم فحكم ببراءتهما .

قالت صحيفة التيمس معلقة على مادعاه على شريف باشا بأنه من رعايا حكومة إيطاليا « وهى دعوى تستغرب من رجل يتمتع بحقوق الرعايا المصريين من أزمان طويلة ، بل هو رئيس لمجلس يمثل الأمة المصرية وينوب عنها فى مصالحها وأميالها » .

ثم أضافت الصحيفة المذكورة قولها : « على أنا لاندرى إن كان الأميرالاى شيفر بك رئيس مصلحة إبطال الرقيق قد أصاب كل الاصابة فى القبض على المتهمين فور ساعته ، وذلك أولا لأنهم من علية القوم ، وأحدهم ـ على شريف

باشـا ـ رئيس مجلس الشورى فى مصر ، وهو المجلس الذى أصدر قرارا من بضعة أشهر يطلب فيه إلغاء مصلحة مكافحة الرقيق بدعوى أن هذه التجارة قد زالت من مصر » .

لم تأبه الحكـومـة لاقتراحات مجلس الشورى واعتراضه على بعض بنود الميزانية ونفذتها كما أراد الإنجليز دون أدنى تغيير .



الفصل الثامن

أزمة الحدود ـ مقدماتها [1]

جاء فى مذكرات الخديو عباس « . . . . ولكنى لم أنعم طويلا بهذا المعاون الوفى ـ يعنى السير فرنسيس جرانفيل قائد عام الجيش المصرى ـ الذى كانت صراحتـه كجندى تجعلنى أقدره ، وكانت خصاله المهذبة كفيلة بلا ريب أن تجعلنى أحبه ، ذلك أن الجنرال السير فرنسيس جرنفيل قد دعى بعد شهر من وصولى ـ إلى تولى قيادة القوات البريطانية فى مالطة ، وقد كان أسفى لذلك عميقا » .

وكان منصبه الخالى يجتذب بالطبع الجنرالات الإنجليز الذين يعملون فى خدمـة الجيش المصرى . وكنت قد لحظت بين الجنرالات الإنجليز فى مصر الجنـرال كتشنـر بصفـة خاصـة . كان وافر الحيوية والقوة ، وشابا نشيطا ، وعسكريا بروحه ، ذا عزم وإرادة . فكان ـ فى رأيى ـ الرجل الجدير بالموقف. وكان اللورد كرومر يعرف قدره ، ولكنه عندما شهد العطف الذى أوليه إياه انقلب فجأة كارها له. فخاطبت مباشرة الملكة فكتوريا ، أسألها أن تزكى ترشيح الجنرال الذى اخترته ، ولم يتأخر الرد ، فقد أجبت إلى طلبى » .

* * *

ولما عين كتشنر سردارا للجيش المصرى طلب من نظارة مصطفى فهمى باشا إلغاء وظيفة وكيل نظارة الحربية فأجيب إلى طلبه ، واستأثر هو بجميع الأعمال المدنية والعسكرية .

---

(١) كرومر : عباس الثانى ص ٦٠ ومابعدها.

وفى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٩٢ طلب الخديو من نظارة رياض باشا تعيين محمد ماهر باشا وكيلا لنظارة الحربية ، وكان يشغل وظيفة محافظ الإسكندرية ، فلما توجه إلى النظارة لم يجد عملا يؤديه إذ كانت أعمال الوكيل - كما قدمنا محالة على السردار . فطلب أن تحال عليه بعض أعمال السردار كقلم الترجمة وإدارة المستخدمين وإدارة القرعة وغيرها بحيث تقتصر السردارية على إدارة الجيش ، فعارض كتشنر فى هذا بحجة أن مايطلبه الوكيل هو من اختصاص السردارية ، ولاموجب لسلخه منها ، لأن ذلك يخل بوحدة العمل .

وكان هذا الخلاف سببا فى ذهاب الجنرال ووكر - القائد العام لجيش الاحتلال فى ذلك الوقت - إلى ديوان نظارة الحربية وتفتيشه على سير العمل فى الإدارات المختلفة ولم يستثن من التفتيش مكتب وكيل النظارة .

ثم جاء سفر محمد ماهر باشا فى صحبة الخديو إلى أسوان على غير رغبة كتشنر . وكان الإنجليز يتوقعون حدوث أمور ينكرونها من الخديو . فأوعزوا إلى أحمد مختار باشا المبعوث السلطانى فى مصر بالسفر إلى الحدود الجنوبية لتفقد الحامية المصرية . وقد سافر فعلا إلى حلفا فوصلها يوم ٢٣ديسمبر سنة ١٨٩٣ وشاهد بعض مناورات الجيش وأثنى على الضباط وأقيمت له حفلة فى نادى الضباط خطب فيها أحد كبار الضباط الإنجليز واسمه ماكدونالد قائد موقع حلفا فامتدح السلطان والخديو ومختار باشا مدحا جزيلا . ورد مختار باشا معربا عن سروره بما يبديه الضباط الإنجليز من همة ونشاط ، واعدا أن يرفع نتيجة ماشاهد إلى الخديو .

ولما كان [1] اليوم السابق لسفر الجناب الخديوى للحدود جاء رياض باشا لزيارة سموه فى قصر القبة . قال محمود شكرى باشا : كنت واقفا على شرفة للسلاملك ومعنا مظلوم باشا رئيس التشريفات وماهر باشا فالتفت رياض للأخير، وقال : إن الأعمال الإدارية لاتشابه المسائل الحربية ، فإن الأخيرة خطرة جدا ، فأرجوك ياماهر باشا أن لاتتحكك بها فإنها هى النار ، ولايلزمنا أن نلعب بالنار ، وكرر هذا القول » .

---

(١) الأهرام فى ١٩٢٧/٣/٢٧ من حديث لأحمد شفيق باشا.

● وقوع الأزمة :

وأخيرا ، وفى يوم ١٥ يناير سنة ١٨٩٤.وصل الخديو إلى اسوان وتفقد حاميتها ثم دعا ثلاثة وثلاثين ضابطا لتناول الطعام معه فى يخته الخاص . ولبث عباس أسبوعا كاملا متنقلا بين كلبشة والسيالة وصبوة وكورسكو . وقد أبدى ـ باعتباره القائد الأعلى للجيش ـ بعض ملاحظات لم ترق فى عين كتشنر فأبرق هذا إلى اللورد كرومر فى ١٩ يناير بها نصه [1] :

« لقد أبدى سمو الخديو فى الاستعراض بعد ظهر اليوم ملاحظات عديدة شائنة للقواد البريطانيين ومحقرة لهم . وبعد ذلك قال لى : « إن من العار فى رأيه ـ أن يكون الجيش المصرى فى هذه الدرجة من عدم الكفاءة » .

« فأسرعت عند سماعى هذا القول برفع استقالتى ، مستعملا لهجة الاحترام ، على أنى أقول إنه قد ظهر لى جليا ولسواى أن الخديو من حين وصوله إلى الحدود قد أكثر من التعبير عن كرهه لجميع الضباط الإنجليز . وقد كانت اللغة التى استعملها اليوم خاتمة سلسلة من الانتقادات التى لامحل ولامبرر لها ، لذلك شعرت بأنى لاأستطيع أن أدع ملاحظات سموه الشائنة للجيش المصرى تمر دون أن أقدم احتجاجا رسميا محافظة على شرفهم وحقوقهم . فلما فعلت ذلك أصبح سموه كثير التودد ، ورغب إلى مكررا أن أستعيد استقالتى ، فأخبرت سموه أنه إذا كان الضباط البريطانيون يوبخون ويعنفون بهذه الصفة العلانية فإن مركزهم فى البلاد يمسى وليس بالإمكان تأييده ، وأنه إذا دام هذا الحال يصعب على جدا الحصول على ضباط أكفاء يقبلون الخدمة فى الجيش المصرى . فأكد لى سموه أن له الثقة التامة بى . أما أنا فجعلته يفهم أنى ربما لاأصر على استقالتى ، ولو أنى لم استردها نهائيا » .

فأسرع كرومر بتبليغ الخبر إلى حكومة لندن ، فرد عليه وزير الخارجية فى يوم ٢١ يناير سنة ١٨٩٤ بالبرقية الآتية :

---

(١) كرومر : عباس الثانى ص ٦٧ ومابعدها.

« لقد تلقيت برقيتك رقم ٢٠ الجارى التى تبلغنى فيها العبارات المحقرة المهينة التى وجهها الخديو إلى السردار والضباط البريطانيين فى موقع وادى حلفا بشأن حالة الجيش المصرى » .

«فعليك أن تخبر الخديو بأنى أعتبر هذا العمل خطيرا . ويظهر أنه أصبح عادة فى سموه أن يهين الضباط البريطانيين ، وهذا أمر لاتستطيع حكومة جلالة الملكة أن تسمح به » .

« وإنى أرى أن نقل ماهر باشا الذى هو مستشار سوء ، وسبب شقاق وعقبة فى سبيل التعاون والاتحاد على العمل ، ثم إصدار أمر عسكرى يثنى به على الضباط البريطانيين و الجيش هو الترضية الوحيدة التى يستطيع الخديو تقديمها ، وفى حالة رفضه إعطاء الترضية العادلة ننظر فى استعمال الشدة التى يكون من ورائها وضع الجيش المصرى رأسا تحت سلطة الحكومة البريطانية الفعلية ، وبذلك توجد ضمانة كافية لحماية الضباط البريطانيين من المعاملة السيئة . ثم فى الوقت نفسه أنشر حوادث الإهانات العديدة التى وقعت منه حتى يدرك الشعب هنا الحالة كما هى » .

* * *

وحينما تسلم كرومر هذه البرقية توجه لمقابلة رياض باشا ، وأوضح له خطورة الحادثة ، وطلب نقل ماهر باشا ، وإصدار أمر عسكرى يثنى الخديو فيه على الجيش ، فأبرق رياض باشا إلى عباس بمطالب الإنجليز فلم يتلق منه جوابا مرضيا ، فاضطر إلى السفر ومعه تكران باشا ناظر الخارجية لمقابلة الخديو ، فوصلا إلى جرجا وهناك اجتمعا به وأخبراه بمطالب الإنجليز وأقنعاه بضرورة إجابة تلك المطالب .

وكانت مصر فى ذلك الوقت ـ كما يقول كرومر ـ فى حالة غليان واضطراب ، والناس يتساءلون : ماذا ترى تفعل فرنسا وروسيا ، وبأية خطة تظهران ؟

وأخيرا أذعن الخديو لمطالب الإنجليز وأصدر ـ وهو بالفيوم ـ الأمر العسكرى الآتى :

إلى سعادة السردار.

قبل أن أترك الوجه القبلى للعودة إلى مصر ، أريد أن أكرر إظهار كمال عنايتى وحسن التفاتى للجيش الذى تفقدته فى الحدود ، وأن أؤيد تمام رضائى الذى أبديته لكم من جهة حسن حالة الجيش ونظامه » .

«وإننى لمسرور بأن أهنئى الضباط الذين يرأسونه مصريين أو إنجليز ، ويسرنى أيضا أن أقدر الخدمات التى أدتها الضباط الإنجليز لجيشنا حق قدرها .

وأملنا أيها السردار أن تعلنوا أمرنا هذا للضباط والعساكر .

تحريرا بالفيوم فى ٢٦ يناير سنة ١٨٩٤.

عباس حلمى

* * *

وقد كتب الخديو مذكرة عن حادثة الحدود ، وبعث بها إلى الصحف البريطانية فلم تنشرها سوى صحيفة « الديلى تلغراف » ونقلتها عنها بعض الصحف المصرية . وهذا مانقلته المقطم .

« إننى سألت وزرائى - قبل السفر إلى الصعيد - عما إذا كانوا يرون مانعا من استصحاب ماهر باشا وكيل الحربية فى هذا السفر ، لأن شهدى باشا ناظر الحربية ملكى ، لايعرف الأمور العسكرية حق معرفتها . فأجابوا أنهم لايرون مانعا من ذلك . وعليه فقد سافرت مستصحبا معى ماهر باشا ، وأمرته بأن لايتصدى لشىء إلا إذا سألته عنه » .

« وقد استعرض الجناب الخديوى الجيش أولا فى حلفا ، وسر من الهجانة والفرسان والمدفعية ، وأظهر سروره للضباط المصريين والإنجليز معا ولكن مشية الأورطة الثانية كانت غير حسنة فقال سموه للضابط الإنجليزى الذى

(١) المقطم فى (١٨٩٤/٢/٢٠).

يتـولى قيادتهـا : إننى آسف لأن سير هذه الأورطة ليس حسنا كسير الأورط الأخرى ، ولكننى أؤمل أن رجالك ينصلحون حالا » .

« وقد قال هذا القول بحضور كتشنر ، فرد على سموه قائلا : ليس فى سير الأورطة خطأ ، وأن كلام سموه قد يثبط همم العساكر . فقال الخديو : إنه لما كان هو الخديو والقائد الأعلى للجيش المصرى ، كان له الحق فى إبداء رأيه ، ولكن ملاحظته كانت طفيفة بحيث لم يكن من داع إلى زيادة الكلام فى هذا الشأن » .

« ثم ركب الخديو الباخرة مستصحبا معه كتشنر ، ودامت العلاقات بينهما على مايرام » .

« ولما وصلوا إلى أسوان تعهد سموه المستشفى وسر به كثيرا ، ولكنه لمـا عاد إلى البـاخـرة قال له طبيبـه الدكتور كومانوس : إن موقع المستشفى على غير مايرام . وأنه لابد أن يكون رطبا بسبب إرواء الأراضى المحيطة به . ثم قال لسمـوه : إن عسكـريا وطنيا أخـبره سرا أن الـطبيب الإنجليزى المتولى أمر المستشفى مهمل فى القيام بواجباته . فلما سمع الخديو ذلك شكا إلى كتشنر ، فأجابه بأن سموه ليس من الذين يحكمون فى هذه المسألة ، فاقتنع الخديو بكلام كتشنر . ثم طلب كتشنر أن يعرب الخديو عن رضاه عن حالة العسكر فى أمر عسكـرى ، وأنه إذا أبى ذلك استعفى الضباط الإنجليز فى وادى حلفا من وظائفهم ، ولم يشأ غيرهم من الضباط فى إنجلتـرا أن يخلفوهم » .

« فأجابه الخديو قائلا : إنه أظهر رأيه فى ذلك إلى حد معين ، وأنه لايريد أن يقول شيئا غير ذلك » .

« فرد كتشنر بصوت مرتفع قائلا : لاأظن أن لكم حدا فى هذه المسألة ، ثم قدم استعفـاءه . فقـال له الخـديو عنـدئـذ إنه لايأذن له فى الكلام بهذه الطريقة . ثم نصح له أن يتروى فى الأمر . وزاد على ذلك قوله أنه لاحاجة إلى زيادة البحث فى هذ الشأن، ولكنه يؤمل أن السردار يسترد استعفاءه ، لأنه إذا قبل لم يعد من سبيل إلىّ استرجاعه . فاسترد كتشنر استعفاءه عند ذلك وتحادثا على غاية الهدوء والسكينة . ثم طلب الخديو من السردار أن يعود إلى وادى حلفا

لإصلاح الأمر مع الضباط هناك وقال : إنه إذا أصر ضابط منهم على الاستعفاء من الجيش فعليه أن يخبر سموه بذلك فى رسالة برقية حتى يدبر الأمر حالا » .

« فسار كتشنر إلى حلفا بعد ماوعد الخديو أنه لايجرى شىء غير ماجرى .

ولم يمض يومان على ذلك حتى تلقى الخديو رسالة برقية من رئيس النظار يخبره فيها أن اللورد كرومر علم من كتشنر بوقوع نزاع بين الخديو وبينه ، وأن الأمر ذو بال، وأن دولته ذاهب لمقابلة الخديو ، وإيضاح المسألة . فلما سمع الخديو بالوعود التى وعدبها النظار كرومر اغتاظ ولامهم على تلك الوعود قبل أن يسمعوا من الخديو وجه المسألة الثانى » .

* * *

أما محمد ماهر باشا فقد أعطى إجازة حتى ينظر فى أمر نقله ، وأخيرا عين محافظا لبورسعيد مع أن هذه الوظيفة أقل من وظيفة وكيل نظارة الحربية ، بل أقل من وظيفة محافظ الإسكندرية التى كان يشغلها من قبل . وفى نوفمبر سنة ١٨٩٤ عين محافظا للعاصمة . وعقب نقله عين زهراب باشا وكيلا لنظارة الحربية بناء على اقتراح كتشنر .

* * *

وقد أخذت الصحف الإنجليزية تحمل على عباس حملات عنيفة ، فلم تحفظ له حرمة ، ولم ترع له مقاما ، بل هددته تارة بتشديد السيطرة عليه ، وتارة بخلعه من عرش مصر . وجاهرت جميعها بوجوب مقاومة الخديو مجاهرة لم يسبق لها مثيل، وحضت حكومتها على تشديد الوطأة على مصر . والسبب فى ذلك - كما ذكرت هذه الصحف - أن الخديو واقف للمحتلين بالمرصاد ، يعاملهم معاملة الأعداء .

قال صحيفة المؤيد [1] « كان يخيل إلينا أن مايكتب فى هذه الجرائد مما يمكن أن تنقله جريدتنا ، ولكنها لما وردت ألفيناها قد اشتملت على مالم يكن

(١) المؤيد فى (١٨٩٤/١/٢٧).

على البال أن يكتب غلوا فى السفه ومبالغة فى الوقاحة ، وخروجا عن دائرة الآداب . وإننا لو أردنا أن نتخذ لحضرات القراء مثالاً من أقوالها فليس فى استطاعتنا أن نأتى بسطر واحد إلا من أقلها بذاءة وأقربها إلى نقطة التناهى فى القحة والسفاهة ، إذ أكثرها تجاوز اللا تناهى منها حيث وصفت الجناب العالى الخديوى بكل ماأمكنها أن تصفه به . وعليه فنحن نأتى بما قالته التيمس التى تعد فى غاية اللطف والاعتدال بنسبتها إلى غيرها من الجرائد الأخرى ، وهو : «لا يجسر أحد الملوك الأوروبيين مهما كانت شوكته وإلمامه بالفنون الحربية أن يخطر بباله أن ينتقد على قائد عموم جيشه أمام الجنود . وهذا الفرض - وإن كنا نخاله مستحيلا - لكن أقدم على تحقيقه فى الوجود شاب لم يستول على كرسيه وأمته وجيشه إلا بحسن إرادة واعتدال الدولة التى تظله بحمايتها » .

« والواجب تلقاء هذا الشذوذ الغريب أن يفهم الخديو بأن مصر لم توجد لتكون ألعوبة فى يده ، يتصرف بها كيف شاء ، فإنها محكومة الآن فى مصلحة الأمة المصرية نفسها ، ونود أن تبقى هكذا خاضعة لأحكام غيرها حتى تتوفر فيها أسباب التمدن والسعادة ، وتصير فى موئل من إعناء الباشوات الذين لايمكنهم من الآن أن يحاولوا إذلالها وترويج الرشوة فيها » .

* * *

استقالة نظارة رياض باشا :

كانت غالبية الأمة ترى أن نظارة رياض باشا قد جارت المحتلين وتواطأت معهم فى حادثة الحدود ، وأنها أمست على القطر آفة أشد من آفة الاحتلال ، وذلك لأنها تلقت مطالب الإنجليز بالقبول والإذعان . وترى أنه كان يجب على نظارة وطنية مثل نظارة رياض أن تثبت على المقاومة والمعارضة إلى النهاية ، وتسترخص كل غال فى سبيل كرامة البلاد .

ونقم بعضهم على النظارة لأنها هى بسياستها وتشجيعها للخديو على مقاومة الإنجليز قد أدت إلى هذه المشكلة وغيرها من المشاكل التى حدثت إبان وجودها فى الحكم ، وأنها سلكت أولا سبيل المجافاة والمعارضة للمحتلين .

واحتج رياض [1] باشا بأنه لم يكن مخيرا فى سياسته ، بل كان مضطرا إلى اتباع سياسة الخديو .

ولما عرضت مطالب الإنجليز على النظار أعينهم الحيلة ، وضاقت بهم الحجة ، وحصروا همهم فى إقناع الخديو بقول مطالب الإنجليز عوضا عن أن يحصروا همهم فى تخليصه منها أو تحملها عنه . ولما سافر رياض باشا إلى جرجا قال للخديو : إن ماحدث فى الحدود إنما حدث عن قصد سابق وعمد من سموه ، وأن سموه فاه بعزمه على ذلك أمام رجال معينه وهو على مائدته قبل سفره إلى الحدود . فذاع كلام رياض فى العاصمة واشتهر ، فدل ذلك على أن نظارة رياض كانت قد حكمت بأن الخديو محقوق ، وحكمت عليه بوجوب قبول مطالب الإنجليز .

وقد أبلغت النظارة الخديو بأن وكيلى فرنسا وروسيا يريان رأيها فى الطريقة التى تحل بها هذه المشكلة ، ثم تبين للخديو أنهما إنما رأيا رأى النظارة بناء على ماعلماه منها ، ولكنها لو أبلغتهما ماحدث كما رواه الخديو لما وافقا على رأيها .

وقد مر بنا حديث رياض باشا مع محمد ماهر [2] باشا فى اليوم السابق لسفر الخديو ، وقوله إن الأعمال الإدارية لاتشابه المسائل الحربية ، فإن الأخيرة خطرة .



---

(١) مات رياض باشا سنة ١٩١١.

(٢) أصيب محمد ماهر باشا بانفجار فى شرايين المخ فى ١٩٠٢/١٠/١٣ ومات فى ١٩٠٢/١٢/٢٨ وشيعت جنازته من منزلة بالعباسية الى مدافن الدمرداش . وهو شقيق عبدالرحمن فهمى ، ووالد على ماهر باشا وأحمد ماهر باشا . وقد زرعت حادثة الحدود هذه البغضاء بين كتشنر والخديو، ولما عين وزيرا للحرب وقت الحرب العالمية الأولى أصر على خلع الخديو عباس . وكما كان محمد ماهر باشا سببا فى خلع عباس ، كذلك كان على ماهر باشا سببا فى خلع الملك فاروق ، بل فى زوال أسرة محمد على باشا من حكم مصر . مات كتشنر غريقا سنة ١٩١٦ .

الفصل التاسع

استقالة نظارة رياض، وتشكيل نظارة نوبار

وأخيرا رفع رياض باشا استقالته فاستدعى عباس لورد كرومر وأبلغه الخبر واستشاره فيمن يجب أن يخلف رياض باشا، فأشار بتعيين نوبار باشا، وصادفت مشورته قبولا .

وإمعانا فى إذلال الخديو ألح كرومر بوجوب دخول مصطفى باشا فهمى وإبراهيم باشا فؤاد نظارة نوبار ، ثم من جهة أخرى ذكر أنه لايعارض فى دخول حسين فخرى باشا فى تلك النظارة ، فقبل الخديو هذه الاقتراحات بعد تردد .

ويقول كرومر عن نظارة نوبار « أما تاريخ نظارة نوبار التى دامت ١٨ شهرا فلا تستغرق روايته بضعة أسطر . فإنه كان رجلا محنكا مدربا على أساليب الحكم ، لايجهل خطأ سير الخديو ، فاشتهر علنا بأنه تولى منصبه لأجل التوفيق وقد كللت مساعيه فى سبيل التوفيق بين الموظفين البريطانيين والمصريين بالنجاح » .

وفى حديث لنوبار مع مراسل صحيفة « الجرنال » الفرنسية عن صلات الخديو مع الإنجليز قال « إن الخديو [٢] رجل دقيق الذوق جدا ، وهو شديد التمسك بالوطنية ، ويتألم من أن يرى الإنجليز أصحاب الأمر والنهى فى بلاده ، ولكنه لايستطيع أن يمنعهم من ذلك . على أنه لاينبغى أن يخالج الأذهان أقل وهم أو ارتياب فى أن الإنجليز صاروا أصحاب السلطة المطلقة ، ولقد دُفع الخديو من قبل للمقاومة فقام فى وجهه الإنجليز وهددوه حالا بانزال

---

(١) كرومر : عباس الثانى ص ٧١.

(٢) المقطم فى .

عشرة آلاف عسكرى فى القطر . ولم تستطع فرنسا أن تسعفه بشىء ما . فعرف الخديو أنه لايحسن به الاعتماد إلا على نفسه ، فكان من ذلك أنه رضى بعجزه ، وانقطع للاشتغال بشئون ذاته وعائلته فقط » .

السيرالدن غورست مستشار لنظارة الداخلية :

ولما سأله المكاتب عن تعيين السير غورست مستشارا للداخلية ، وهى آخر نظارة يضع الإنجليز يدهم عليها .

أجاب نوبار : إنهم كانوا مستولين عليها من قبل ، وتعيين المستشار لم يكن إلا لإصلاح الخلل الذى كان قد تأصل فى البوليس . . ولقد كان للإنجليز سابقا مفتشون فى كل المديريات يراقبون البوليس المصرى . أما الآن فقد انحصرت هذه المراقبة كلها فى السير غورست . وأضاف نوبار إن المصرى يحتاج ـ ولاشك للأوروبيين . وإن الإنجليز لو خرجوا غدا لوضعت على كل المصالح رؤساء أوروبيين ، فذلك أمر لازم وحاجى » .

● **تشكيل المحكمة المخصوصة :**

وفى شهر فبراير سنة ١٨٩٥ ، أى فى عهد نظارة نوبار باشا حدث أن بعض البحارة الإنجليز فى الإسكندرية اشتبكوا مع بعض الأهالى فى معركة لم يصب فيها أحد ، ومع ذلك فقد اهتم الإنجليز بهذا الأمر اهتماما كبيرا ، وتولى التحقيق فيه هارفى باشا حكمدار الإسكندرية وألقى القبض على نحو سبعين رجلا ، وقد صدرت ضدهم أحكام لم تراع فيها العدالة ، إذ قضت المحكمة عليهم بالحبس مددا « تتراوح بين ثلاثة شهور وثمانية .

ومع ذلك فإن الإنجليز لم يكتفوا بهذه الأحكام ، بل طلبوا من نظارة نوبار أن تصدر مرسوما بتشكيل محكمة مخصوصة لتحكم فيما يقع من الأهالى من الجنايات والجنح على عساكر أو ضباط جيش الاحتلال ، أو على بحارة المراكب الإنجليزية الراسية فى الموانىء المصرية .

وتعقد هذه المحكمة جلساتها فى الجهة التى وقعت فيها الجناية أو الجنحة وتصدر الأحكام فى الجلسة التى رفعت إليها الدعوى ، ولاتقبل الطعن فيها

بأى وجه كان ، وتكون واجبة التنفيذ فى الحال . ولاتتقيد بأحكام قانون العقوبات .

ويكـون رفع القضايا أمام المحكمة المخصوصة بناء على طلب يتقدم به قنصل بريطانيا العام إلى ناظر الخارجية المصرية .

وصدر المرسوم الخديوى بإنشاء هذه المحكمة فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٥ ، وهى المحكمة التى أصدرت الأحكام الظالمة فى قضية دنشواى .

* * *

وفى عهـد نظارة نوبار باشا اتجه الخديو عباس إلى مجال بعيد عن الإنجليز، وأعنى به إصلاح الجامع الأزهر . فأصدر أمرا إلى رياسة مجلس النظار ، هذه صورته :

« من المعلوم أن الجـامـع الأزهـر هو المـدرسـة العظمى لدراسة العلوم وخصوصا مايتعلق منها بالديانة السمحاء ، مع ماله من الأهمية والشهرة فى أقـطار العـالم الإسلامى ، وتوارد الطلبة إليه من سائر أرجائها لتلقى العلوم واكتساب الآداب » .

« ولما كان من أجلّ رغائبنا المحافظة على إعلاء شأنه وانتظام حاله ، وكان الوصول إلى هذا المقصد الحميد يتيسر بتأليف لجنة مستديمة تسمى « مجلس إدارة الجـامـع الأزهـر » يفوض إليها النظر فى ترتيب قواعد التدريس وانتظام الأروقة ومرتباتها ودرجات العلماء ومقرراتهم ، وكيفية حيازة كساوى التشريفة ، وبالجملة كل مامن شأنه التوصل إلى ارتقاء الجامع ودوام نجاحه .

فبناء على ذلك ، وماهو محقق لدينا فى حضرات الأفاضل الخمسة المبينة أسماؤهم بأمرنا هذا من العالمية وحسن الإدارة ، قد اقتضت إرادتنا تشكيل هيئة المجلس المشـار إليه منهم بصفـة أعضـاء تحت رئـاسة حضرة الشيخ حسونة النواوى وكيل مشيخة الجامع المشار إليه . ويكون أول عمل للمجلس سن نظامات تتضمن الدرجة التى ذكرت آنفا .

وبعد إتمامها كلها أو بعضها تقدم إلى مجلس النظار لأجل تقريرها ورفعها إلينا للتصديق عليها .

وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للإحاطة به وإعلانه إلى المشار إليهم للعمل بموجبه . والمأمول أنه بعناية الحق تعالى يمكن الوصول إلى تحقيق أمانينا نحو سعادة حال الجامع المشار إليه .

أما حضرات الأعضاء فهم : حضرات الأساتذة الأفاضل : الشيخ سليم البشرى شيخ السادة المالكية ، والشيخ عبدالرحمن الشربينى من أكابر علماء السادة الشافعية ، والشيخ يوسف الحنبلى شيخ السادة الحنابلة ، والشيخ محمد عبده القاضى بالمحاكم الأهلية ، والشيخ عبدالكريم سلمان رئيس إدارة المعاهد الدينية .

* * *

ثم صدر قانون الأزهر مكونا من ٦٢ مادة ، نظم سلطة شيخ الجامع وحقه فى تعيين المدرسين والموظفين والخدم وفصلهم . وله حق المراقبة على السيرة الشخصية لكل من يعمل بالأزهر والمعاهد الدينية بما يتلاءم وشرف العلم والدين .

ثم وضع الخديو تقليدا عند تعيين شيخ جديد للجامع الأزهر وهو إجراء احتفال رسمى فى قصر عابدين ينصب فيه الشيخ الجديد مع إلباسه خلعة ، أى كسوة التشريفة الكبرى وهى فرجية من الجوخ الأخضر مبطنة بالفرو الثمين . قالت « المؤيد » [1] تحت عنوان « حفلة استقبال شيخ الأزهر » .

« كان اليوم موعد الاحتفال باستقبال حضرة صاحب الفضيلة مولانا الأستاذ الأكبر الشيخ عبدالرحمن الشربينى شيخ الجامع الأزهر الجديد رسميا فى سراى عابدين العامرة ، وإلباسه بين يدى الجناب العالى الخلعة السنية التى من عادة سموه خلعها على كل من يتولى منصب المشيخة الجليل » .

---

(١) المؤيد فى (١٩٠٥/٣/٢٣).

فلما جاءت الساعة العاشرة صباحا توافد على السراى العامرة حضرات العلماء الاعلام وكلهم من أصحاب كساوى التشريفة ، يتقدمهم حضرات أصحاب الفضيلة والسماحة قاضى مصر ، والأستاذ الشيخ حسونة النواوى شيخ الجامع الأزهر الأسبق ، ومفتى الديار المصرية والسيد السادات والسيد البكرى وأعضاء المحكمة الشرعية العليا ، وأعضاء مجلس إدارة الأزهر ومشايخ الأروقة وهم يزيدون على الستين عالما .

وفى الساعة الحادية عشرة تماما استقبل مولانا الخديو المعظم هذا الجمع الحافل فى قاعة الاستقبال الكبرى المعدة لحفلات الأعياد ، وجلس فضيلة قاضى مصر على يمينه وفضيلة شيخ الجامع الأزهر الجديد على يساره ، وجلس كل فى المكان اللائق به . وقد حياهم الجناب العالى بحسن توجيهاته ، ثم جىء بالقهوة فشربوها ، وتكلم سموه مع فضيلة القاضى هنيهة ثم مع فضيلة شيخ الجامع الأزهر كذلك .

وبعد هذا التفت الجناب العالى لفضيلة شيخ الجامع الأزهر مخاطبا له بألفاظ التبجيل اللائق بمقام علمه وتقواه ، مؤملا أن يكون عهده فى الأزهر عهد نفع عام ، وأمن شامل وتقدم مستمر .

* * *

● **استقالة نظارة نوبار باشا :**

كان نوبار يتروض فى أبعاديته بجهة شبرا ، وقد اقترب من ثلاثة ثيران اشتراها حديثا ليتفقدها فنفر ثور واقترب منه فذعر وسقط على الأرض ، وقد التوت عندئذ ساقه تحته فكسرت عظمة مؤخرة الساق . واتفق أنه لم يكن عنده فى تلك الساعة أحد من الخدم ، فمضى عليه وقت وهو مغشى عليه ، غائب عن الوعى . ثم أقبل بعض الخدم فدهشوا حين رأوه فى تلك الحالة وحملوه على عربته إلى منزله . وقد قرر الأطباء أنه يجب ألا يبرح الفراش لمدة أربعين يوما .

ثم إنه سافر إلى أوروبا وتغيب مدة شهرين . ولما عاد كانت صحته قد ضعفت وظهر عليه الاعياء ، فقرر الاستقالة واعتزال الحياة العامة .



الفصل العاشر

نظارة مصطفى فهمى

قال كرومر « وقد جاءت استقالة نوبار باشا من بعض الوجوه فى ساعة مناسبة جدا ، فإن الخديو كان قد زار الآستانة فى صيف ١٨٩٥ وعاد ساخطا على معاملة السلطان له ، ومع قلة خبرته فإنه استطاع أن يدرك أن لافائدة ترجى من وراء المحرضين الأوروبيين وأشهرهم فى ذلك الوقت رجل اسمه دلونكل ، وهذا الرجل كان قد وعد مقسما على أن أيام الاحتلال البريطانى فى مصر معدودة . وعدا هذا فإن المسألة الأرمنية كانت فى دور المناقشة بين الدول ، وكان مسلك الدول وعلى الأخص إنجلترا نحو السلطان خير نذير لمتبوعه » .

« فإذا نظرنا إلى هذه الأمور كلها قد لاندهش كثيرا من أن الخديو اتبع خطة بالنسبة إلى الماضى تعد خطة وداد وصداقة ، وقبل بدون أدنى معارضة أو تذمر أن يعين مصطفى باشا فهمى المشهور بتشيعه لإنجلترا خلفا لنوبار » وكان ذلك فى ١٨٩٥/١١/١٢ .

● حادثة قليوب :

فى ١٨٩٧/٩/١٩ خرجت فصيلة إنجليزية فى رحلة تدريب إلى القناطر الخيرية ، فمرت بقليوب حتى إذا كانت أمام مصنع للنسيج اليدوى يملكه وطنى اسمه « على جلجل » وكان العمال فى فترة راحة فعبثوا بالجنود ، فادعى قائد الفصيلة أن العمال اعتدوا على جنوده بالبصق وإظهار علامات الازدراء والرمى بالحجارة .

---

(١) مات نوبار باشا سنة ١٨٩٩.

فلما سمع قائد جيش الاحتلال بذلك أظهر أشد الغضب ، وأصر على وجوب تأديب المعتدين . وكان كرومر فى الإسكندرية فحضر على عجل واجتمع بالقائد المذكور ، وأبلغ الأمر إلى نظارة الداخلية ، وتقرر أن يتولى هرفى باشا حكمدار العاصمة التحقيق « وكان قد نقل من الإسكندرية » تمهيدا لتقديم المتهمين إلى المحكمة المخصوصة .

وقد تجمعت عند كوبرى شبرا بعض كتائب من جيش الاحتلال مشاة وفرسانا ، وسارت ليلا إلى قليوب . وفى فجر اليوم العشرين من سبتمبر استيقظ أهل قليوب من نومهم فأبصروا الفرسان الإنجليز محيطة بالبلدة من جوانبها الأربعة وبعضا منهم متفرقين فى داخلها ، وقد حظروا على الرجال والأولاد الخروج من البلد إلا النساء فإنهن كن يعبرن كيفما شئن . وطبقت الولولة وأصوات البكاء والاستغاثة تلك الأنحاء . . وقد تزيا كثيرون من الرجال بأزياء النساء واخترقوا الحصار فلم يعرفهم أحد إلا رجل انكشفت حيلته فسيق إلى المركز ، وسئل [1] عن ذلك فقال : إننى فقير ، لاقوت فى منزلى ولامعين لى فاحتلت على الخروج بهذه الحيلة ، لا لقصد غير أننى أبتاع كيلة من القمح لأقتات بها ، فأفرج عنه .

وقد حكمت المحكمة المخصوصة على « على جلجل » صاحب المصنع بمرافقة الحملة الموجهة إلى السودان والعمل بها مدة ثمانية أشهر ، وعلى « على الصعيدى» ومصطفى بلال ، وإبراهيم عزبون بمرافقة الحملة المذكورة والعمل بها مدة ستة أشهر . وبرأت الباقين بعد أن أنذرتهم بعدم العودة إلى مثل تلك الأمور ، وذكرت أنها استعملت الرأفة مع المتهمين .

وقد توجه مدير القليوبية بزيه الرسمى إلى مقر قيادة الجيش البريطانى واعتذر رسميا عن الحادث .

* * *

---

(١) لو حدث هذا فى عهد جمال عبدالناصر لنا له عذاب شديد وربما أعدموه .

وفى تلك الأثناء ظهرت قصيدة فى هجاء الخديو عباس جاء فيها :

قدوم ولكن لاأقول سعيد — وعود ولكن لاأقول حميد

أعباس ترجو أن تكون خليفة — كما ود آباء ورام جدود
فياليت دنيانا تزول وليتنا — نكون ببطن الأرض حين تسود

وكان عباس قد زار بعض بلاد الوجه البحرى وقوبل مقابلة شعبية رائعة . فلما ظهرت هذه القصيدة بادر ناظر الداخلية إلى إبلاغ النيابة العمومية لتتولى التحقيق . وقال عباس للنظار : إن كانت المحاكمة ستقف عند من طبعت باسمه مع علم الناس أجمعين بأنه ممن لايقولون شعرا ، ولايملكون قوت يومهم فلا لزوم لذلك . وأما إذا كانت المحاكمة ستكشف الحقيقة المجهولة ويعاقب منشىء القصيدة وكل من له اشتراك فى ظهورها ونشرها فلا بأس من الاستمرار فى طريق التحقيق .

فأجاب النظار : نحن نعد أفندينا بأن التحقيق يجري بتمام الاستقلال ، فلا تؤثر عليه سلطة أخرى . وأما العقوبة بعد ذلك فهى من شأن القضاء وحده ، وهو يحكم بنص القانون لامحالة .

استدعت النيابة مصطفى لطفى المنفلوطى وسألته فاعترف بأنه هو الذى نظم القصيدة ولكن المحقق ضغط عليه وحمله على القول بأن البكرى هو الذى طلب منه أن ينظم قصيدة فى هجاء الخديو ولما فرغ منها عرضها عليه فاستحسنها وأضاف إليها : أعباس ترجو إلخ . . »

وقد عرضت القضية أمام محكمة السيدة زينب فحكمت على المنفلوطى بالحبس مدة ستة أشهر وغرامة قدرها مائة وخمسون قرشا ، وحكمت بمثل هذا على أحمد فؤاد صاحب مجلة الصاعقة .

وقد ترتب على هذه القضية التى شغلت الرأى العام عدة أشهر أن تقرر إعفاء النائب العمومى حمد الله بك أمين وتعيين إنجليزى فى منصبه وهو مستر كوربت .

ولما نشر تقرير كرومر عن سنة ١٨٩٧ وقرأه المنفلوطى أرسل إلى المقطم رسالة جاء فيها :

« إن حمد الله بك أمين النائب العمومى ومحمد بك صالح وكيل النيابة كانا فى اعتقادى أعلم الناس ببراءة السيد البكرى، كما أنهما ظهرا أحرص الناس على إلصاقها به بأية واسطة كانت لمرضاة من لا يرضيه إلامس شرف السيد المشار إليه . والله أعلم كيف أمكنهما حملنا على وضع إمضاءاتنا على تلك التلفيقة ، الأمر الذى يعار على الأمة المصرية وجوده فى قضائنا » .

« وإنى أفتخر أن قضيتنا هذه كانت السبب فى كشف حقيقة عظيمة ربما كانت تبقى مجهولة مدة طويلة فينشأ عنها من الخلل مالا يعلمه إلا الله » .

● **المحكمة العليا الشرعية :**

عرض مصطفى باشا فهمى فى إحدى جلسات مجلس النظار مشروع قرار بإلغاء المحاكم الشرعية ، على أن يعين قاض شرعى فى كل محكمة أهلية ، ولكن المستشار القضائى مستر سكوت استثقل مفاجأة الرأى العام بهذا المشروع مرة واحدة ، ورأى أن يكتفى بضم اثنين من قضاة محكمة الاستئناف الأهلية عن طريق الانتداب إلى المحكمة الشرعية العليا ، كتمهيد لضم هذه المحكمة إلى محكمة الاستئناف .

وكانت المحكمة الشرعية العليا تتألف من القاضى التركى المعين من دار الخلافة رئيسا ، ومفتى نظارة الحقانية وثلاثة قضاة أعضاء . وكان القاضى التركى هو الذى يعين الأعضاء ، وصدور الأحكام يكون باتحاد الآراء أو بالأغلبية .

وكان القاضى التركى لايخضع للحكومة المصرية ، وبعبارة أخرى لايخضع للإنجليز ، لذلك كانت هذه المحكمة تميل فى أحكامها إلى جانب الخديو فيما يتعلق بقضايا الأوقاف عن طريق الاستبدال ، أو تعيين النظار . من ذلك أن عباس استولى على ٥٠٠ فدان كان يتنظر عليها الأمير حسين كامل

« السلطان فيما بعد » فأصدرت المحكمة المذكورة حكما بأن تئول نظارة هذا الوقف إلى أرشد أفراد العائلة ، وهو الخديو عباس .

فلما وضع مشروع إصلاح هذه المحكمة عارضه الخديو من وراء ستار معارضة شديدة ، ورفضه مجلس الشورى رفضا باتا بناء على ماأبداه قاضى الديار المصرية والشيخ حسونة النواوى شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية .

وهذا نص المذكرة التى رفعاها إلى مجلس الشورى :

« من المعلوم أن أشغال المحكمة العليا على حسب المدون فى لائحة المحاكم الشرعية إنما هى فتوى عن كافة مايرد إليها ، وسماع مرافعة ، وإصدار حكم فيها فى بعض المواد » .

« فعلى هذا يجب أن يكون كل من أعضاء المحكمة المذكورة من الذين يوثق بعلمهم فى معرفة الأحكام الشرعية ، بمعنى أن يكون من القادرين على معرفة القول الراجح من المرجوح ، والضعيف من الصحيح من مذهب الإمام الأعظم ، لأن من يتولى الأحكام الشرعية مأمور فى الحكم والفتوى بالقول الصحيح من مذهب أبى حنيفة ، ويكون من الممارسين للمرافعات والأحكام الشرعية حتى تكون له القدرة على معرفة صحيحها من فاسدها » .

« فحينئذ لايجوز تولية من لم يكن موصوفا بهذه الصفات ، ولا الإذن له بشىء من ذلك ممن يملكه ، وهو القاضى المولى من قبل الخليفة فى مصر من الأمصار ، فليس للأمير أن يقضى ، ولو قضى لاينفذ قضاؤه ، وكذا إن ولى هذا الأمير قاضيا من قبله لم يجز حكمه . ومثله فى حواشى الدر المختار» .

وقال القاضى التركى « حيث إنى منصوب من لدن الخلافة العظمى فاشتراك أحد من قضاة الاستئناف معى فى الأحكام لايسوغ شرعا ، ولايسعنى الاذن له ، كما يستفاد ذلك من النصوص المتقدمة ، خصوصا وأن أحكام الشريعة الغراء مؤسسة على نصوص وقواعد الدين ، وأحكام المحاكم الأهلية مؤسسة على قوانين وضعية عقلية . ووجود هيئة مختلطة فى نظر القضايا الشرعية مؤثر على استقلال القضاء الشرعى ، وموجب للفساد فى الأحكام » .

« ولـذا نرى عدم قبول هذا المشروع ، وإلا كان خطوة أولى للمساس بالأمور الدينية » .

* * *

واحتج مجلس شورى القوانين بما نصه « والمجلس يقرر باتفاق الآراء أن إصدار هذا القانون مخالف للقانون النظامى » .

ثم رفع الأعضاء عريضة إلى الخديو جاء فيها :

« الموقعون على هذا أعضاء مجلس شورى القوانين يلتجئون إلى مراحم سمو الخديو المعظم ، ضارعين إليه بصوت عموم الأمة للمحافظة على الشرع الشريف من مشروع المحكمة الشرعية الذى اتفق عموم العلماء على مخالفته للشريعة الغراء » .

وأرسل تجار القاهرة برقية إلى الخديو ، هذا نصها :

« عبيدك تجار مصر القاهرة يضرعون إليك أن تحفظ نظام القضاء الشرعى من كل مايمس الشريعـة الغراء ، ويؤثر على أحكامها الشريفة ، ومن ذلك العمل بالمشروع الجديد الذى أفتى العلماء الأعلام بمخالفته للشرع » .

وتوالت البرقيات على الخديو بهذا المعنى من جميع جهات القطر .

واجتمع الجم الغفير فى دار الشيخ عبدالقادر الرافعى شيخ رواق الشوام بالأزهر الشريف ، واتفقوا على إرسال التماس إلى الخديو ، هذا نصه : « علماء الإسلام بمصر يرفعون لمقام مولاهم الخديو أنهم يلجأون إليه لاتقاء مايمس الشرع الشريف من مشروع القضاء الشرعى المخالف للشرع القويم ، إذ لو تم كان على الرعية بلية عظمى فى دينهم لبطلان القضاء الشرعى حينئذ » .

« فنضرع إلى الله تعالى ونطلب من جنابكم العالى أن تحافظوا على صيانة القضاء الشرعى وحفظ ناموسه وعدم مسه بسوء . وأملنا وجميع المسلمين وطيد فى أن سموكم يؤيد أركان الدين » .

* * *

أدخلت الحكومة تعديلات طفيفة على المشروع فقوبل بالرفض من القاضى والمفتى . فتجاهلت الحكومة رفضهما ، وصدر الأمر الخديوى بالمشروع ، وقد جاء فى المادة الثامنة منه :

« تشكل بمحكمة مصر محكمة عليا مؤلفة من ستة أعضاء هم : قاضى مصر ، وثلاثة قضاة يعينون بأمر منا بناء على طلب ناظر الحقانية : قاضيان مسلمان من قضاة محكمة الاستئناف الأهلية ، ينتدبان بأمر منا بناء على طلب ناظر الحقانية » .

« وتصدر الأحكام من هيئة مؤلفة من قاضى مصر بصفته رئيسا ، ومن القاضيين المنتدبين من محكمة الاستئناف المذكورة ، إنما لايؤديان وظائفهما فيها مادامًا منتدبين بالمحكمة العليا » .

وكتبت الحكومة إلى القاضى الشرعى تخبره بالأمر العالى المتعلق بإصلاح المحكمة الشرعية ، فرد عليها بأنه مُصر على أقواله السابقة وأنه لايقبل الأمر العالى المذكور ، ولايعمل به .

* * *

وكان الإنجليز قد فكروا فى إقالة القاضى التركى على أن يعين فى منصبه مصرى ، فصرح عباس بأنه لايعتقد ديانة بأن حق القضاء الشرعى فى مصر له ، بل هو للخليفة الأعظم . وكتب أحمد مختار باشا ـ بصفته ياورا شاهانيا ، وأحد مشيرى الدولة يقول : إنه مأمور من جلالة السلطان الأعظم أن يبلغ الخديو أنه لما كان خديو مصر مولى من قبل الخلافة الإسلامية الكبرى ، فحق القضاء مختص بمقام الخلافة فقط » .

قابل كرومر عباس واتفق معه على :

١ـ يبقى القاضى الشرعى فى مصر فى منصبه ولايستبدل بغيره .
٢ـ يؤجل العمل بالأمر العالى الذى صدر بانتداب القاضيين إلى حين .
٣ـ أن يفصل الشيخ حسونة النواوى من وظيفة شيخ الجامع الأزهر والافتاء . ويعين الشيخ عبدالرحمن القطب مفتى الحقانية شيخا للجامع

الأزهر ، وفضيلة الشيخ محمد عبده مفتيا للديار المصرية ، ومن ضمنها مفتى نظارة الحقانية .

وجعل راتب محمد عبده سبعين جنيها فى الشهر . ومات القطب فى (١٨٩٩/٧/٣٠) فعين بدله الشيخ سليم البشرى ، شيخ السجادة المالكية .

* * *

وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٤ اجتمع مجلس الوزراء تحت رياسة السلطان حسين كامل . وكان أول قرار له إلغاء وظيفة قاضى مصر ، وهو القاضى التركى وتعين فى منصبه الشيخ محمد ناجى رئيسا للمحكمة الشرعية العليا. ولم يرتفع صوت واحد بالاحتجاج أو الاستنكار . ولم يقل أحد من علماء الإسلام أن هذا عدوان على الشريعة الغراء .

وقد وصف حسين رشدى باشا المحكمة (١) الشرعية العليا بأنها كانت حكومة وسط حكومة . فبطل أن تكون كذلك بعد القرارات التى اتخذناها .

إن الضجيج الذى حدث من علماء الإسلام أو من أعضاء مجلس الشورى ، أو التجار كان مفتعلا ، افتعله الخديو عباس لمآرب خاصة به . وإن الإنجليز ـ فى هذا الموضوع بالذات ـ كانوا على حق .



---

(١) الأهرام فى (١٩١٥/١٢/٢٢).

الفصل الحادى عشر

السودان

فى ١٢ مارس سنة ١٨٩٦ بعثت وزارة [1] خارجية إنجلترا إلى اللورد كرومر معتمدها فى مصر بالشروع فى تجريد حملة مصرية تسير حالا إلى دنقلا .

وفى صباح اليوم التالى قابل كرومر رئيس النظار مصطفى فهمى باشا وأبلغه الخبر وبين له بالإجمال أن هذا الأمر قضاء حتم ، لانقض فيه ولاإبرام . فذهب هذا إلى قصر القبة وقابل الخديو وأفضى إليه بما طلبه الإنجليز . ثم شاع الخبر وذاع عقب ذلك . وكان شيوعه فى خلال عطلة دواوين الحكومة ، لأنه كان آخر شهر رمضان ، والناس تستقبل أيام العيد بثغور باسمة ، فما يشعرون إلا وكأن صاعقة انقضت عليهم من السماء فصعقت أفراحهم وبدلتها بشر الأتراح .

وفى هذا اليوم الذى شاع فيه الخبر تقابل مندوب صحيفة المؤيد مع رئيس النظار، وسأله إن كان يعلم بشىء من مقدمات الحملة قبل القطع فيها من لندره . فأقسم بالله العظيم أنه لم يكن يعلم من أمرها شيئا إلا بعد ماورد الأمر الملزم بتجريد الحملة على أى صورة كانت « ولاحظنا فى وجهه أنه مثل كل الناس يستغرب هذه المفاجأة ، لكنه يبسط لنفسه العذر بأن لامحيص لنا من مسالة الإنجليز فيما نحب ونكره ، وان مصلحة مصر تقوم على كل حال بهذه المسالمة » .

وقد توالت هزائم الدراويش ، مع أنهم أبلوا بلاء حسنا ، ولم يجد ثباتهم وإقدامهم أمام الأسلحة الحديثة . وقد جمع التعايشى أنصاره وخطب فيهم فكان مما قاله :

(١) المؤيد فى (١٨٩٨/٩/٧).
(٢) المؤيد فى (١٨٩٨/٩/٢٨) ، (١٨٩٨/١٠/٢٦).

أيها الإخوان .

إننـا صرنـا الآن طريدى جنـود تقتفى أثرنا ، وهى تجتهد أن تنال منا غرضهـا ، ولكن نحن يجب علينا أن نقاومها حتى آخر نسمة من حياتنا ، لا حبا فى الحياة ولكن دفاعا عن وطننا الذى يغتاله الأجانب .

وقد علمتم أن أم درمان وكل البلاد التى تركناها من السودان يخفق عليها العلم الإنجليزى فصارت البلاد التى هجرناها كلها ملكا للإنجليز ، وليس المصريون معهم إلا مثل أولئك العبيد الذين كنا نستخدمهم فى حروبنا السابقة .

والآن ينبغى أن تعلموا أن لامهدوية ولاخلافة ، وماكنا نتمسك بهما من قبل إلا لغرض جمع الكلمة الدينية ولم الشعث ولكن إذا زالت المهدوية وخلافتها فبـلادنـا لا تزول ، وهى بلادنـا التى يجب علينا حفظها وحمايتها بكل مافى استطاعتنا ، فمن يريد منكم أن يتخذ الإنجليز أولياءه وسادته فهاهو الطريق مفتوح أمامه ليذهب بسلام »

والحقيقة أن الدراويش قد هزموا أمام الفرنسيين الذين استطاعواأن يحتلوا فاشـودة وكـان فى نيتهم التقـدم نحـو أعالى النيل ، وهذا مادفع إنجلترا إلى التعجيل بتوجيه الحملة لاسترداد السودان . وكانت إيطاليا من قبل قد استولت على كسـلا ولكنها جلت عنها بعد الاسترداد ، لأنها كانت تعهدت بذلك فى اتفاق تم بينها وبين إنجلترا فى ١٥ من أبريل سنة ١٨٩١ .

* * *

وفى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وقعت اتفاقية السودان بين كرومر ، وبطرس باشا غالى .

وقدرت مصاريف السودان فى ميزانية سنة ١٨٩٩ بمبلغ ١٩٧ ألف جنيه مصرى ، يضاف إليها مبلغ ٥٠ ألف الزائدة فى نفقات نظارة الحربية فيكون مجموع مايستنزفه السودان من الخزينة المصرية سنويا ٢٤٧ ألف ج . م عدا مئات الألـوف الكثـيرة التى أنفقت على الحمـلات ، ومثلهـا على إنشـاء الخـطوط الحديدية ومايستلزمه إنشاء نظام إدارى فى السودان الجديد .

وقد جاء فى تقرير كرومر عن سنة ١٩٠٠ عما تحملته مصر بسبب احتلال السودان « زادت النفقات من ١٣٤ ألف جـ.م سنة ١٩٠٠ إلى ١٩٤ ألف سنة ١٩٠١ ، ولاشبهة فى أن هذا الحمل ثقيل » .

وكـان مجلس شورى القـوانـين [١] يصادق على مصروفات السودان لأنه يحسبـه جزءا من البلاد المصرية . قال كرومر «وهذا الرأى صحيح فى جوهره ولكن حكـومـه السودان جارية على مقتضى الاتفاق الذى عقد بين بريطانيا العـظمى ومصر، وأمضى فى ١٩ ينـاير ١٨٩٩، ولعل بعض أعضاء مجلس شورى القوانين لايعلم مؤداه » .

وكان معظم ميزانية السودان يذهب إلى جيوب الموظفين الإنجليز الذين زاد عددهم فى القطر الشقيق .

* * *

● **الأوقاف :**

كانت إدارة الأوقاف بعيدة عن نفوذ الإنجليز على اعتبار أن لها صفة دينية وخيرية ، ولكن حينما تولى الخديو عباس عرش مصر وأراد فى سنة ١٨٩٣ أن يسـافر إلى الآستانة لتقديم فروض الشكر للسلطان عبدالحميد ، طلب من الحكـومـة أن تمنحـه نفقـات هذه الرحـلة فرفض المستشار المالى الموافقة على طلب الخديو. فما كان منه إلا أن مد يده إلى إدارة الأوقاف وأخذ منها ستين ألف جنيه مجيدى . ثم شرع يأخذ من أموال الأوقاف ماشاء حين يشاء .

وحينئـذ تنبـه الإنجليز إلى هذه الإدارة ، ووضعوا مشروعا يمكنهم من السيطرة عليها وإحكام الرقابة على إيراداتها ومصروفاتها ، وكان ذلك أوائل سنة ١٨٩٥ ، ولما أرسل المشروع إلى مجلس شورى القوانين رفضه رفضا باتا ، بانيا رفضه على مايأتى :

« يرى مجلس [٢] الشورى أن مصلحة الأوقاف مصلحة خيرية تقوم بمهام

(١) المقطم فى (١٨٩٩/١/١٩).

(٢) المؤيد فى (١٨٩٦/١١/١١).

شعائر إسلامية ، ولا علاقة ولا ارتباط بينها وبين كل المصالح الحكومية ولذلك كان جعل هذه المصلحة قبلا فى عداد نظارات الحكومة غلطا » .

وصدر الأمر العالى بفصلها منها :

« وإنها الجناب العالى المعظم ـ بمقتضى أحكام الشريعة الغراء ـ الذى هو وحده بماله من الولاية العامة المستفادة من مولانا الخليفة المشار إليه فى التصرف فى الأوقاف التى آلت للشعائر الخيرية الإسلامية ـ وليس هناك من يستحق النظر عليها بمقتضى شرط من قبل واقفيها » .

« وعليه فتداخل المالية التى هى مصلحة حكومية فى حسابات الأوقاف ـ مع كونه نقضا لما قررته الحكومة من قبل ـ تداخل لايوافق عليه المنهج الشرعى ، إذ لامعنى لتدخل الحكومة فى أملاك الناس الخصوصية التى يديرها ديوان الأوقاف بتوكيل من ناظرها الأعلى ، وهو فى الحقيقة وكيل عن ملاكها بحكم الدستور والنظام الإسلامى ، وخصوصا لأن فيه تقييدا للجناب الخديوى فيما هو مختص به بصفته الخاصة التى لايشاركه فيها أحد » .

* * *

وضع ألوين بالمر المستشار المالى مشروعا يقضى بأن تكون إيرادات الأوقاف ومصروفاتها مرتبة بحسب أنواعها . وأرسل صورة منه إلى مشيخة الأزهر لأخذ رأيها . فاجتمع أشهر علماء الحنفية فى مصر تحت رياسة شيخ الجامع ، والقائم بفتوى الديار المصرية وعدد آخر من العلماء ونظروا فى المشروع فرأوه مخالفا للشرع الشريف بالإجماع فقرروا تعديله .

ولما عرض المشروع على مجلس النظار أجرى فيه عدة تعديلات ، منها إخراج وقف الحرمين من باب توحيد الحسابات ومراقبة المالية ، كما اشترط أن يحافظ الديوان على مراعاة الإجراءات التى توصل ـ عند الاقتضاء ـ لمعرفة إيراد ومصروف كل وقف من جميع الأوقاف التى يديرها الديوان . وقد جعل تنفيذ هذا الشرط من اختصاص مدير الأوقاف .

---

(١) المؤيد فى (١١/١١/١٨٩٦).

وكان كرومر قد أشار على النظار بالاستقالة إذا لم يقبل مشروع الأوقاف ولذلك اجتمعوا عند رئيسهم فى نظارة الداخلية وتداولوا فى هذا الشأن وبذلوا كل مافى وسعهم لجعل المشروع مقبولا عند الخديو ، غير بعيد مما أراد الإنجليز . وقد تساهل المستشار المالى فيما عدا المادة المتعلقة بتوحيد الحسابات .

وقد جاء فى تقرير كرومر عن سنة ١٨٩٦ مانصه « أما الأوقاف فابتدأ إصلاحها فى السنة الماضية ، فعرضت حساباتها لأول مرة للفحص والمراجعة وبعد الاطلاع على حسابات سنة ١٨٩٥ ظهر أن المقيد فيها يدل على وجود رصيد عظيم عندها من النقود . والواقع أن العجز ثابت فيها ، ولكن الديوان جمع كل ماعنده من الأمانات والودائع المالية ، وعدها من جملة إيراداته فلم يظهر العجز فيها » .

« ثم إن طريقة الحسابات كانت قاصرة ومستثقلة أيضا ، فإن الديوان كان يحفظ حساب كل وقف على حدته ، وكان العجز دائما على حساب أوقاف كثيرة . وبعض الأوقاف لم يكن له إيراد ، فكان الديوان يأخذ من الوقف الغنى مايسد به عجز الوقف الفقير على سبيل القرض فى الظاهر ، وهو فى الحقيقة لايرد » .

« فتقرر الآن أن الأوقاف تنقسم إلى فئات بحسب أنواعها ، ثم توحد حسابات كل فئة ويسد عجز فئة من فضل فئة أخرى . ويؤخذ فضل كل الفئات ويجعل مالا احتياطيا . وبذلك تصير طريقة الحساب أبسط ، ويكون كشف التلاعب أسهل . ويدل الحساب على حقيقة النقود التى تدخل الديوان وتخرج منه ، لا على أمر يوهم ظاهره غير حقيقته ، ولايسهل إخراجه من حيز النظر إلى حيز العمل » .

* * *

ولما كانت جهود كرومر لم تفلح فى تغيير نظام تشكيل المحكمة الشرعية العليا ، فقد ظلت هذه المحكمة تنتزع الأوقاف من نظارها الأمناء عليها وتسند نظارتها إلى الخديو . وعلاوة على ما تقدم فان الخديو كان هو الذى يعين مدير

ديوان الأوقاف ، ويحرص على اختياره من الموالين له والمقربين إليه ممن عرفوا بفساد الذمة وخراب الضمير ، فكان يستولى على الأوقاف عن طريق الاستبدال .

* * *

انشغل كرومر بأمر الحملة على السودان ، وانشغل عباس ببيع الرتب والنياشين ، وكان يساعده فى ذلك مصطفى كامل باشا ، وأحمد شوقى بك . وكانت رتبة الباشوية تمنح فى مقابل خمسة آلاف جنيه والبكوية فى مقابل ألفين . والنياشين كل نوع له ثمن معين . واستسلمت نظارة مصطفى فهمى باشا لسلطات الاحتلال استسلاما تاما ، ولم يقع صدام بين الإنجليز وبين الخديو . وقد نوه كرومر فى تقريره عن سنة ١٨٩٧ بقوله « إنى ختمت تقرير السنة الماضية بالإشارة إلى اتفاق كبار الموظفين الأوروبيين والمصريين فى خدمة الجناب العالى قلبا وقالبا فى تلك السنة » .

وفى تقريره عن سنة ١٨٩٩ يقول إن الأمر الجلل الذى يشرح صدره ويحلو له ذكره هو أن العنصر المصرى والعنصر الأوروبى ، وبعبارة أخص أن سمو الخديو المعظم ونظاره والموظفين الكبار من الإنجليز فى الحكومة المصرية لم يتفقوا ولاتعاونوا على الاصلاح منذ أعوام الخلاف المشهورة كما اتفقوا وتعاونوا فى ذلك العام .

الفصل الثانى عشر

عباس فى لندن

سافر الخديو عباس إلى لندن فى شهر يونيو سنة ١٩٠٠ ، وكان موعد وصوله يوم ٢١ يونيو ، ولكنه أصيب باحتقان فى اللوز فأجل سفره إلى يوم ٢٫٧ منه ، فوصلها الساعة ١٢ والدقيقة العاشرة . وكان فى استقباله فى محطة السكة الحديدية الدوق أوف كنوت نجل البرنس أوف ويلز ولى العهد .

وفى الموعد المحدد وقف القطار أمام الرصيف فنزل منه الخديو بملابسه الرسمية ، فصدحت الموسيقى بالسلام الخديوى ، وتقدم إليه الدوق أوف كنوت وصافحه ، ثم سار معه الخديو ، ولم يسلم على أحد سواه من الواقفين ، ودار حول الفرقة العسكرية للتفتيش عليها ـ كما هى العادة عندهم ـ ثم رجع إلى الموضع الذى نزل فيه من القطار ، وسلم على الحاضرين واحدا واحدا . فهنأوه كلهم بسلامة الوصول وشفائه . وكان فى انتظاره أربع مركبات ملوكية ، يجر كل منها أربعة من جياد الخيل ، عليها السرج المذهبة ، وفوقها الساقة بملابس مطرزة . فركب فى المركبة المعدة له عن جهة اليمين ، وركب الدوق أوف كنوت عن يساره ، وأمامه « ونجت باشا » السردار ، و« دومرتينو باشا » . وركب فى المركبات الأخرى الأمير محمد على باشا وبقية رجال الحاشية . وسار الموكب وسط زحام لايستطاع وصفه بين عزف الموسيقى وتهليل الأهالى الواقفين صفوفا تعد بعشرات الألوف . فلم يزل الخديو بينهم فى تعظيم وتبجيل وتأهيل .

وفى يوم الخميس ٦/٢٨ الساعة الثالثة قصد مع حاشيته إلى قصر وندسور لزيارة الملكة فكتوريا . وعند المساء تقابل معها فقامت له ووقفت على قدميها

---

(١) المؤيد فى (١٩٠٠/٧/١).

فلثم يدها ـ على حسب العادة الغربية ـ فحيته أحسن تحية ، ثم قدم لها سموه رجال معيته فحيتهم جميعا ورحبت بهم . ثم أهدت فى الحال الخديو نيشان الجران كوردون من طبقة سان جورج وسان ميشيل . ثم أهدت الأمير محمد على باشا الجران كوردون من طبقة سان جورج وسان ميشيل . ثم أشارت إلى رئيس تشريفاتها أن يبلغ كل واحد من رجال المعية بما أنعمت عليه من النياشين .

ثم دخلت إلى قاعة الطعام الساعة التاسعة تتوكأ فى مشيتها بيد على عصا ، وتتوكأ بالأخرى على كتف خادمها الهندى . فجلست فى صدر المائدة ، وأجلست عباس عن يمينها ودوق أوف يورك عن يسارها .

وكان خدم المائدة من جهة اليمين من الهنود المسلمين ، ومن جهة اليسار من الإنجليز كما هو الترتيب المعتاد فى خدمتها .

وحين انتهى الطعام انتقلت الملكة مع المدعوين إلى قاعة الطرب حيث كان أشهر أرباب الموسيقى الإنجليزية يتفننون فى ضرب الآلات . وكان جميع الحاضرين هناك وقوفا على أقدامهم لايجلسون أمام الملكة إلا الخديو فإنه كان جالسا أمامها محفوفا بكريمتيها تحادثانه وتؤنسانه . ولما كان اللورد سالسبرى لايقوى على الوقوف لحالة سنه وجسمه قعد ناحية منزويا عن الأنظار .

وفى الساعة الحادية عشرة انفض المجلس ، وتوجه الخديو مع حاشيته إلى المكان الذى أعد لمبيته تلك الليلة فى القصر الملكى .

* * *

وقد خطب الخديو فى المجلس البلدى بلندن فكان مما ذكره . إنى واثق أن العلائق الكائنة الآن بين الإمبراطورية البريطانية والقطر المصرى تقوى وتتوطد بهذه الزيارة التى تمت بناء على دعوة شبيهة بالرسمية من قبل الملكة ، كما ذكرت المؤيد .

وقد جاء فى خطبة الخديو التى ألقاها فى جلد هول « إنه يأمل بزيارته هذه أن تزداد العلائق الحسنة الموجودة بين مصر وبريطانيا العظمى توثيقا ، وأن تنتج

اتســاع نطاق مصــالحهــا التجــارية المـرتبـطة ببعضها ارتباطا وثيقا من قديم الـزمان » . وأضافت المؤيد « قلنا إن هذه الزيارة لم تأخذ صبغة جديدة بعد الذى عرفناه لها قبل حصولها ، فهى محض مجاملة ودية ليس لها أدنى تأثير سياسى » .

* * *

وبعد إتمام فتح السودان أصبح ولاة الأمور فى إنجلترا يستنكفون من مجاوبة نواب الإنجليز عن المسألة المصرية ، أو مسألة الجلاء عن مصر . وإن جاوبوهم فإنما يجاوبون بإيجاز واقتضاب لسد هذا الباب كجواب وكيل خارجية إنجلترا لما انتهـز مستر (ردمند) من المعارضين المشهورين فرصة زيارة الخديو عباس لإنجلترا قائلا : أتريد إنجلترا أن تبقى فى مصر إلى ماشاء الله ، أم تضرب أجلا لجلائها عنها ؟ فأجابه مستر (رودريك) قائلا « ليس عند الحكومة مايقال غير ماقالته هى والوزارات السابقة عن سياسة إنجلترا فى مصر » ثم أقفل الباب بهذا الجواب .

* * *

على أن سياسة إنجلترا فى مصر كانت عاملا قويا فى إثارة حقد المصريين وغضبهم . لقد تم فتح السودان بأموال مصر ورجالها ، ومع ذلك فقد استولى عليه الإنجليز وانفـردوا بحكمـه . وكان الحاكم البريطانى هناك يتولى وضع الميزانية كما يحب ، وعلى مصر أن تسد العجز فيها . قالت صحيفة [1] المقطم عن توقيع اتفاق الحكم الثنائى « . . فقد غبنت مصر فيه ، إذ ليس من العدل أن تتحمـل مصر الاعـانة وحدها ، بل يجب على إنجلترا أن تتحملها معها مادامت شريكتها فى السودان . وإلا فإن كانت لاتقاسها فى بذل المال فلتعوض بما يصيبها من النفقة بالأفعال . وعهدنا بالحكومة الإنجليزية الإنصاف فى المعاملة » .

أخذ شعور العداء نحو الإنجليز ينمو يوما بعد يوم . فأصدر مصطفى كامل باشا صحيفة اللواء سنة ١٩٠٠ وشرع يهاجم الإنجليز هجوما عنيفا .

(١) المقطم فى (١٨٩٩/٦/٢٠).

الفصل الثالث عشر

مشـــكلة طـــابا [1]

إن اتفاقية لندن المبرمة سنة ١٨٤٠ جعلت الحد بين أملاك الدولة العلية ومصر عبارة عن خط يمتد من سواحل البحر الأبيض المتوسط جنوبى غزة إلى العقبة الواقعة فى نهاية الخليج المسمى بهذا الاسم .

وقد أيدت صحة هذا الاتفاق سنة ١٨٩٢ بمقتضى تلغراف من الصدر الأعظم إلى الخديو عباس ، إلا أن الدولة العثمانية لم يسعها بعد أن تركت شبه جزيرة سيناء فى يد الخديوية المصرية تدير شئونها وتدبر أحوالها نحو ٦٥عاما إلا أن تعدت على الحدود ، إذ احتل القومندان العثمانى لثغر العقبة ، وهو رشدى باشا موقع طابا الكائن على مسافة ١٢ك . م فيما يلى الحدود ، فأرسلت الحكومة المصرية شرذمة من عساكرها مؤلفة من ٢٥ رجلا تحت قيادة ضابط إنجليزى ، ثم لم تلبث أن عززتها بالإمدادات العسكرية .

وفى أوائل فبراير سنة ١٩٠٦ كانت الآمال منصرفة إلى حل الخلاف المتعلق بالحدود حلا سريعا ، ولكن هذا الخلاف كان يزداد كل يوم ، لأن الباب العالى رفض من بادىء الأمر سحب جنوده بحجة أن طابا جزء من ولاية سوريا ، بالرغم من اتفاقية لندن المنعقدة سنة ١٨٤٠ ، وفى أول مارس أرادت الحكومة العثمانية أن تقرر جعل الجهة الواقع بشأنها النزاع ضمن أملاكها فاستصدرت إرادة شاهانيةبجعل شبه جزيرة سيناء سنجقا تابعا لولاية الحجاز ، ولكن مابلغ هذا الخبر مسامع الحكومة الإنجليزية حتى احتجت الاحتجاج الشديد بالنيابة عن مصر ، وانجلى أمر هذا الاحتجاج عن تشكيل لجنة تحقيق من ضابطين .

---

(١) المؤيد فى (١٩٠٥/٦/٥).

وحينما آنست الحكومة الإنجليزية من الدولة العلية عدم ميلها إلى سحب الجنود ؛ أنفذت الطرادة «ديانا» إلى مياه العقبة مهددة بقطع الطريق على السفن العثمانية المحملة بالجنود والسلاح لإخماد الثورة فى بلاد اليمن ، فاضطر المندوبان العثمانيان اللذان كانا قد وصلا إلى القاهرة أن يعودا بدون مخابرة مع الحكومة المصرية فى شيء .

وزاد المسألة تعقيدا أو إشكالا ماشاع من أن ألمانيا تعضد الدولة العلية فى معارضتها مقابل إعطائها امتيازا بإنشاء محطة للفحم فى العقبة نفسها ، ترسل منها الأدوات اللازمة لإنشاء فرع سكة حديد الحجاز من معان إلى العقبة .

وفى الوقت نفسه كتب مستر (ساون بلونت) فى صحيفة التريبيون مقالة ينبه الأفكار فيها إلى أن مشروع حفر قناة جديدة تناظر قناة السويس لم يترك تماما ، وإن امتلاك شبه جزيرة سيناء يساعد على تنفيذ هذا المشروع بوجه خاص .

وقد سأل السير لاوس وزير الخارجية البريطانية عن صحة الخبر الذى جاء فيه أنه إذا لم يتم الاتفاق بين إنجلترا وتركيا بشأن احتلال العقبة ضربت إحدى السفن الحربية الإنجليزية هذا الموقع .

فأجاب وزير الخارجية (السير ادوارد غراى) بما يأتى :

« إننى اغتنم فرصة السؤال الذى وجهه إلى صديقى المكرم لأبدد غيوم المخاوف التى أولدتها الاشاعات الكاذبة فأقول :

« إن إنجلترا لم تبعث بلاغا للدولة العلية ، وإن مسألة العقبة لم تقم لها قائمة بما أن العقبة نفسها واقعة فى دائرة الأراضى العثمانية بخلاف طابا فإنها كائنة داخل شبه جزيرة سيناء ، ومن الأمور المعلومة والحقائق المعترف بها أنها كانت من أزمان طويلة تابعة للإدارة المصرية ، فالمسألة إذن هى مسألة طابا ، لا العقبة » .

«احتلت الجنود العثمانية طابا ونقطة أو نقطتين أخريين فى شبه جزيرة سيناء . ومن الواضح أن مثل هذا التعدى لايمكن الرضا بحصوله واستمراره

ضد الإدارة المصرية ، ولكن المسألة لاتزال حتى الآن واقفة عند حد المخابرات » .

وكان الخديو عباس يريد إجابة طلب الدولة العثمانية ، ولكنه أخفى ذلك عن الإنجليز الذين عارضوا معارضة شديدة فى تسليم طابا . وقد أرسلت الدولة العثمانية نفرا من الجنود لاحتلال الميناء المذكور ، فما كان من إنجلترا إلا أن قامت بمظاهرة بحرية قرب شواطىء تركيا فاضطرت هذه إلى التراجع وبقيت طابا ضمن الممتلكات المصرية . ولما وقف الإنجليز على مكاتبات الخديو السرية التى كان قد بعثها إلى السلطان حقدوا عليه وهددوا بعزله .

● **الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ :**

بعد مفاوضات طويلة بين إنجلترا وفرنسا ؛ صدر فى لندن تصريح فى الثامن من أبريل سنة ١٩٠٤ ومن جملة ماجاء فيه « إن حكومة جلالة الملك تصرح أنها لاتقصد تغيير الحالة السياسية فى مصر . وحكومة الجمهورية الفرنساوية تصرح بأنها لاتعترض عمل بريطانيا العظمى فى مصر ، لابطلب تعيين أجل للاحتلال البريطانى ، ولا بأمر آخر » .

قال كرومر « أما إنجلترا فاستفادت من موافقة فرنسا لها على مركزها فى مصر بعد أن كان مركزها لايخلو من الشذوذ والشطط . فأنا من جهتى كنت مقتنعا منذ زمن طويل بأن جلاء الحامية البريطانية عن الديار المصرية ليس فى الإمكان » .

وفى تقرير المستشار المالى غورست نراه يقول « زالت الصعوبات التى كانت تقيمها فرنسا ، واعترفت ، هذه بالصفة الدائمة للاحتلال البريطانى ، وأطلقت لنا الحرية التامة فى مصر . فلنا أن نعتبر ـ من الوجهة البريطانية ـ أن الاتفاق قد جرف كل الموانع التى كانت تعترض القيام بالعمل العظيم الذى نيط بنا فى مصر » .

* * *

على أثر عقد هذا الاتفاق أصيب الوطنيون الذين كانوا يعلقون آمالا كبارا على فرنسا بالإحباط . ورأى عباس أن يسالم الإنجليز فشد رحاله إلى لندن فى يونيو سنة ١٩٠٥ وأقام بضعة أيام فى ضيافة مستر إرنست كاسل الثرى الإنجليزى المشهور الذى تم بأمواله إنشاء خزان أسوان . وقد ألقى كرومر - فى وليمة أعدها له تجار الجلود بلندن فى شهر يوليو سنة ١٩٠٥ خطابا جاء فيه « إن العلائق الحسنة بينه وبين الجناب العالى الخديوى تزداد توثقا . ودحض ماشاع من أن جنابه الفخيم تكلم بصدد جيش الاحتلال بعد الاتفاق الإنجليزى الفرنساوى » .

وقد علقت « المؤيد » على كلام كرومر بما نصه : « . . أما مايتعلق منها بتحسين العلائق بينه وبين الجناب العالى فهو مانحبه ، بل جاهرنا قبل الآن أن من مصلحة مصر أن تكون العلائق حسنة دائما بين سراى عابدين وسراى بكنجهام ، لأنه مادام فى مصر احتلال إنجليزى ، والاحتلال يقتضى المشاركة والأخذ والعطاء فى أعمال مصر وشئون إدارتها ، فأحر بهذه العلائق أن تكون حسنة . وكلما ازدادت حسنا ، وتأكدت المروءة بين ولى الأمر فى وادى النيل ومستشاريه من الإنجليز جنت مصر من ذلك الفوائد الجمة ، والمنافع الجلى » .

« ويقول بعض الحمقى ممن يتحمسون فى الأقوال ، ويزعمون أن صدق الوطنية ينحصر فى معارضة الاحتلال صوابا كانت المعارضة أو خطأ إن محاسنة الضعيف القوى ذاهبة بحقوق الضعيف دائما - يريدون - تعنى الحزب الوطنى - بذلك أن يغيروا ويمسخوا أحكام التجارب ونتائج العقل الصحيح من أن للشدة موضعا ، وللين موضعا » .

إلا أن كرومر ارتكب حماقة لم يسبق لها مثيل ، حماقة استنكرها الرأى العام فى بريطانيا وتلك هى :



الفصل الرابع عشر

مأساة دنشواى

لما انتهت الحملة السودانية بالنجاح ؛ زادت مطامع الإنجليز فى مصر والسودان ، فأخذ كتابهم يطالبون بإعلان حمايتهم على مصر والسودان . ومن هؤلاء كاتب مشهور اسمه « ديسى » فقد ذكر أن فتح السودان يعطى لإنجلترا فرصة ذهبية لوضع مصر والسودان تحت حمايتها . وكان الرأى العام الإنجليزى يبغى استبدال الاحتلال بالحماية .

وازاء الشعور الوطنى المتزايد انتهز الإنجليز فرصة حادثة دنشواى واستصدروا فيها أحكاما قاسية لتكون عبرة وعظة لأهل البلاد ، وليحطموا بها الروح المعنوية عند المصريين وليوقعوا الرعب فى قلوبهم .

فقد جرت عادة الفرق الإنجليزية بالانتقال من القاهرة إلى الإسكندرية عن طريق البر . وعند وصولها إلى هذه الجهة من مديرية المنوفية يذهب ضباطها لصيد الحمام من بلدة دنشواى التابعة لمركز شبين الكوم . وقد نزلت هذه الفرقة الإنجليزية وعسكرت بالقرب من بلدة كمشيش التابعة لمركز تلا . وبين كمشيش ودنشواى مسافة ستة كيلومترات تقطع ترعة الباجورية وتمر على بلدة سرسنا .

وبلدة دنشواى هذه مشهور بكثرة أبراج الحمام فيها ، واعتناء أهلها بتربيته حتى أن جل معاش أهلها من تربية الحمام وبيعه . فهو هناك مملوك للأهالى » .

فلما صمم ضباط هذه الفرقة على الصيد كعادتهم أعد لهم - على مايقال - حضرة عبدالمجيد بك سلطان عرباته لتقلهم من جانب الترعة الباجورية إلى دنشواى . وذكروا أنه فى العام الماضى (١٩٠٥) ذهب أولئك الضباط أو إخوانهم من ضباط الفرق الأخرى إلى بلدة دنشواى واصطادوا من الحمام

الداجن ماملأوا به زكائب عديدة . وأن الأهالى حنقوا عليهم وأرادوا تقديم شكوى لجهات الاقتضاء طالبين التعويض ، فمنعهم عمدة البلدة ، ووعدهم بأن يعوض هو خسارتهم . وقبح الله هذا التملق البارد ، إذ لولاه ماوقع هذا الحادث الأخير » .

« ورواية الحادث على شكلين كالمعتاد ، أولهما من جانب الضباط ، وثانيهما من جانب الأهالى . أما رواية الضباط فهى كما يأتى : قال الضابط الذى سئل بعد عودته سالما دون إخوانه :

وصلنا إلى دنشواى ثم انقسمنا إلى قسمين : فريق منا ذهب من الجهة الشمالية ، والآخر من الجهة الجنوبية لصيد الحمام . وأطلق واحد بندقيته على حمامة ، فجاءه رجل من انفلاحين ومعه آخرون وأمسكوا بيديه وبندقيته فحاول الضابط الإنجليزى التملص منهم ، وفى خلال ذلك اشتعلت النار فى جرن من الأجران . ويقول الضابط : ولاندرى إن كانت النار قد اشتعلت بالقضاء والقدر ، أو من أثر إطلاق البندقية ، فازداد سخط الأهالى وازدادوا فى شدتهم على الضابط فانطلقت بندقيته رغم أنفه فأصاب رشاشها امرأة فازداد الهياج ، وأقبل الأهالى على الضابط ومن جاء لمعونته من إخوانه بالنبابيت وأوسعوهم ضربا ، فاضطروا للهرب أمامهم جريا على الأقدام ، فما كادوا يصلون إلى بلدة سرسنا حتى سقط زعيمهم اليوزباشى على الأرض يعالج سكرات الموت . وفر البقية حتى وصلوا إلى معسكرهم ، واستدعوا الجنود لمعاونتهم » .

« وأما الرواية التى من جانب الأهالى فهى أن الضابط أطلق بندقيته على حمامة فأصاب رشاشها امرأة كانت راكبة على نورج ، وأشعل النار فى الجرن . فلما شبت النيران وصرخت المرأة أقبل الأهالى لمعونتها ، وجاء شيخ الخفراء فخيل للضباط الإنجليز أن الأهالى جاءوا للفتك بهم ، فأطلق أحدهم بندقيته على شيخ الخفراء فأصابته اصابة خطرة ، فأمسك بهم الأهالى وضربهم منهم من ضربهم حتى اضطر الضباط للفرار والعَدْو أمامهم حتى وصلوا إلى بلدة سرسنا ، وهناك سقط اليوزباشى القتيل . وعبر أحدهم ، وهو طبيب الفرقة ترعة الباجورية عائما واستدعى الجنود فهبوا مذعورين حتى إذا وصلوا إلى

سرسنا ورأوا ضابطهم يعالج سكرات الموت انفرط عقد صبرهم وهاجوا وماجوا ، ولم يحسبوا حساب العواقب . وكان من سوء حظ أحد الأهالى ، وهو حارس مزرعة ؛ أن أخذته الشفقة على الضابط المضروب ، وأخذ يرش عليه المياه ويمرضه خدمة لوجه الله . فلما أقبل الجنود ورأوه بجانب ضابطهم أنحوا عليه بالضرب المبرح بالسنك حتى قتلوه قتلا فظيعا ، ولولا أن أحد الضباط أخبرهم أن الذى قتل ضابطهم من أهل بلدة أخرى لتفاقم الخطب على أهل سرسنا .

ولما وصلت الجنود إلى بلدة دنشواى أرادت الفتك بأرواح أهلها ومحاربتهم حربا عنيفة لولا أن منعهم أحد الضباط المجروحين . وقد علمت أن المستشار شكره شكرا جزيلا . واكتفوا بإحاطة البلدة بنطاق عسكرى حتى لايخرج منها أحد .

« هاتان روايتا المدعى والمتهم [1] » .

ونشرت جريدة اجبسيان غازيت رسالة لمكاتب لها فى تلا تظهر عليها مسحة الحقيقة فى أكثرها ، وإن كانت الجريدة المذكورة نشرتها مع التحفظ ، جاء فيها :

« إن الفرقة الإنجليزية التى كانت ذاهبة من القاهرة إلى الإسكندرية مارة على النيل وترعة الباجورية ، ويبلغ عددها ١٥٤ نفرا ، قد عسكرت أثناء سيرها بالقرب من كمشيش ، وهناك طلب ضباطها عربات ركبوها إلى دنشواى يريدون صيد الحمام . ولا صحة لما شاع من أن العمدة دعاهم إلى ذلك بدليل أنه كان غائبا عن البلدة . وثانيا وجوده يوم الحادثة فى جلسة التعداد بشبين الكوم . ولما كانت هذه الأيام موسم ضم الزراعة الشتوية فقد غصت نواحى القرية بالأجران فبينما كان الضباط يطلقون بنادقهم أصابت نارها أحد الأجران ، وكانت به امرأة تتولى الحراسة فأخذت تصرخ ، ثم هرولت إلى أحد الضباط وحاولت أن تنزع بندقيته التى بيده فانطلقت وهكذا أصيبت المرأة

(١) نقلا عن المؤيد فى (١٩٠٦/٦/١٤) .

فتجمهر الناس وهددوا الضباط ، فقد ركن هؤلاء إلى الفرار هنا وهناك بعد ما أصيبوا بجراح ، وأحدهم وهو قومندانهم الذى مات متأثرا من جراحه كان قد ركض نحو سرسنا ، ثم سقط ميتا . فالأهالى الذين لم يكن لهم اطلاع على الحادث حسبوا أنه مغمى عليه ، فأخذوا يرشونه ووقتئذ حضرت عساكر الفرقة ، وكان قد اتصل بهم الخبر ، وخشى الأهالى أن يؤخذوا بذنب هم منه برءاء ، فتفرقوا مسرعين . وحسب العساكر أنهم هم الجناة فتأثروهم وأطلقوا الرصاص على اثنين أصابوهما ، ثم أدركوا رجلا فقتلوه ذبحا بالسنك »

قالت المؤيد « ونحن نرجح صحة هذه الرواية لأنها تطابق من أكثر الوجوه ماوافانا به مندوب المؤيد الخصوصى نقلا عن أوثق المصادر » .

وقد بلغ عدد المتهمين ٤٥ شخصا ، ضبط منهم ٣٥ .

وأصدرت نظارة الداخلية البيان الآتى :

« حدث أمس (١٣-٦) أن فرقة من جنود جيش الاحتلال المشاة الراكبة سافرت من القاهرة إلى الإسكندرية برا . فلما وصلت بلدة دنشواى بمركز تلا بمديرية المنوفية ؛ حطت رحالها لتستريح من عناء السفر ، فجاء جماعة من أعيان البلدة ، ودعوا خمسة من الضباط لصيد الحمام ، فلبوا الدعوة بالشكر ، وقاموا للصيد الساعة الخامسة مساء » .

« وأثناء الصيد عارض الضباط جماعة من الأهالى خيفة على محصول مزروعاتهم الكائنة بالأجران من الحريق . ولبث الفريقان فى أخذ ورد ، وكثر النزاع والجدال ، فتطاول الأهالى على الضباط بالضرب ، واتفق أن قد اشتعلت النار فى جرن هناك فزاد ذلك غيظ الأهالى ، وتكاثروا على الضباط وأخذوا يضربونهم بالنبابيت حتى قتلوا منهم واحدا برتبة اليوزباشى وكسروا ذراع ثان برتبة البكباشى وجرحوا ثالثا .

وفى أثناء محاولة الأهالى أخذ أسلحة الضباط انطلقت بندقية ضابط فأصابت امرأة . فلما علم رجال المركز والمديرية بذلك خفوا لضبط الواقعة ، وأخذوا فى إجراء اللازم » .

قالت المؤيد « هذا ماأبلغته لنا نظارة الداخلية اليوم (١٤/٦/١٩٠٦) بناء على ماورد لها من مديرية المنوفية » .

وجاء فى المؤيد (٦/١٦) مانصه « اتصل بى من مصدر موثوق به أنه لم يدع أحد من الأهالى الضباط للصيد ، وأن الذى يسمونه دعوة كان من أحد موظفى الإدارة فى مديرية المنوفية الذى زارهم ليلة حدوث الواقعة فى الجهة التى كانوا نازلين بها فى بلدة الكوم الأحمر التابعة لمركز منوف . وفى خلال الحديث الذى دار بينه وبينهم باللغة الانجليزية قال لهم : إن الضباط الذين مروا فى العام الماضى بفرقتهم من هذا الطريق اصطادوا الحمام من دنشواى، وأنهم إذا أرادو الصيد فإنه يكلف عبدالمجيد بك سلطان أن يرسل لهم عربته . فحسنت لديهم هذه الفكرة . وفى اليوم التالى انتقلوا من قرية الكوم الأحمر ودخلوا فى نطاق مركز شبين الكوم ووصلو كمشيش فعسكروا فيها . وذهب الضباط بعد الظهر إلى وراء ترعة الباجورية وركبوا العربة التى أعدت لهم » .

* * *

قالت «المؤيد» : والذى يلاحظ الآن هو الشدة فى معاملة الأهالى هناك.إلى حد يشبه التعذيب حتى لكأن أهل بلدة دنشواى جميعهم من طفل إلى شيخ عجوز فى مأتم ، أو لكأنما نازلة فيزوف أو سان بيير أصابتهم جميعا مع بساطة الحادث ووضوحه » .

وقد عهد بالتحقيق إلى مدير المنوفية ، لأن الأمر العالى بانشاء المحكمة المخصوصة يقضى أن ينتخب للتحقيق حكمدار الإسكندرية أو القاهرة ، فانتدبوا حاكم المديرية .

* * *

● **جنازة الضابط القتيل :**

فى أواخر الساعة الخامسة من مساء (٦/١٥) احتفل بتشييع جنازة الكابتن بول قتيل حادثة دنشواى من القلعة إلى المقبرة الإنجليزية فى فم الخليج . وقد

سار فى جنازته قائد جيش الاحتلال وجميع الضباط الإنجليز فى جيش الاحتلال والجيش المصرى . وكـان فى مقـدمة المشيعين اللورد كرومر ، ورئيس النظار مصطفى باشا فهمى وناظر الخارجية وبعض النظار الآخرين .

وتقـرر أن تعقـد المحكمـة المخصـوصـة فى شبين الكوم التى هى مركز المحكمة التابع لها هذا الحادث . وقد انتدبت نظارة الداخلية إبراهيم الهلباوى المحامى الشهير ليكون مدعيا عموميا فى هذه القضية من قبل الحكومة حسب نص المرسوم الصادر بتشكيل هذه المحكمة .

ثم وصل أعضاء المحكمة المخصوصة إلى شبين الكوم فى قطار مخصوص واستقلوا عربـات تحيط بهم الفـرسان شاهرين السيوف ، فوقف الناس على جانبى الطريق يشاهدون هذا المنظر الذى لم يألفوه من قبل ، وهم واجمون كأن على رءوسهم الطير .

ووصل بطرس باشا غالى ليرأس المحكمة نيابة عن ناظر الحقانية الذى كان متغيبا فى أوروبا ، ومعه أحمد فتحى [1] زغلول رئيس المحكمة الأهلية بالقاهرة وبعد محاكمة صورية استغرقت ثلاثين دقيقة حكمت المحكمة حضوريا حكما لايقبل الطعن :

أولا : على كل من حسن محفوظ ، ويوسف حسين سليم ، والسيد عيسى سالم ومحمد درويش زهران بالإعدام شنقا بقرية دنشواى .

ثانيا : على كل من محمـد عبـدالنبى المؤذن ، وأحمـد عبـدالعال محفوظ بالأشغال الشاقة المؤبدة .

ثالثا : على أحمد السيسى بالأشغال الشاقة ١٥ سنة .

رابعـا : على محمد على سمك وعبده البقلى وعلى على شعلان ، ومحمد مصطفى محفوظ بالأشغال الشاقة سبع سنوات .

خامسا : على حسن إسماعيل السيسى وإبراهيم حسنين السيسى ومحمد

---

(١) مات أحمد فتحى زغلول الساعة العاشرة من مساء الخميس ١٩١٤/٣/٢٦.

السيد على بالحبس مع الشغل سنة واحدة وبجلد كل منهم خمسين جلدة ، وأن يكون تنفيذ الجلد أولا بقرية دنشواى .

سادسا : على السيد العوفى وعزب محمد محفوظ والسيد سليمان خير الله وعبدالهادى حسن شاهين ومحمد أحمد السيسى بجلد كل واحد منهم خمسين جلدة بقرية دشواى .

سابعا : ببراءة بقية المتهمين .

* * *

وسافر إلى شبين الكوم مستر متشل مستشار الداخلية ومعه قائد جيش الاحتلال بالنيابة ، ومعهم المشنقة وآلة الجلد وبعض جنود المطافى الأشداء لمباشرة الجلد .

● فى سبيل تنفيذ الحكم :

« سافر قطار مخصوص إلى شبين الكوم يحمل الجلاد وجلدته ، والمشنقة وجلادها عشماوى ، وعددا كبيرا من الخفراء قد كتب على صدر كل واحد منهم « خفير دنشواى » .

وفى الساعة الرابعة من صباح (٢٨/٦) سار موكب المحكوم عليهم تحيط به القوة التنفيذية من شبين الكوم قاصدا دنشواى ، وإليكم وصفه بالتفصيل ليعلم القراء أن طريقة التنفيذ من أولها هى طريقة مظاهرة انتقام وتشف ، لاطريقة انفاذ عقوبة لمصلحة الأمن العام » .

« سار فى مقدمة الركب ضابطان وخلفهما جاويش ، ثم فارسان مصريان ، فعربة تقل المحكوم عليهم بالإعدام ، ويحيط بهم أربعة وعشرون جنديا مصريا شاهرى السلاح . ثم عربة أخرى تحمل المحكوم عليهم بالسجن والجلد . وكل المحكوم عليهم مكبلون بالحديد . ثم فارسان فحكمدار بوليس المديرية فالمعسكر الإنجليزى رجالا وفرسانا . ثم عربة تقل المدير والمستشار يحيط بهما سبعة من الجنود . أما المشنقة والجلاد والجالد وجلدته فهما أليق الأشياء بهذا الموكب » .

أخذت أقوال خمسين متهما فى ثلاثين دقيقة ، وهو وقت ضيق غير كاف للمتهمين ليدافعوا فيه عن نفوسهم . قالت الإجيبت « ومن العجب أن يتولى الحكم على خمسين مسلما ثلاثة قضاة إنجليز ، وقاضيان وطنيان ، أحدهما مسيحى » .

وقالت جورنال دى كير « إن التلغرافات التى وردتنا الآن منبئة بنهاية القضية المشئومة قد قبضت نفوسنا كدرا ، لأننا ماكنا ننتظر من المجلس المخصوص مثل هذا الحكم الشديد ، بل كنا نحسب أنه لو أبدى قليلا من الرفق مع مراعاة جانب الشرف والعدالة لكان أجمل فى مصلحة الفريقين » .

● **تنفيذ الحكم :**

نطق القضاء بحكمه الرهيب فذكر فى ختامه هذه العبارة « على مدير المنوفية تنفيذ هذا الحكم » .

وعلى أثر ذلك فصل الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام عن غيرهم وكبلوا بالحديد ، وأحيطوا بالحرس ، كما كبل الباقون وسيق الكل إلى السجن استعدادا للتنفيذ الذى تعين فى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر يوم الخميس أى نفس الساعة التى وصل فيها الضباط الخمسة إلى قرية دنشواى .

وفى الساعة الرابعة صباحا من يوم الخميس المذكور سار موكب المحكوم عليهم من شبين الكوم يتقدمه ضابطان إنجليزيان من ضباط البوليس المصرى ، يتلوهما جاويش من البوليس أيضا ، ثم فارسان مصريان فعربة المحكوم عليهم بالإعدام ، والأغلال فى أيديهم وأرجلهم ، ويحيط بها أربعة وعشرون جنديا مصريا مشاة شاهرين السلاح ، ثم عربة أخرى تحمل المحكوم عليهم بالسجن والجلد موثقى الأرجل والأيدى بالحديد ، وحولهم قوة من الحرس شاهرين السلاح . وخلف ذلك كله فارسان فحكمدار بوليس المديرية . فالمعسكر الإنجليزى رجالا وفرسانا ، ثم عربة تقل مدير المنوفية ومستشار الداخلية ، وحول عربتهما سبعة من الحرس .

سار هذا الموكب بهذا الترتيب من سجن شبين الكوم سير الهوينا ، فكان كلما مر على قرية انذعر أهلها من نساء وصغار فولوا هاربين . وكان الرجال على قارعة الطريق ينظرون فيتهامسون ، وقد استولى عليهم الرعب والوهم إلى حد أن كانت فرائصهم ترتعد وتنزعج لأى حركة فجائية من حركات الركب ، ولو كانت صهيل الخيل .

فلما وصل إلى الباجور انفصل عن القوة العسكرية الإنجليزية جماعة البيادة التى أقامت فى مكانها القديم على مقربة من الباخرة الإنجليزية الواقفة هناك ، والمرفوعة عليها الراية الإنجليزية . وانتقل باقى الركب على الشاطىء الآخر ، ثم سار حتى وصل سرسنا فاخترقها حتى إذا بلغ نقطة بوليس الشهداء الواقعة على مسافة بضعة أمتار غربى سرسنا وقفت القوة الإنجليزية وقوة الحرس المصرى هناك ، وأدخل المحكوم عليهم فى سجن النقطة .

أما حكمدار البوليس والمدير ومستشار الداخلية فقد ساروا قاصدين دنشواى حيث قد سبقتهم هناك المشنقة وجلادها عشماوى والمجلدة وأربعة جلادين أقوياء من رجال المطافى أحضروا من القاهرة فلما وصلت القوة التنفيذية إلى دنشواى ، وكان ذلك الساعة التاسعة صباحا ، اختارت للتنفيذ نقطة من زمام القرية واقعة على مسافة مائتى متر منها ، وهى النقطة التى عندها نزل الضباط من عرباتهم يوم ١٣ يونيو فقابلهم فيها حسن محفوظ الرجل العجوز والمشنوق الأول . هى النقطة التى عندها افترق الضباط إلى فريقين : فريق منهما ذهب إلى الجهة الشمالية ، وفريق آخر إلى الجهة القبلية . وهى النقطة التى يشرف عليها أكبر جزء من القرية به بيت حسن محفوظ ودور أغلب المحكوم عليهم .

هنا أمر المستشار أو المدير بإقامة المشنقة فسرعان ماأقيمت ، وعلى مسافة عشرة أمتار منها وضعت المجلدة ، وهى عبارة عن آلة خشبية سوداء قائمة على لوح من الخشب ثبت بالأرض . ولهذه الآلة شكل كشكل الإنسان فى مجموع جسمه إذا انفرجت ساقاه وامتدت ذراعاه . وبأعلاها دائرة مجوفة يدخل فيها رأس المضروب حتى لايصيبها أى أذى فى جهات المقاتل .

ونصب خلف المشنقة والمجلدة ثلاث خيام صغيرة ، إحداها للتغسيل وأخرى للمحكوم عليهم بالإعدام ، وثالثة للمحكوم عليهم بالجلد . وقد أحيطت المشنقة والمجلدة والخيام بحبل امتد على قوائم من حديد ، وبه تحددت دائرة التنفيذ فكانت نصف فدان تقريبا من أرض خلاء ليس بها زرع .

وعلى مسافة مائتى متر من هذه الدائرة حددت منطقة أخرى لمنع المتفرجين من الناس الذين جاءوا إلى هذه القرية من جميع النواحى القريبة والبعيدة ، من البتانون ، وكمشيش ، وميت شهالة ، وتلا ، ومنوف ، وشبين الكوم ، ومن طنطا والإسكندرية والقاهرة .

فلما انتهت القوة التنفيذية من هذا الترتيب وقفت منتظرة قدوم ركب المحكوم عليهم الذى جاء الساعة الواحدة وثلثا بعد الظهر ، يتقدمه الضابطان وخلفهما اثنان وعشرون فارسا إنجليزيا ففارسان مصريان فعربة المحكوم عليهم بالإعدام ، ثم عربة المحكوم عليهم بالجلد تحيط بهما قوة من البوليس المصرى شاهرة السلاح ، ثم نحو مائة وخمسين فارسا إنجليزيا تحت قيادة الضابط سميث ويك أحد الضباط الخمسة الذين جاءوا للصيد يوم ١٣ يونيو .

فلما جيء بالمحكوم عليهم أنزلوا من العربتين ، والأغلال بأيديهم وأرجلهم ، فحل كل فى خيمته . وكان حسن محفوظ الذى هو من وجهاء دنشواى ينظر إليها وهو على العربة وعيناه مغرورقتان بالدموع فكأنه كان يودع أولاده وأحفاده الكثيرين الوداع الأخير . وكان محمد درويش زهران يحاول أن يلطم على وجهه فما يستطيع إلى ذلك سبيلا وسمعنا ـ لأن مندوبى الصحافة كانوا على مقربة مترين من مكان التنفيذ ـ يوسف حسين سليم يطلب شربة ماء ، وقد بلغ منه الرعب مبلغا فما من مجيب . وكانت نساء القرية فوق سطوح المنازل قد أقمن المناحات وأخذن يبكين رجالا سيصرن بعدهم أيامى ، وينظرن إلى صغار سيكونون بعد آبائهم يتامى ، فهن فى نار حامية ، وهم فى البؤس خالدون . وكان عمدة الناحية ومشايخها وخفراؤها مصفوفين على مقربة من دائرة التنفيذ .

وعند الساعة الواحدة والنصف إلا قليلا صاح البورى فامتطى الفرسان الإنجليز جيادهم وأحاطوا بدائرة التنفيذ شاهرين السيوف . وفى منتصف

الساعة الواحدة تماما نادى المدير على حسن محفوظ فجيء به غير مكبل بالحديد ، محاطا بثلاثة عساكر مصريين ، فوقف أمام المدير الذى تلا عليه حكم الإعدام ، ثم أشار إلى المشنقة فنطق بالشهادة ، وأخذ يتلوها إلى أن اعتلىَّ المشنقة ، ووجهه نحو العمدة وقال : إنا لله وإن إليه راجعون . ثم صاح فى هذا الموقف المهيب وقال : الله يخرب بيتك يامحمد ياشاذلى ـ العمدة ـ الله يخرب بيتك يامحمد يا ـ ثم غاب عن صوابه برهة ـ وقال : يامحمد عمر ، الله يخرب بيتك ياأحمد يازايد . ثم نطق بالشهادتين ، فنظر عشماوى إلى المدير ، وهذا أشار إشارة فتح من بعدها لولب المشنقة فهوى الرجل العجوز البالغ من العمر ٦٥ سنة كما هوى ابنه الذى كان واقفا مع مندوبى الصحافة فخر على الأرض مغشيا عليه . وكان قد جاء وبيده ورقة وقلم رصاص واستأذن لرؤية أبيه ليسمع منه الكلمة الأخيرة ، فأبت عليه ذلك القوة التنفيذية .

● **المجلود الأول :**

ثم نودى على حسن إسماعيل السيسى ، وهو من المحكوم عليهم بخمسين جلدة ، فقرأ عليه المدير حكم الجلد . وأشار إلى المجلدة فقيد إليها ، ونزعوا ماعليه من الثياب وأبقوه مغطى العورتين والأفخاذ بسرواله ، مكشوف الظهر ، ثم أوثقوا رجليه فى المجلدة وجذبوا رأسه فى الدائرة العليا المجوفة ، ثم أمر المدير بالضرب . فتناول الجلدة رجل قوى من رجال المطافىء وابتعد عن المحكوم عليه مسافة متر ، وأخذ يضرب بجلدة ذات خمس شعب من الكتان مستجمعة بعقد من خيط . فتحمل المحكوم عليه ثلاثا منها دون أن يصيح ، وفى الرابعة صاح متأوها إلى العشرين . ثم خفت صوته وسكت فظن الحاضرون موته . وكان الدكتور نويل طبيب شرعى المحاكم الأهلية واقفا فى دائرة التنفيذ فلم يتحرك لسكوته ، كما لم يتحرك لفحص أى مضروب أو مشنوق . وكان الجلاد يضرب بقوة مبتدئا من أسفل العامود الفقرى إلى أعلاه ، ثم من أعلاه إلى أسفله فأكسب الضرب الجلد ألوانا متعددة ، فمن أصفر فاقع اللون من الخوف والرعب ، إلى أحمر ، ومن أحمر إلى بنفسجى . ومنه إلى زرقة تتخللها ثنايا حمراء بسوداء على أثر تجمد الدم . وكان الجلد متواليا فأتم الجلاد الخمسين جلدة فى

دقيقة ونصف أو نحو دقيقتين . وبعدها أدخل المسجون إلى حيث رفاقه الذين لم يجلدوا ، وقد حمل إليهم مغشيا عليه من الضرب .

ثم جيء بالمجلود الثانى ، وهو إبراهيم حسنين السيسى ، فقرأ عليه المدير الحكم ، ثم نزعوا ثيابه وأوثقوه بالمجلدة فأخذ يلهبه جلاد آخر بعذاب سوطه فتألم وصاح قائلا : سقت عليكم النبى ، سقت عليكم النبى ياهو ، سقت عليكم النبى ياهو ، علقونى يانانس (أى اشنقونى) ثم سكت وارتعش جسمه . ولما انتهى جلده وقع مغشيا عليه فسحبوه سحبا .

وبعد سحبه حل حبل المشنقة من رقبة حسن محفوظ المشنوق الأول الذى بقى معلقا حتى جلد هذان المجلودان ، ثم حملت جثته إلى حيث تغسل وتكفن وتوضع فى خشبة أعدت لذلك .

وبعد ذلك نودى على يوسف حسن سليم ، فجيء به ، وهو أصغر المحكوم عليهم بالإعدام ، إذ يبلغ من العمر ٢٢ سنة ، فتلا عليه المدير الحكم ، ثم جاء عشماوى وربط ذراعيه فنطق بقوله « اللهم انتقم من الظالمين ، اللهم انتقم من الظالمين » ثم سار غير مضطرب وصعد سلم المشنقة ونطق بالشهادتين ، وأعطيت الإشارة إلى عشماوى ففتح اللولب فهوى المحكوم عليه فصاحت النساء والأطفال معا صيحة تفتت الأكباد ، وبكته عيون الحاضرين من مندوبى الصحافة مصريين وأجانب .

وهكذا جرى تنفيذ الحكم فى بقية المحكوم عليهم .

* * *

وأرسلت الحكومة جماعة من الخفراء يتولون الحراسة بدنشواى بلغت مرتباتهم خمسين جنيها فى الشهر ، يدفعها أهل القرية . وحوكم عمدة دنشواى تأديبيا بتهمة أنه مقصر فى واجباته ، كما ظهرت آثار ذلك فى حادثة دنشواى ، ولو كان غائبا عن بلده فى مأمورية رسمية بشبين الكوم يوم الحادثة . وقد حكم برفته « وهذا الحكم وإن يكن على غير قاعدة العدالة لأن الرجل لم تكن له مسئولية ما فى الحادثة إلا أنه قد يقع الجزاء على مستحقه من حيث لا يعلم كيف

استحقه ، ويظهر أنه كانت للرجل يد كبرى فى المصائب التى وقعت على عائلة محفوظ التى كان عميدها يدعو عليه بالويل والثبور وخراب الدور ، وهو يقدم إلى المشنقة ، وعوقب بالرفت أيضا وكيل العمدة وبحبسه ثلاثة أشهر . وجعلت البلدة قرية صغيرة ملحقة بغيرها من البلدان ، عقوبة للحيطان والسكان معا » .



الفصل الخامس عشر

ذيول مأساة دنشواى

أيقظت مأساة دنشواى الرأى العام المصرى ، وألهبت الشعور الوطنى وشحنته بالسخط . قالت صحيفة المؤيد (١٩٠٦/٧/٢) « لاتزال الرسائل توافينا تترى معربة عن أفكار أفاضل الكتاب وسراة الأمة فى حادثة دنشواى ونتائجها المحزنة . ولو نشرناها لشغلت الجريدة عن كل شىء سواها أياماً » .

« ولما كنا قد كتبنا فيها الكلمة الأخيرة وهى تطابق من كل الوجوه صدى ماتردده أقلام الكتاب حتى كأننا كنا نكتب ويملى علينا قلب كل مصرى ونفسه ، فقد رأينا أن نعتذر لحضرات أصحاب الرسائل عن عدم نشرها ، لأنها أنين محزونين علم ، وتوجع باكين عرف ، وزفرات حسرات مرزوئين لايجهلها مصرى الآن . ولكن جاءتنا اليوم قصيدة بليغة من إنشاء حضرة الشاعر الفاضل المجيد حافظ أفندى إبراهيم تمثل ذكرى الحادث فى نفس كل مصرى ، فاقتطفنا منها مايأتى :

أيها القائمون بالأمر فينا   هل نسيتم ولاءنا والودادا؟

ليت شعرى أتلك محكمة التفتيش   عادت أم عهد نيرون عادا؟

وفى اليوم الذى حملت فيه البرقيات نصوص الأحكام بادر عدد من أعضاء البرلمان الإنجليزى ممن ينتمون لحزب الأحرار إلى مقابلة السير ادوارد غراى وزير الخارجية البريطانية وطلبوا منه السعى فى إبدال حكم الإعدام الصادر ضد الأربعة المتهمين فأجابهم بأن حكومة جلالة الملك لاتريد أن تتداخل فى قضية نظرت أمام محكمة مصرية .

وفى ذلك الوقت سافر مصطفى كامل باشا إلى إنجلترا واتصل بعدد من الكتاب والمفكرين الأحرار وشرح لهم المأساة ، فأخذت بعض الصحف فى

لندن وباريس تكتب المقالات الطوال عن الفظائع التى ارتكبها الإنجليز فى دنشواى .

ونهض بعض أعضاء مجلس العموم ووجهوا أسئلة عن مأساة دنشواى فأجاب السير ادوارد غراى ، طالبا من النواب ألا يعجلوا بالحكم فى قضية دنشواى ، وألا يفتحوا باب المناقشة الآن فى هذه المسألة الخطيرة الشأن . وقد مدح الموظفين الإنجليز فى مصر وأثنى عليهم وقال : والأهم من ذلك أن روح التعصب قد زادت فى هذا القطر هذا العام ، ولم يقتصر عليه ، بل امتد إلى شمال أفريقيا أيضا . وإن الاعتداء على الضباط الإنجليز ماكان يحدث فى السنوات السابقة . وقد تلا الاعتداء على الضباط اعتداء على غيرهم من الأوروبيين ، وذلك يدل على ماانطوت عليه صدور القوم وربما اضطرتنا الحال إلى اتخاذ تدابير جديدة لصيانة الأوروبيين فى القطر المصرى . فإذا أضعف البرلمان سلطة الحكومة المصرية أو لاشاها كنتم فى موقف حرج ، لأنه إذا تغلبت احزاب التعصب على الحكومة المصرية اضطررنا إلى اتخاذ أشد التدابير ، وقد يمكن أن نضطر فى كل ساعة إلى اتخاذ تدابير غير دستورية نلجأ إليها فى بعض الأحيان » .

ولايخفى على القارىء المصرى مافى هذا الكلام من مغالطة وكذب وتضليل ، فلم تقع حوادث اعتداء على أحد من الأوروبيين .

* * *

● **آراء كرومر فى أحكام قضية دنشواى :**

قال « إننى موافق على ماأبداه المستر فندلى (القائم بأعمال كرومر أثناء غيابه فى إنجلترا) ولو بقيت فى مصر لسلكت سلوكه فى كل شىء . فقد جرت محاكمة المتهمين بكل نزاهة وعدل بواسطة محكمة منظمة، جميع أعضائها يتكلمون اللغة العربية التى كانت اللغة المستعملة فى أكثر أعمال المحكمة . وأرى أن الأحكام على صرامتها كانت عادلة وضرورية ، ولاأرى مايستدعى الملام فى كيفية تنفيذها » .

وفى هذا الحديث من الكذب والمغالطة مالا يخفى ، وسيكشف ذلك . . بعض الكتاب الأحرار من الإنجليز .

* * *

قالت المؤيد (١٧/١٠/١٩٠٦) مانصه :

« فى وادى النيل شعراء كثيرون ، ولكن الذين يذكروننا منهم بفحول شعراء العرب اجادة فى الأسلوب ، واحسانا فى اختيار المعانى ومهارة فى التلاعب بألباب السامعين قليلون . ومن هؤلاء بل من أفضلهم بلاغة فى النظم وبراعة فى الأسلوب وأجودهم اختيارا للمعانى الجزلة والألفاظ السهلة حضرة الشاعر الكبير حافظ أفندى إبراهيم وقد نظم قصيدة غراء على لسان مصر تستقبل بها اليوم جناب اللورد كرومر لدى عودته إليها من مصيفه بعد حادثة دنشواى، تحية وعتابا واستعطافا، فلعله معتب وعاطف . وهاهى القصيدة الجديرة بأن تسمى « قصيدة القرن العشرين » لأنها أسمى مانظم فيه حتى الآن ، وربما لاينظم أسمى منها فى بابها شعراء هذا العصر: قصر الدوبارة هل أتاك حديثنا ؟ . . فالشرق ريع له وضج المغرب ، ومنها : فى دنشواى وأنت عنا غائب ، لعب القضاء بنا وعز المهرب. حسبوا النفوس من الحمام بديلة . . فتسابقوا فى صيدهن وصوبوا » .

ولعل القارىء يسأل : وأين أحمد شوقى ؟ والجواب على ذلك أن شوقى كان ينطق بلسان الخديو فى ذلك الوقت ، ويبدو أن الخديو طلب منه أن يلتزم الصمت حتى تنجلى الأمور ، وقد التزم بذلك مدة سنة ، ثم نظم قصيدته التى مطلعها :

يادنشواى على رباك سلام	ذهبت بأنس ربوعك الأيام
شهداء حكمك فى البلاد تفرقوا	هيهات للشمل الشتيت نظام
مرت عليهم فى اللحود أهلة	ومضى عليهم فى السجون العام
ياليت شعرى فى البروج حمائم	أم فى البروج منية وحمام ؟

نيرون لو أدركت عهد كرومر لعرفت كيف تنفذ الأحكام
نوحى حمائم دنشواى وروعى شعبا بوادى النيل ليس ينام

إلخ . . . . وهى خير مما نظمه حافظ .

* * *

ظل مصطفى كامل باشا يثير الرأى العام فى أوروبا بصفة عامة وفى إنجلترا بصفة خاصة ضد كرومر وسياسته فى مصر، واعتقد اللورد أن الخديو عباس أعطى مصطفى كامل باشا عشرين ألف جنيه مساعدة له على مقاومة الإنجليز . قالت المؤيد [1] « نشرت التيمس مقالة تتهم الخديو بأنه مابرح يظهر عداء شخصيا للاحتلال العسكرى فى مصر ، والسلطة الإدارية الإنجليزية أيضا التى تجرى على مارسمه اللورد كرومر . وفى المقالة المذكورة اتهم الخديو أيضا بأنه أعطى مصطفى باشا كامل صاحب جريدة « اللواء » مبلغ عشرين ألف جنيه مساعدة له على مقاومة الإنجليز فى وضع مصر تحت حمايتهم ، وتنشيطا له على المطالبة باستبدال الجنود الإنجليز بجنود عثمانية تحت رعاية السلطان رأسا بصفته رئيس المسلمين وصاحب السيادة الشرعى على مصر .

وختمت التيمس مقالتها بتوجيه النصيحة للحكومة الإنجليزية أن تقوم بعمل عاجل لرد عباس الثانى إلى هداه ، وأن تفهمه صراحة أن معارضته فى المستقبل لحمايتنا على مايرسمه اللورد كرومر قد تجعل بقاءه على عرش الإمارة فى خطر الزوال » .

قال محرر المؤيد « ولاأقدر أن أذكر نص الكلمات الواردة فى التلغراف المذكور إلا أننى أقول عن أعظم ثقة إن ماتقدم كان خلاصة هذا التلغراف » .

وعلى أثر وصول هذه الأخبار توجه كرومر إلى عباس ليسأله إذا كان حقيقة أعطى مصطفى باشا كامل هذا المبلغ من المال .

---

(١) فى (١٩٠٦/١٢/٤).

فصرح الخديو تصريحا أكيدا بأنه لم يفعل شيئا مما اتهمته التيمس بفعله وأنه لم يساعد اللواء أو صاحبه بأى مبلغ من المال ، لامباشرة ، ولا بالواسطة وأن الذى يعلمه أنه لايوجد واحد من العائلة الخديوية كان واسطة لتقديم مساعدات مالية تمكن بواسطتها اللواء من الظهور أو البقاء .

واكتشف الإنجليز أن عباس لم يكن فى جانبهم فى موضوع طابا (لأن الخديو لم يفعل كل ماأراد الاحتلال اشتدادا فى القول وتهديدا للباب العالى أيام احتلاله طابا وكانوا يريدون أن يكون الاحتكاك فى موضوع طابا بين السلطان والخديو مباشرة ، لا بين الدولتين ، لأن هذا الاحتكاك العنيف الذى ظهر من ناحية إنجلترا قد نبه ضدها انتقاد المسلمين كلهم فى جميع أطراف[1] المسكونة .

ولم يرضهم أن يتخلف الخديو عن الوقوف إلى جانب كرومر يوم عرض جيش الاحتلال بمناسبة عيد ميلاد ملك الإنجليز ، وكان الوقت وقت صيام ، فلم يستطع الخديو الحضور . ولم يرضهم ألا يكون مقرظا لأحكام دنشواى حتى يكون لتقريظه دوى يسمع فيشفع للملومين فيها . ثم لم يرضهم فوق كل هذا أن تكون فى مصر صحافة تتكلم وسموه لايكلف نفسه بالمراقبة عليها فيأمرها كلما تكلمت ضد الاحتلال أن تسكت ، وإن كان هو لايملك أن يسكتها إذا تكلمت ضده .

* * *

● اقتراح للجمعية العمومية :

اجتمعت الجمعية العمومية فى (١٩٠٧/٢/٢٨) وطلبت من الحكومة أن تعطيها هى ومجلس شورى القوانين سلطة تخولها حق المراقبة على مالية مصر وإدارتها العمومية ، ريثما يتم إجراء إنشاء مجالس نيابية ، فتصدت صحيفة التيمس للجمعية بمقال عنيف نشرت ترجمته « المؤيد »[2] وهذا نصه :

---

(١) المؤيد فى (١٩٠٦/١٢/٤).

(٢) (١٩٠٧/٣/١٢).

« مازالت الجمعية العمومية المصرية منهمكة منذ انعقادها ، تقدم البراهين الجديدة على ضعفها السياسى ، فقد انقضى يوم السبت الماضى فى تلاوة نحو مائة اقتراح ، كان أكثرها مما لا يمكن قبوله على الإطلاق . وفى آخر جلسة طالبوا بالموافقة على بعض تلك الاقتراحات . ونحن نقصر بحثنا اليوم على أعظم تلك الاقتراحات شأنا ، وأوفرها أهمية ، وهو التماسهم أن يمنحوا مجالس نيابية كاملة بأسرع مايمكن . والظاهر أنهم يعترفون بتعذر تحقيق هذا الإصلاح الأخير فى الحال ، لذلك ألحت الجمعية العمومية على الحكومة أن تعطيها ومجلس شورى القوانين سلطة تخولهما حق المراقبة على مالية مصر وإدارتها العمومية ريثما يتم إجراء ماطلبته من إنشاء مجالس نيابية » .

« هذه الاقتراحات فى حد نفسها قد تستحق الالتفات أو البحث ، ولكن وجه الأهمية فيها ، هو أنها دليل على عبودية الأعضاء الذين صادقوا عليها ، وبرهان على تهور الذين اقترحوها وعدائهم للمراقبة الإنجليزية » .

« لو منحناهم مايطلبون ، ماذا تكون نتيجة عملنا هذا على العمل الإدارى العجيب ، على الإصلاح المالى الذى أنجزناه فى مصر ؟؟ » .

« إن مجرد إلقاء هذا السؤال يكفى للدلالة على سخافة الطلب » .

« على أن أسوأ ماجاء فى هذه الحركة ، هو الاعتقاد بأن الخديو يؤيدها . إن عباس الثانى قد أظهر على الدوام عدم تبصر فى عناده ، ونفرته من القيود التى اضطر الاحتلال إلى تقييده بها . وإظهار مثل هذه الحدة قد يؤدى ـ لسوء الحظ . . إلى شىء من الضرر ، ويوقع عددا معلوما من الذين استعملهم آلة لمقاصده فى تعب » .

« أما ماكان متعلقا بشخصه فلا يمكن أن ينتج إلا فشلا وإذ لالا ، فإنه منذ ارتقى مسند الخديوية لم يفعل إلا مايدل على أنه يضر بمصر إذا منح زيادة فى سلطته ، مع أنه قد يحصل على نفوذ عظيم ، ويتمتع به إذا وافق هذه البلاد وأخلص لها ، ولكنه إنما يجر على نفسه التعاسة بدس الدسائس الخفية ضدنا . وأملنا أن الفشل يكون نصيب مايحاولونه الآن من استمالة المتطرفين الإنجليز إلى

مظاهرات الحزب الوطنى المصرى ، فإن أشدهم عنادا وأكثرهم تهيجا ؛ لهم من الإدراك مايمنعهم من أن يحلموا بتعطيل أو ملاشاة عمل اللورد كرومر وتسليم مصر إلى حزب جاهر باعتقاده أن غرف التجارة فى أوروبا هى التى تعين أسعار المأكولات » .

علقت المؤيد على هذا المقال بما نصه « هذه هى مقالة التيمس الافتتاحية ، وفيها من الاعتداء على مقام الجناب العالى ، بلا داع ولاسبب حقيقى ، مايفهم المصريين مقدار سوءنية الإنجليز ضد مصر والمصريين ، وضد الخديو نفسه . على أننا نفهم أن الغرض من هذا التحرش المسىء هو التأثير على قراء التيمس فى لندرة حتى يعتقدوا أن الشعور الوطنى العام الموجود فى مصر ليس إلا صناعيا ، وأثرا للأوامر الخديوية » .

وفى حديث لعباس مع مراسل صحيفة الطان :

« أنا أحب بلادى حبا صحيحا كما يعرف كل مصرى كيف يجب أن يحبها ، وتعلقنا بهذه الوطن عظيم ، فهو وطننا الخاص وفيه خيرنا وله كل محبتنا ، ونكره أن نموت فى وطن آخر سواه » .

ثم تكلم عن التهمة الموجهة إليه ، وزعمهم أنه يريد أن يوجد لنفسه سلطة شخصية ليستعملها على النمط الشرقى ، فدفع تلك التهمة بقوله : « إننى تعلمت وأدركت بواسطة تهذيبى الأوروبى أنه لابد من اتحاد الأمة مع ملكها فى العمل لمصلحة البلاد ، وحسن إدارتها . أما الحكومة الاستبدادية فإنها عمل شاق ، لاأقوى على احتماله » .

* * *

فى هذه الأثناء كان مصطفى كامل باشا قد نجح فى تأليب الرأى العام فى إنجلترا ضد سياسة كرومر فى مصر . فكتب الكاتب الكبير برنارد شو مقالا جاء فيه : « لم تعرض قضية رجال دنشواى على محكمين . ثم إن الدفاع كان ناقصا حتى لم يكن دفاعا . جاءوا للدفاع عنهم بمحامين لهم من المكانة مايردعهم عن تكدير صفو الاحتلال ، وأمروهم أن يدافعوا عن المتهمين ، فبدلا من الدفاع

عن القوم تحولوا إلى إطراء الاحتلال ، وذكر حسناته ، كأنه نعمة فائقة هبطت على وطنهم من السماء . ثم التمسوا الرأفة بموكليهم ، وقالوا إنهم فى الحقيقة قد ارتكبوا ذنبا أجمعت الأمة المصرية على استنكاره واستهجانه . ثم قالوا : إن الرحمة فوق العدل . فلما أصدرت المحكمة حكمها قالت : إن المحامين دافعوا دفاعا كاملا » .

وقال برناردشو: «كتب المستر فندلى [1] إلى السير جراى يشكو من جور أهل دنشواى ، واعتداءاتهم الفظيع على الضباط ، ومن الصحافة الوطنية إنها أعرضت عن الحقائق ، وأنها كاذبة فى دفاعها حتى ظهر أن الأموال تدفع لها بكثرة . وكيف كان الحال ، فإن الإنجليزى الذى يرضى ببقاء عبدالنبى وجاره الذى لم يتجاوز العشرين من عمره فى عذاب الأشغال الشاقة مدى حياتها ، ويفاخر بمقدرته على هذا التعذيب ؛ مثل هذا الإنجليزى لايليق به أن يدعى أنه خليق بتولى الأحكام سواء فى بلادى أو فى بلاده » .

* * *

نتج عن الحملة العنيفة التى شنتها بعض الصحف الإنجليزية ضد كرومر أن صدر أمر بإعفائه من وظيفته ، وإن أشاع بعض الناس أنه طلب إعفاءه لسوء صحته .

وفى يوم (١٩٠٨/١/٧) صدر الأمر العالى بالعفو عن المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة ، وهم تسعة أشخاص ، وهذه أسماؤهم : محمد عبدالنبى المؤذن ، أحمد عبدالعال محفوظ ، أحمد السيسى ، محمد على سمك ، عبده البقلى ، على على شعلان ، محمد مصطفى محفوظ ، رسلان السيد على ، العيسوى محمد أحمد محفوظ .

---

(١) كان يقوم مقام كرومر أثناء غيابه.

وهذه صورة الأمر العالى :

رئيس مجلس النظار :

بما لنا من سجايا الرأفة والشفقة ، وبعد أخذ رأى ناظر الحقانية ، قد وافق إرادتنا العفو عن التسعة أشخاص المبينة اسماؤهم بهذا من باقى مدة العقوبات المحكوم بها عليهم فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٦ من المحكمة المخصوصة التى شكلت بموجب الأمر العالى الصادر فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٩٥ ، وأصدرنا أمرنا هذا لعطوفتكم للعمل بمقتضاه .

إمضاء عباس حلمى

وقد أنزلتهم الحكومة فى باخرة خاصة ومعهم أحد ضباط الشرطة فأوصلهم إلى بلدهم .

وقد علقت بعض الصحف الإنجليزية على العفو عن مسجونى دنشواى ، فقال مكاتب التيمس فى القاهرة « والأمل أن هذا العفو ، لايسىء تقديره إلا عدد قليل من المتطرفين الذين تقلص نفوذهم كثيرا فى العهد الأخير » .

وقالت صحيفة « الستار » نهنىء السير غراى خاصة والحكومة الإنجليزية على العموم إذ تقرر العفو عن مسجونى دنشواى . ومن شأن هذا العفو ، أن يسهل للأحرار التمتع بطعام عيدالميلاد وهم لايشعرون بشىء من الأسف والندم على ماأصاب هؤلاء المنكوبين فى حادثة هى بدون ريب خطأ فاضح ، فى تنفيذ العدل والإنصاف ، لكن مامضى فات ولاحيلة لنا فى إحياء رجال شنقوا على عجل ، لاباعث له إلا الحدة بعد محاكمة لاصفة لها إلا الاقتصاص والانتقام . على أن فى وسعنا أن ننصف الأحياء ، ونعيد علاقاتنا مع المصريين إلى طور الإنسانية والتعقل . ولحسن الحظ قد تلاشى الآن الاندفاع الفجائى وراء القهر والإرغام ، وعادت الحكومة الإنجليزية إلى حالتها الفضلى من أصالة الرأى وسكون الخاطر . ولاريب أنه لم يزعج عموم الأحرار ، ويحملهم على الاستياء الشديد فى تاريخ الحكومة الحاضرة مثل قتل الذين قتلوا فى حادثة

دنشواى ، فإن أشد الناس إخلاصا للحزب الحر عجز عن الدفاع عن حزبه » .

وقالت الديلى نيوز « ومن غرائب هذا الحكم ، أنهم أصدروا الأوامر قاضية بمنع صيد الحمام بعد حادثة دنشواى ، وفى هذا اعتراف أن الحكم كان جائرا » .

وفى وسط هذه الآلام والأحزان جاءت وفاة الزعيم الشاب مصطفى كامل باشا فى العاشر من فبراير سنة ١٩٠٨ ، فعم الحزن الشديد جميع جهات القطر .

وكان من الطبيعى بعد حملات الصحف البريطانية على الأحكام الجائرة فى قضية دنشواى ألا يبقى كرومر فى منصبه فتقرر إعفاؤه .

أما بعد فإذا كنا لانجد مبررا لسلوك الذين اشتركوا فى مأساة دنشواى أمثال بطرس باشا غالى وأحمد فتحى زغلول فمن باب أولى لانجد مبررا لسلوك الحاكم الوطنى جمال عبدالناصر حسين الذى أعدم خمسة أبرياء فى جريمة ظهر أنها ملفقة . كما أعدم سنة ١٩٥٤ خمسة آخرين ، هذا غير من ماتوا تحت التعذيب ودفنوا سرا فى صحراء العباسية فالظلم هو الظلم سواء كان صادرا من أجنبى أو وطنى .

* * *

أراد كرومر أن يخفف من سخط الأمة وحزنها فأشار بتعيين سعد زغلول ناظرا للمعارف فى (١٩٠٦/١١/٢٨) ثم رأى أن يعتمد على أبناء الأغنياء الموالين للإنجليز فى وظائف مديرين للأقاليم ، وتم ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٠٦ .

ولما أنشأ مصطفى كامل باشا الحزب الوطنى ، أوعز كرومر لبعض الموالين للإنجليز بأن يؤلفوا حزبا ينازع الحزب الوطنى . فاجتمع فى منزل محمود سليمان باشا وكيل مجلس الشورى نحو ستين من سراة مصر نذكر منهم عمر بك

سلطان ، وعبدالرحيم الدمرداش ، وإسماعيل أباظة باشا وحسن باشا عبدالرازق ، واتفقوا على تأليف حزب الأمة وإصدار « الجريدة » لتكون لسانا لهذا الحزب ، وتعين أحمد لطفى السيد رئيسا لتحريرها ومن برنامج حزب الأمة السعى للحصول على الاستقلال النوعى .

ثم الف الشيخ على يوسف حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية . قال حافظ عوض المتكلم بلسان هذا الحزب « أما نحن فلا نطلب شيئا بحدة ، ولاندعو إلى الثورة » ومن مبادئه تأييد السلطة الخديوية والاعتماد على وعود إنجلترا عند احتلالها لمصر .

كما الف محمد وحيد الحزب الوطنى الحر وبعث رسالة إلى السير جراى وزير خارجية بريطانيا جاء فيها « إننا راضون تمام الرضا عن الاحتلال ومعترفون تمام الاعتراف بفوائده التى نقابلها بالشكر ، ونرى من مصلحتنا أن نعتمد على الدولة المحتلة العادلة التى تعمل دائما لخير القطر » .

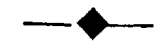
ثم الف أخنوخ فانوس رئيس الطائفة الإنجيلية « الحزب المصرى » فى (١٩٠٨/٩/١٢) ومن مبادئه ربط مصر ببريطانيا بمعاهدة حماية .

* * *

وفى شهر فبراير سنة ١٩٠٨ جرت مناقشة فى مجلس البرلمان الإنجليزى فقال أحد النواب :

« أذكروا أيها السادة أننا مادخلنا مصر لفائدة المصريين ، وإنما دخلنا لاستيفاء قيمة السندات « ضحك » إن بعض النواب يضحكون ، فلعلهم كان لديهم شىء من تلك السندات، فقد كانت تعد بالملايين وقد أخذ أكثر من نصفها اختلاسا وسرقة من الأمة المصرية . ولاأرى أننا قمنا بعمل نافع فى مصر إلا من هذا القبيل : ومآل عملنا هو أننا نهبنا الأمة المصرية ، وأخذنا منها حقها . والخلاصة أننا قضينا فى مصر ٢٥ سنة ختمناها بحادثة دنشواى ، وهى الحادثة الهمجية التى جرَّت العار الأبدى على اللورد كرومر وإنجلترا » .

« أما نحن فقد دخلنا مصر ، ولاحق لنا على الإطلاق إلا كوننا أقوى من أهلها . ثم لم ننفع مصر ولم نساعدها فى السير إلى الحكم الذاتى ، بل تولينا أمورها على طريقة حكومة دونن ستريت ، وهى طريقة عرفناها مقرونة بالفشل فى كل مشروعاتها منذ مائة عام إلى الآن حتى فى كندا بالذات حيث يذكرونها بالاحتقار » .



الفصل السادس عشر

رحيل كرومر

أعلن فجأة استعفاء لورد كرومر فى (١٢ أبريل سنة ١٩٠٧) وكان لإذاعة هذا النبأ وقع عظيم ودوىّ شديد فى طول البلاد وعرضها . وقد قوبل بالفرح والابتهاج فى الدوائر الوطنية ، وبالحزن والامتعاض فى الدوائر الموالية للاحتلال ، المنتفعة بوجود الإنجليز .

وحالما سمع الخديو بهذا النبأ توجه فى موكب حافل إلى دار الوكالة البريطانية لوداع العميد ، كما توجه شيخ الجامع الأزهر ، وعدد كبير من الأمراء والنظار ، وفى مقدمتهم رئيسهم مصطفى باشا فهمى .

وقد أقيمت حفلة فى دار الأوبرا لوداع كرومر مساء (١٩٠٧/٥/٤) تحت رياسة الأمير حسين كامل (السلطان فيما بعد) وألقى رئيس النظار مصطفى فهمى باشا خطبة باللغة الفرنسية ، هذه ترجمتها نقلا عن المقطم :

ياجناب اللورد :

بلسان الحكومة وبلسان السواد الأعظم من الأمة المصرية أبدى لجنابكم شعائر الأسف الأكيد على مفارقتكم هذه الديار . أسف تتزايد شدته على الخصوص لعلمنا أن الباعث الذى أوجب هذا الرحيل هو اعتلال صحتكم التى ضحيتموها باحتمال المشاق ومواصلة الاتعاب فى سبيل القيام بما فرضه عليكم حبكم لهذه البلاد ، وتفانيكم فى المساعدة على توطيد قواعد الثروة فيها بلا ملل ولا انقطاع عن العمل .

ولم تنس مصر أن حسن الحال الذى وصلت إليه ، والذى استوجب الإعجاب العام هو نتيجة إرشاداتكم السديدة ومؤازرتكم الأكيدة .

نعم إن التـاريخ خير كفيل بتسجيل ماأحـرزتـه من أسبـاب التقـدم والارتقاء ، وبتقدير هذه المآثر قدرها من الإكبار والإجلال ، ولكن لى كلمة أقـولهـا الآن بوجـه الإجمال ، وهى أن الفلاح المصرى قد جنى ثمرات هذا الإصلاح وأحسّ بنعمته (تصفيق حاد) .

هذا العمل المجيد سيخلد اسمكم الكريم ، ويدعو مصر اليوم ـ كما أنه يدعوها فى مستقبل الأيام إلى الاعتراف لكم بهذا الجميل .

وفى هذا المقـام أعـرب أيضـا عن أسفنا لمفـارقـة اللادى كرومر التى استـأسرت قلوب البـائسـين بحنـانها وإحسـانها ، وخففت مصابهم بحسن مواساتها ، فاستحقت بهذا الصنيع شكر الخاص والعام « تصفيق شديد » .

إنكم ياجناب اللورد قد أخلصتم لمصر الود ، وجعلتم أجمل سنى حياتكم وقفا على خدمتها ، فصرنا على يقين تام بأنكم ستوالوننا بعنايتكم على الدوام بما لنا على ذلك من الشواهد العديدة .

ولاغـرو إذا اغتنمنـا هذه الفرصة لنعرب لكم فيها عن شدة تعلقنا بكم ولنقول إننا لانزال نعتبركم كواحد منا (استحسان) .

* * *

ثم ألقى كرومر خطبة نورد ترجمة لبعض فقرات منها نقلا عن المقطم :

« إنى لاأفارق هذا القطر ـ أيها السادة ـ لأسباب سياسية (تصفيق حاد طويل) وإنما أفارقه لأن يد الدهر ابتدأت تثقل على .

ثم أثنى على مسـتر فنـدلى الذى كان ينوب عنه مدة غيابه فى السنوات الأخيرة . ثم أثنى ثناء عاطرا على الخديو محمد توفيق باشا (تصفيق) وقال إن توفيق باشـا كان يعـرف بلاده حق المعـرفـة . وكان شبه حلقة الاتصال بين المصلحـين والشعب المصرى . . فالتاريخ يكون ظالما ، لاعادلا إن لم يجعل لتوفيق باشا مقاما ذا شأن بين الغابرين من الملوك » .

وهناك شخص آخر من عظماء الزمن الماضى وهو نوبار باشا . وأذكر أيضا - اسم رجل آخر من أرباب السياسة ، وأنا مسرور بمشاهدته الآن بيننا ، وهو رياض باشا » .

وقال عن مصطفى فهمى باشا :

« إنه من أعظم الذين التقيت بهم فى حياتى لطفا ، وأكرمهم أخلاقا ، وأحسنهم مناقب . امتاز بتمام الإخلاص والاستقامة والحرية والصدق فى كل عمل من أعمال حياته . إنه خدم أهل بلاده أجل الخدم ، ولكن بطريقته المعهودة من السكينة والهدوء ، والابتعاد عن التعرض لغيره ، والدخول فيما لايعنيه » .

* * *

وقال عن سعد باشا زغلول (وكان عين ناظرا للمعارف (٢٨/١٠/١٩٠٦) : « وأذكر أخيرا - أيها السادة - اسم رجل لم أشتغل معه إلا من عهد قريب لكن معاشرتى القصيرة له قد علمتنى أن أحترمه احتراما عظيما . وإن أصاب ظنى أو لم يخطىء كثيرا فسيكون أمام ناظر المعارف الجديد سعادة سعد باشا زغلول مستقبل عظيم للمنفعة العمومية (تصفيق حاد طويل) لأنه حائز لجميع الصفات اللازمة لخدمة بلاده ، فهو صادق ، مستقيم كفء، مقتدر شجاع فيما هو مقتنع به . وقد احتمل الطعن والذم من كثيرين دونه فضلا بمراحل من أبناء وطنه . فهذه صفات سامية فالواجب أن صاحبها يتقدم كثيرا .

* * *

وكيف لم ترتق مصر أدبيا اليوم ؟ هل الحكم فيها للكرباج وحده كما كان فى الأيام الغابرة ؟ هل السخرة (العونة) باقية فيها ولم تطو الأيام عليها ؟ هل

---

(١) مات كرومر سنة ١٩١٦.

(٢) مات مصطفى فهمى باشا سنة ١٩١٤.

لعنة الرق لاتزال حالّة عليها ولم تزل عنها ؟ أليس كل شخص فيها من الأمير إلى الصعلوك الحقير سواء أمام القانون ؟ ألم ينشط الناس فيها إلى السعى والكسب ؟ أليس أصغر الناس فيها يجنون اليوم ثمار سعيهم ويتمتعون بما يحصلونه بعرق جبينهم ؟ أليس من الحقائق المقررة أن العدالة لاتشرى وتباع اليوم وأن كل إنسان حر ، بل ربما ظن قوم أنه حر أكثر مما يجب أن يكون فى المجاهرة بآرائه ، والتعبير عما فى ضميره ، وأن سلطان البخشيش قد ثل عرشه ، وعزل عن مقاماته العليا فى الحكومة ، ولم يبق له أثر إلا فى أخرياتها وضواحيها ؟ وأن ماء النيل الذى يحيى الأراضى ويأتيها بالخصب يوزع على الأمير الخطير والفلاح الحقير بالقسط والعدل ؟

إن ماهو كائن الآن لم يكن كذلك طول الزمان ، بل لإسماعيل باشا ـ رحمه الله ـ طرق عنيفة فى معاملة الذين لايطأطئون الرءوس أمامه ، ولايعنون لهيبته » .

ثم قال : « إن الاحتلال البريطانى يدوم إلى ماشاء الله ، وقد قالت لنا حكومة جلالة الملك ذلك رسميا . وثانيا هى أنه مادام الاحتلال باقيا فالحكومة البريطانية تكون بالضرورة مسئولة عن الخطة التى تجرى عليها الإدارة المصرية ، لاتفصيلا ، بل إجمالا . ولايكن عند أحد أقل ريب فى هذه الحقيقة الثانية . والنتيجة التى أستنتجها من هاتين المقدمتين هى أن نظام الحكومة الحالى دائم رغما عما يعتريه من العيوب والشواذ الكثيرة التى لايعرفها أحد أكثر منى . وأظن أنه ليس فى الناس من هو أقدر على ضمان الدوام لهذا النظام من جناب السير ألدن غورست خَلَفى المقتدر البارع » .

« إن هذه الحركة الكاذبة المفتعلة لإنشاء مجالس نيابية سريعا لاتعامل إلا بما تستحق . وإن سألتمونى ـ أيها السادة ـ عما تستحق قلت لكم إنها لاتستحق شيئا » .

* * *

إن هذه الخطبة هى التى دفعت أحمد شوقى إلى أن ينظم قصيدته التى مطلعها :

أيـامكم أم عهـد إسـماعيـلا — أم أنت فرعون يسوس النيلا ؟
أم حاكم فى أرض مصر بأمـره — لاسـائـلا فيهـا ولامسئـولا ؟

ومنها يذكر الحفلة التى أقيمت فى دار الأوبرا :

فى ملعب للمضحكات مشيـد — مثلت فيـه المبكيـات فصـولا ؟
شهد الحسين عليه لعن أصوله — وتـصـدر الأعمى به تطفيـلا
جبن أقـل وحط من قدريهـما — والمـرء إن يجبـن يعش مرذولا

والحقيقة أن كرومر لم يقل عن إسماعيل إلا حقا وصدقا ، وإن دفاع شوقى عن إسماعيل لاقيمة له فى نظر التاريخ . أما الأعمى فهو الشيخ عبدالكريم سلمان من شيوخ الأزهر ، وكان مواليا للإنجليز .

ومنها :

لما رحلت عن البـلاد تشهـدت — فكـأنـك الـداء العيـاء رحيـلا

ولنقف عند كلام كرومر عن سعد باشا زغلول زوج بنت مصطفى باشا فهمى المعروف بخضوعه المطلق لإرادة المحتلين ، وشقيق أحمد فتحى زغلول قاضى دنشـواى الـذى رقى وكيلا لنـظارة الحقـانية مكـافأة له لتنفيذ رغبات المحتلين . هل الشجاعة وحدها هى التى زكت سعدا عند كرومر ؟ لقد كان الشجعان كثيرين . ألم يكن عباس نفسه شجاعا ؟ فلماذا هددوه بالخلع عن العرش مرارا ؟ الحقيقة أنى لست مقتنعا بأن الشجاعة وحدها أو الإخلاص للوطن وحده هو الذى جعل كرومر يخص سعدا دون غيره من النظار الحاضرين فى الحفل بهذا المدح العظيم والثناء الجزيل . أهى مجاملة لمصطفى فهمى باشا أم مجاملة لأحمد فتحى زغلول قاضى دنشواى الذى يقول فيه شوقى مخاطبا كرومر .

أم من ضيائنك القضاء بمصر — وليت قاضى د نشـواى وكيـلا

إن مصطفى باشا فهمي كانت تتقدم به السن ، وكان كرومر يشعر في قرارة نفسه بأن تغييرا قادم إن لم يكن اليوم فغدا . وكان خَلَفه السير ألدن غورست حاضرا في هذه الحفلة فكأنه أراد أن يترك انطباعا عند خلفه بأنه من الممكن أن يرأس النظارة القادمة سعد زغلول باشا لأن كرومر زكاه ، وكما اختاره ناظرا للمعارف ، فإنه يقدمه بهذه الصفات التي تؤهله لرياسة النظار .

الباب الثانى

سياسة الوفاق

الفصل الأول : تغيير فى الأسلوب
الفصل الثانى : النظارة البطرسية
الفصل الثالث : الجناية الكبرى ـ نظارة محمد سعيد باشا

الفصل الأول

تغيير فى الأسلوب

رأت إنجلترا أن تعمل على تخفيف سخط المصريين الذى أخذ يتزايد يوما بعد يوم ، بفعل الحركة الوطنية التى كان يقودها الزعيم الشاب مصطفى كامل باشا ، فأرسلت أحد رجالها المحنكين المشهورين ، وهو مستر أدوارد ديسى الذى قضى ثلاثة أرباع عمره كاتبا فى الصحف والمجلات ، ومؤلفا فى المسائل السياسية ، وأشهر كتبه « تاريخ الخديوية المصرية » الذى يوضع فى صف كتاب ملنر « إنجلترا فى مصر » إن لم يكن أعلى منه لبلاغته ، وسمو أسلوبه وحرية آرائه . وقد بلغ مستر ديسى شهرة واسعة بمقالاته العديدة عن القطر المصرى . وقد جاء إلى مصر فى مايو سنة ١٩٠٦ وأمضى بها مدة من الزمن وكتب عن هذه الزيارة تقريرا رفعه إلى حكومة بلاده ، نصحها فيه بأن تسلك فى مصر الطريقة المتبعة فى الولايات الهندية المستقلة ، أى أنه يوجد فيها مقيم إنجليزى عام ، وتترك إدارة الأحكام فى أيدى الوطنيين أهل البلاد .

وقد أخذت الحكومة البريطانية بهذه النصيحة على سبيل التجربة فعينت السيرألدن غورست معتمدا لها فى مصر ، ورسمت له الطريقة التى يعمل بها .

وكان غورست قد جاء إلى مصر سنة ١٨٨١ ، أى قبل الاحتلال ، وعين سكرتيرا ثالثا للوكالة البريطانية فى القاهرة ، وفى سنة ١٨٩٠ انتظم فى خدمة الحكومة المصرية إذ عين مراقبا للأموال المقررة .

وفى أثناء ذلك ألف كتابه « القوانين العقارية فى الديار المصرية » باللغة العربية التى كان يتقنها قراءة وكتابة .

ثم جعل وكيلا للمالية سنة ١٨٩٢ خلفا للورد ملنر ، وبعد سنتين عين مستشارا للداخلية فى عهد نظارة نوبار باشا ، ثم أعيد إلى نظارة المالية مستشارا لها . ووفق حينئذ إلى إمضاء الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ وأعطى لقب سير ، ثم عين خلفا لكرومر .

وقد أظهر غورست للخديو عباس عظيم الرعاية والاحترام ، وأرخى العنان للنظار ، فمال الخديو إلى سياسة الوئام التى اقتضتها هذه الحالة الجديدة .

وتبع ذلك إقالة نظارة مصطفى فهمى باشا فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٨ وكانت قد تشكلت فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ عقب استقالة نظارة نوبار باشا .

وتألفت على أثر ذلك النظارة البطرسية من بطرس باشا غالى للرياسة وسعد زغلول باشا للمعارف ، وحسين رشدى باشا للحقانية ، ومحمد سعيد بك للداخلية ، وإسماعيل سرى باشا للأشغال العمومية والحربية ، وأحمد حشمت باشا للمالية .

وفجأة استدعى غورست كبار الموظفين الإنجليز إلى دار الوكالة البريطانية وألقى عليهم الوصايا والتعليمات ومضمونها هى زيادة السلطة للموظفين الوطنيين فى الحكومة ، وتذكير الموظفين الإنجليز أن الغرض من خدمتهم فى الحكومة المصرية هو أن يكونوا مرشدين ومشيرين للوطنيين ، لامتسلطين وسائدين عليهم .

ولما حلت سياسة الوفاق محل سياسة الشقاق انقلب شباب مصر على الخديو ، وغيروا خطتهم بالنسبة إليه ، وعدوا اتفاقه مع المحتلين خيانة ، وجعلت جرائد الحزب الوطنى تحمل على عباس حملات عنيفة ، متهمة إياه بممالأة الإنجليز على استعباد البلاد . فأثرت أقوال اللواء وغيره من الصحف تأثيرا عظيما فى نفوذ الخديو القديم ، وأصبح غير محبوب عند الشعب ففكر فى الذهاب لأداء فريضة الحج لعله يسترجع حب الناس له بهذا العمل الصالح . وفعلا حدث أن هرع الناس لاستقباله حين رجوعه من الأراضى المقدسة ، ولكن ذلك لم يمنع الشعب من الإلحاح بالمطالبة بالحياة النيابية السليمة .

وفد مصرى فى لندن :

فى شهر يوليو سنة ١٩٠٨ سافر وفد مصرى إلى لندن لمقابلة وزير خارجية بريطانيا . وكـان مؤلفـا من إسـماعيل أباظة. باشا رئيسا ، وعضوية حسين القصبجى بك ، ومحمد شريعى باشا ، وعبداللطيف بك الصوفانى ، وناشد بك حنـا ، ومحمـد بك سالم . ورفعوا مذكرة إلى وزير الخارجية مستر إدوارد جراى ، ومما جاء فيها :

نطلب من الحكـومـة الإنجليزية - بكل احترام - أن تشير على الحكومة المصرية بأن تتخذ الطرق والوسائط الضرورية بمنح الأمة المصرية حكومة نيابية ذات سلطة معينــة ، بمعنى أن لايكـون لها تأثـير على المسـائـل الخـارجية والامتيازات الأجنبية والدين العمومى والمعاهدات الدولية ، ولا على الامتيازات التى نالتها بعض الشركات . ولا على قانون التصفية .

وفى حالة الاحتياج إلى زمن لوضع وتنفيذ تلك الوسائط والنظامات نطلب بكـل إلحاح أوبصفة مؤقتة توسيع سلطة الهيئات التى يقال عنها هيئات نيابية الموجودة الآن .

وجاءت الأصوات من كل مكان ، من أعضاء مجلس الشورى ، ومن الجمعية العموميـة ، ومن أهل الرأى ورجال الفكر وكلها مجمعة على طلب الحكم النيابى ، وكلها متفقة على أن فساد نظام الحكم والخلل الذى أصاب الحياة العامة فى المجالات المختلفة لاعلاج له إلا إذا كانت الأمة تحكم نفسها بنفسها عن طريق حياة نيابية سليمة ، ولكن الإنجليز وقفوا فى وجه هذا التيار وقفة عناد وإصرار على حرمان الأمة من هذا الحق .

وقد صرح غورست لمندوب المقطم بقوله :

إن مصر حاصلة على دستـور الآن ، وأعنى به الدستور الذى يتضمنه قانونها النظامى الصادر سنة ١٨٨٣ ، فالأمة البريطانية مستعدة كل الاستعداد للسعى مع المصريين فى توسيع نطاق هذا الدستور تدريجا على قدر ماتسمح به درجة ارتقاء الأهالى فى العلم والمعرفة . أما إذا كان المقصود من هذه الصيحة

فى طلب الدستور إنشاء حكومة نيابية بإطلاق المعنى كما هو الحال فى إنجلترا وفى بلدان أخرى أوروبية فليس عندى على ذلك إلا جواب واحد ، وهو أن الشروط اللازمة لإدارة البلاد بموجب هذا النظام غير متوفرة الآن . والتفكير فى إدخال تغيير يحدث انقلابا كهذا الانقلاب ضرب من الحماقة والجنون .

وقد ظل هذا رأى الإنجليز فى طريقة الحكم . ثم جاء الحكام الوطنيون فحذوا حذو الإنجليز فيما يتعلق بالحكم النيابى . وها نحن بعد مرور ثمانين عاما من حديث غورست نسمع كلاما لايختلف عن كلام المعتمد البريطانى سنة ١٩٠٨ .

● ذكرى دنشواى :

فى يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٩ نشر الشيخ عبدالعزيز جاويش فى اللواء مقالا تحت العنوان المتقدم ، نسب فيه إلى بطرس باشا غالى أنه انتزع بقضائه أرواحا بريئة وقبضها بيده ، وقدمها قربانا إلى الجبار الظالم الغاصب القاهر . وإليه وإلى أحمد فتحى زغلول باشا أنهما استهوتهما الآمال واستغوتهما المناصب واسترهبتهما عظمة الاحتلال فأنطقهما بذلك الحكم الجائر الرغب فى الألقاب والمناصب ، وعوز النفس إلى الشعور بالواجب .

وإلى محمد بك يوسف أنه أجاب بعض سائليه عن تلك الخيانة الكبرى التى ارتكبها بإهماله الدفاع إذ قال : ماذا جرى ؟ فئة من خشاش الفلاحين اعتدوا على سادة البلاد وأصحابها فعوقبوا بما استحقوا .

وأن اللورد كرومر أوعز بما أوعز فعنت الوجوه ونسيت الذمم ، وأعوزت القلوب الرحمة . ثم قال عنهم جميعا إنهم أصبحوا يشق وجودهم على الأرض ، وصوتهم على المسامع ، وذكراهم على الصدور . ووصفهم بعد ذلك بالخيانة والنفاق والفساد والمروق ، وبيع البلاد والذمم ، وخسران الدنيا والآخرة . ودعا الناس فى آخر المقال إلى محاربتهم بالبغض ، ومعاملتهم بالحذر وسوء الظن .

---

(١) المقطم فى (٢٣/١٠/١٩٠٨).

وقـد حكمت المحكمـة على المتهم بالحبس البسيط مدة ثلاثـة شهور . واعتبرت المحكمة التهمة إهانة وليست قذفا .

كان من سوء حظ بطرس باشـا أن تولى رياسـة محكمة دنشواى إذ كان المفـروض أن يرأسها ناظر الحقانية ، ولكنه كان متغيبا فى أوروبا . كما أن مصـطفى فهمى باشـا يتحمـل جانبـا كبيرا من التبعة لأنه لم يحاول التدخل لتخفيف الحكم أو يستنكره ، والتزم الصمت التام كأن الأمر لايعنيه من قريب أو بعيد . وقد مر بنا إطراؤه العظيم لكرومر فى حفلة الوداع .

الفصل الثانى

النظارة البطرسية

توجه النظار ورئيسهم إلى مجلس شورى القوانين صباح السبت الخامس من ديسمبر سنة ١٩٠٨ وألقى بطرس باشا الخطبة الآتية : إن المادة السابعة والعشرين من القانون النظامى أجازت للنظار الحضور فى جلسات مجلس شورى القوانين والاشتراك فى مداولاته برأى شورى . ولما كان الغرض من ذلك هو أن يوجد دائما تفاهم بين هيئة الحكومة وبين أعضاء الشورى فى درس المشروعات التى تعرض عليهم ، فلهذا قد عزمت أنا ورفقائى على حضور جلسات المجلس كلما كان لديه مشروعات ذات بال .

وأتعشم أنه بهذه المشاركة تتقوى ثقة كل منا بالآخر ، وتزول إن شاء الله أسباب سوء التفاهم الذى كان يوجده دائما عدم تمكن حضراتكم من أخذ الإيضاحات التى ترون لزوم طلبها من النظار .

وفقنا الله تعالى لتنفيذ رغائب الحضرة الخديوية ، وهى سعادة البلاد وخيرها .

فأجاب إسماعيل أباظة شاكرا هذه العناية ، وممتدحا هذه الخطة . وتبعه حسن بكرى بك عضو مجلس الشورى عن مديرية قنا فألقى الخطبة الآتية :

ياصاحب العطوفة رئيس النظار ، وياأصحاب السعادة النظار .

اسمحوا لى أن أقول أن هذا الاجتماع سيكون فاتحة عصر جديد فى حياة هذا المجلس ، لأننا جميعا ـ بلاشك ـ نعتبر أن وجودكم بيننا اليوم هو مقدمة

للتضامن الذى يجب أن يكون بين نواب الأمة وبين رجال حكومتها ، ليكون التفاهم فى جميع المسائل التى تعرض من الحكومة أو تعرض منا لها سائدا ، لأن من القضايا المقررة أن كثيرا من الأمور التى تختلف فيها العقول فى وجهة النظر إليها يسهل حلها والتفاهم فيها إذا عرضت من أحد الجانبين البيانات والأسباب الداعية إلى وضعها بالصورة التى عرضت بها ، وفى ذلك توفير للوقت وإحكام العمل مالا يخفى على أحد .

وإن وزارة يكون فاتحة أعمالها هذا التقرب ، وهذه الرغبة فى التوفيق والخير العام ، لهى وزارة جديرة بما قوبلت به من جميع طبقات الأمة المصرية من الرضا والثناء ، فلا نزاع فى أن هذه الخطة ، خطة الاشتراك فى حضور جلسات المجلس من أدل الأعمال على سياسة وزارتنا الجديدة . وإننا نرجو أن يكون من وراء هذه الخطوة تقدير رغبات النواب الذين يمثلون الأمة فى جميع مصالحها ومطالبها الإصلاحية ، فكل سعى من هذا القبيل يعود فخره على الأمة بأسرها ، وفى مقدمتها وزراء البلاد أنفسهم . وعلينا بعد ذلك أن ندعو بطول بقاء سمو مولانا الخديو عباس حلمى الثانى ، الذى له الفضل الأول فى اختيار أعضاء هذه الوزارة العاملة المجدة الآخذة فى أسباب ترقية هذه البلاد .

فنسأل الحق ، سبحانه وتعالى ، أن يوفقنا جميعا لما فيه خير الأمة وسعادتها بالنجاح والفلاح ، إنه على كل شىء قدير .

● **مشروع مد امتياز شركة قناة السويس :**

دعت الحكومة الجمعية العمومية للانعقاد للنظر فى مد امتياز شركة قناة السويس ، فاجتمعت فى صباح الأربعاء التاسع من فبراير سنة ١٩١٠ برياسة الأمير حسين كامل .

وافتتح الخديو عباس دور انعقاد الجمعية بخطاب جاء فيه :

دعوتكم لأخذ رأيكم فى اتفاق يراد عقده مع شركة قناة السويس ، فإن هذه الشركة قد عرضت على حكومتنا منذ سنة امتداد أجل امتيازها . وبعد المخابرات الطويلة أمكن الوصول إلى المشروع المطروح أمامكم . .

وقد علمتم أن حكومتنا مجمعة الرأى على قبوله إذا رضيت الشركة بالتعديلات التى سبق تبليغها لحضراتكم . فالغرض إذن من اجتماعكم هو للبحث فيها إذا كان من مصلحتنا مد أجل الامتياز إلى أربعين سنة على شرط اقتسام الأرباح فى هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة وفى مقابل إعطاء الشركة نصف الأرباح عن المدة الجديدة تدفع للخزينة المصرية مبالغ موزعة على الستين سنة تقريبا الباقية من مدة الامتياز الحالى . وقد قدر هذه القيمة بعد البحث الدقيق أشخاص من ذوى الخبرة الواسعة فى الشئون المالية ، وهم يرون أنه إذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة تكون الفائدة التى تنالها مصر موجبة لتمام الرضا . وإن ذلك غاية مايصح طلبه الآن من الشركة .

ولايخفاكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التى يقضى القانون النظامى بأخذ رأى الجمعية العمومية فيها ، ولكن نظرا لأهميتها الاستثنائية بالنسبة إلى الجيل الحاضر والأجيال الآتية قرر مجلس النظار أن لايبت فيها رأيا قبل أن يعلم إن كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز .

ونظار حكومتنا مستعدون لإعطائكم كل ماترونه لازما فى هذه المسألة من البيانات والإيضاحات . ونحن واثقون ، أن كل واحد منكم يشعر بالمسئولية التى يتحملها أمام بلاده ، عند نظره هذا المشروع المهم ، والله نسأل أن يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد .

* * *

وحينما توجه الأعضاء إلى قصر عابدين لشكر الخديو على افتتاح دورة الجمعية العمومية قال لهم :

« إن المشروع المعروض عليكم الآن مهم جدا فافحصوه بما يجب من التأنى والروية والرزانة والإمعان ، لأنه يختص بمصلحة الأمة المصرية وهو آخر مايصح طلبه من الشركة وآخر مايمكن الحصول عليه منها . فإذا وجدتم فيه نفعا للأمة فلا تفرطوا بهذا النفع ولاتحرموا الأمة منه . وإذا رأيتم ضررا فاتقوا الضرر واعملوا بالصدق والإخلاص على خدمة أمتكم ، وقدروا المسئولية الملقاة

عليكم ، واعلموا أن هذه المسألة لاتتطلع إلى قراركم فيها حكومة واحدة ، بل الدُول كلها ، ولاشركة واحدة ، بل شركات أوروبا كلها . فأظهروا بتعقلكم واعتدالكم أنكم أهل للثقة التى وضعت بكم ، وأنكم لاتنظرون فى قراركم إلا مصلحة الأمة والبلاد » .

ويفهم من حديث الخديو أن رأى الجمعية وإن يكن استشاريا إلا أنه فى هذا الموضوع الحيوى له قيمته وخطره ، ولاسيما أن الأمة أجمعت على رفضه .

وانعقدت الجمعية بعد ظهر يوم الخميس ١٠ فبراير سنة ١٩١٠ فاقترح أحد الأعضاء تشكيل لجنة من ١٨ أو ١٩ عضوا لفحص المشروع وإبداء الرأى فيه .

وبعد أن وافقت الجمعية العمومية على هذا الاقتراح وقف إسماعيل أباظة باشا وقال : نريد أن نعلم قبل الانصراف إذا كان رأى الجمعية العمومية فى مسألة مد امتياز القناة استشاريا أو قطعيا .

بطرس باشا غالى : هذا سؤال لا محل له بعد النطق الخديوى ، فإن الجناب العالى افتتح الجمعية بنطق سام ، وهو كاف لفهم المراد منه ، وليس لدى الحكومة شىء آخر تضيفه على هذا البيان .

عبداللطيف بك الصوفانى : خطبة الجناب العالى ليست حائزة على الصراحة التامة ، فالجمعية تريد أن تعلم من الحكومة : هل لقرارها قيمة أو لاقيمة له ؟ وهل حكمها محترم أو غير محترم ؟

رئيس الجمعية « الأمير حسين كامل » هذا هو جواب رئيس الحكومة
عبداللطيف بك الصوفانى : أريد أن يثبت هذا فى محضر الجلسة لأنه تاريخ لمن يأتى بعدنا .

الرئيس : بالطبع هذا يذكر فى محضر الجلسة .

أباظة باشا : سمعنا من مصادر مختلفة أن رأى الجمعية شورى بعد أن قيل لنا إنه قطعى ، خصوصا وإن حديث دولة الرئيس ـ حسين كامل ـ مع مندوب الريفورم . . . وهنا قاطعه الرئيس قائلا : إن كل ماقلته فى جريدة الريفورم إنما

قلته عن رأيى الشخصى ، لا عن رأيى بصفة كونى رئيسا للجمعية العمومية أو لمجلس الشورى ، وأنا أؤيده الآن حرفيا .

أبـاظـة باشا : أنا أقول إننى لم أفهم من الخطبة الخديوية إذا كان رأى الجمعية شوريا أو تقريريا .

بطرس باشا : ليس للحكومة أن تبدى شيئا عن النطق الخديوى ومازلت أقول إن الحكومة ليس عندها شىء غير هذا .

أباظة باشا : لست أطلب زيادة على النطق الخديوى ، ولكنى أطلب بيانا وإيضـاحـا ، خصـوصا وأن الجناب العالى قال فى نطقه إن حضرات النظار مستعدون لإعطائكم كل البيانات والإيضاحات التى تطلبونها منهم . ولست أنا وحدى الذى أطلب ذلك ، بل إن الهيئة كلها توافقنى على رأيى وتطلب طلبى .

بطرس باشا : الجواب واضح ، وليس عند الحكومة ماتقوله غير ذلك . هل تريدون أن تناقشوا فى النطق الخديوى ؟

أباظة باشا : مرادكم أن الحكومة لاتريد أن تعطى رأيا صريحا .

بطرس باشا : كفى ياأباظة باشا . هذا جواب الحكومة ولايوجد شىء آخر .

أباظة باشا : إذن أسكت .

بطرس باشا : نعم ، أسكت .

عبداللطيف الصوفانى بك : إن هذه المسألة استثنائية كما يشير إلى ذلك النـطق الخـديوى بقـوله : « إن هذه المسألة ليست من المسائل التى يقضى القانون النظامى بأخذ رأى الجمعية العمومية فيها . ولذلك نطلب إيضاحا من الحكـومة لأن هناك غموضا نريد استجلاءه ، وسكوتها عن البيان يعتبر هربا منها ، وعثرة فى سبيلنا » .

واقـترح عضـوان أن يترك هذا المـوضـوع للجنة التى ستتشكل لدراسة المشروع ، واشتد اللغط ، وأعلن الرئيس ارفضاض الجلسة .



الفصل الثالث

الجناية الكبرى ـ نظارة محمد سعيد باشا

فى أثناء المشادة التى وقعت بين بطرس باشا ، وبين إسماعيل أباظة باشا ، كان يجلس فى شرفة الزوار بالجمعية العمومية شاب نحيف أصفر اللون . وقد رؤى وهو بالجمعية يروح ويجيء متهيجا . وكان يلتهب غيرة وحمية ، وعليه حدة ظاهرة ، ذلك هو إبراهيم ناصف الوردانى . وكان منضما إلى جمعية سرية تألفت لاغتيال الخونة الخاضعين للإنجليز . وقد تمرن على إطلاق النار بحلوان مع آخرين . ولما رأى بطرس باشا يريد أن يقبل الأعضاء مشروع مد امتياز شركة القناة رغم أنفهم تميز من الغيظ وكاد يضربه بالرصاص من شرفة المتفرجين ، ولكنه لم يتمالك ولم تمكنه أعصابه فخرج وهو حانق على نفسه .

ثم توجه إلى نظارة الحقانية لينفذ الجريمة ولكنه لم يتمكن من تحقيق غرضه . فذهب مرة أخرى ولم تسنح له الفرصة . وفى المرة الثالثة تسلل إلى ديوان النظارة واختبأ وراء عمود سلم النظارة عند أسفله . ومن هذا المكان أطلق النار على رئيس النظار بينما كان يهم بركوب عربته . ولم يحاول الجانى الفرار ، بل سلم نفسه واعترف بجريمته ، وأمرت النيابة بالقبض على شركائه ، ولكن قاضى الإحالة أفرج عنهم ، وأحال الوردانى فقط على محكمة الجنايات .

ولما أودع السجن طلب أن ترسل إليه الكتب الآتية : المصحف الشريف بتفسير البيضاوى ، واللزوميات للمعرى ، ونهج البلاغة للإمام على بن أبى طالب ، والواجب لجول سيمون ، والحرية السياسية له ، والعقد الاجتماعى لروسو ، والدستور الإنجليزى لبوتمى .

وقد كلف النائب العمومى أحد ضباط الشرطة الإنجليز أن يعد فى منزله

الطعام اللازم للقاتل ويحضره له بيده إلى السجن ، ويراقبه . وقد شددت النيابة فى كتمان التحقيق .

وفى يوم ٢١ من أبريل سنة ١٩١٠ انعقدت محكمة الجنايات بباب الخلق لمحاكمة المتهم . وكانت مؤلفة من مسترد دلبر أوغلو رئيسا ، وعبدالحميد رضا ، وأمين على ، عضوين . وجلس فى كرسى النيابة عبدالخالق ثروت باشا النائب العمومى .

وترافع عن المتهم محمد أبوالنصر فى مسألة سبق الإصرار والحالة العصبية ، وأحمد لطفى فى سبب الوفاة وتقرير الأطباء والمسئولية . وترافع إبراهيم الهلباوى فى الظروف المخففة .

وبعد ذلك اختلت المحكمة للمداولة وعادت إلى الانعقاد بعد نصف ساعة وأعلنت قرارها بإحالة الأوراق على المفتى لأخذ رأيه ، والنطق بالحكم يوم الأربعاء ١٨ مايو ، وانصرف الحاضرون وهم صامتون .

وفى اليوم المحدد أخذت الجماهير تفد على ميدان باب الخلق، فشرع البوليس فى مطاردتها . وفى الساعة التاسعة صباحا انعقدت المحكمة وأصدرت حكمها بالإعدام شنقا . . وفى صباح الثلاثاء ٢٨ يونيو سنة ١٩١٠ نفذ الحكم. ولما وضع الحبل حول عنقه قال : الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وأن الحرية والاستقلال آية من آيات الله . ثم التفت إلى الذين حوله وقال : أوصيكم بأمى وأختى .

علل الوردانى جريمته بأن بطرس باشا وقع اتفاقية السودان ، ولكن هذه الاتفاقية لابد أن تكون قد مرت على رئيس النظار مصطفى فهمى باشا ، ولابد أن يكون قد أقرها ووافق عليها . وكذلك يقال فى أحكام قضية دنشواى ، فإذا كان كرومر هو الموعز بها فلابد أيضا أن يكون رئيس النظار قد علم بها ، وكذلك أحمد فتحى زغلول، وكان فى استطاعة مصطفى فهمى باشا أن يسعى إلى تخفيفها وهى أحكام جائرة باعتراف الأحرار من الإنجليز .

يبقى بعد ذلك موضوع مد امتياز شركة القناة . ويفهم من حديث الخديو « إن المشروع المعروض عليكم الآن مهم جدا » أن رأى الجمعية العمومية قطعى ، وإلا فلماذا شدد الخديو الكلام عنه ؟

* * *

● **نظارة محمد سعيد باشا :**

تشكلت هذه النظارة يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩١٠ ، ومن أعضائها : سعد باشا زغلول للحقانية ، وحسين رشدى باشا للخارجية ، وإسماعيل سرى باشا للأشغال العمومية والحربية والبحرية ، وأحمد حشمت باشا للمعارف ، ويوسف سابا باشا للمالية .

وقد علق مراسل التيمس بالقاهرة على النظارة الجديدة بقوله « إن محمد سعيد باشا لم يفه بكلمة يؤبن بها سلفه ، لا فى جنازة بطرس باشا حسب عادة المصريين ، ولا فى الجمعية العمومية بعد ذلك ، ولالفظ لفظة مما ينتظر من كل ذى عقل صائب فى ذم ذلك الفعل الكريه الذى كان الباعث على ترقيته ، وأبلغ من ذلك أن رئيس النظار الجديد الذى كان معارضا فى اتفاق قناة السويس بعلم الجميع ؛ ترك هذا الاتفاق الذى أودى بحياة بطرس باشا تحت رحمة الجمعية العمومية ، فلم تحفل طبعا بما قاله فى مدحه على سبيل العادة ، حين اضطراره إلى عرضه عليها رسميا ، ولاحفلت بأقوال الجد المقنعة التى قالها الناظر الذى نيط به الكلام عنه ، وإن يكن ذلك الناظر هو سعادة سعد باشا زغلول المظنون أنه المشخص للوطنية الحقة فى الوزارة المصرية » .

* * *

قررت حكومة محمد سعيد باشا أن يكون رأى الجمعية العمومية قطعيا فى مشروع مد امتياز شركة قناة السويس ، وقد رفضته الجمعية ، وحاول سعد زغلول أن يدافع عنه ، ولكن الأعضاء رفضوا أن يسمعوا كلامه . وأخيرا أخذت الأصوات كتابة فكانت النتيجة الرفض بالإجماع .

وكانت مظاهرة ضخمة تجمعت أمام نظارة الأشغال فجعل بعض الشبان يلقون القصائد والخطب هاتفين لأعضاء الجمعية العمومية الذين رفضوا المشروع ، ثم سارت المظاهرة فى الشوارع تهتف هتافات وطنية حارة . وقد لعب إسماعيل أباظة باشا دورا كبيرا فى الترويج لرفض المشروع .

وتقرر ارفضاض الجمعية العمومية . وقبل ارفضاضها ألقى إسماعيل باشا أباظة خطبة جاء فيها :

« طالبنا فيما سلف بحقوقنا الشرعية فقالوا إنكم غير أهل لها . ثم مازلنا مثابرين على المطالبة بالطرق القانونية المشروعة حتى وصلنا ـ والحمد لله ـ إلى الاعتراف ، ولو هنيهة من الزمان ، بصلاحيتنا لذلك الحق ، فاستعملناه على أحسن مايرام ، وبرهنا على كفاءتنا لاستعماله فى أهم الأعمال وأعظم المشروعات » .

« ليس من الصواب ، ولا من العدالة أن تمنح الحكومة أمتها بالأمس حق الحكم النهائى فى مشروع خطير كمشروع القناة ، ثم تنازعها هذا الحق فيما هو أقل منه فى صرف أموالها الخاصة بها ، وفى وضع لوائحها وقوانينها التى تطبق على أبنائها . وليس من الحكمة فى شىء أن ترجع الحكومة بأمتها إلى الوراء بعد أن تقدمت بها إلى الإمام ، أو أن تخرجها من حظيرة الدستور بعد أن أدخلتها فيه وأذاقتها حلاوة طعمه » .

* * *

وقد ألفت الجمعية العمومية لجنة لدراسة مشروع القناة ، وبعد دراسة وضعت اللجنة تقريرا جاء فيه :

١ـ إنه قد ظهر بالحساب أن فى هذا المشروع غبنا فاحشا على مصر تقدره اللجنة بنحو ١٣٠ مليون ، ٥٩٨ ألف جنيه .

٢ـ لاتوجد أدنى ضرورةمالية ملجئة إلى التعاقد بالغبن الفاحش سيما وأن التعاقد واقع على مستقبل بعيد لابد فى الحكم عليه من الخطأ العظيم الذى لايقبل الجيل الحاضر ولايرضى بأن يتحمل مسئوليته أمام الأجيال المستقبلة إلا إذا كانت الفائدة واضحة وضوحا لاريب فيه .

٣- إن فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة كان يمكن أن يقال عنها إنها فكرة صالحة حقيقة لو اقترنت بما يأتى :

(أ) أن لايوجد مطلقا غبن فى التعاقد عليها .

(ب) أن يستعمل المقابل فى أعمال مثمرة تبرر هذا التعاقد أمام الأجيال المستقبلة ، وأن يكون للأمة من السلطة على أموالها مايكفل لها تحقيق هذا الشرط كفالة فعلية . أما والغبن فى الصفقة فاحش ، والحكومة لم تسمح إلى الآن بإعطاء الأمة حق الاشتراك معها برأى قطعى فى تدبير شئونها المالية والداخلية البحتة ، وخصوصا أن العقد حاصل على زمان أبعد من أن يكون الحكم عليه صحيحا ، فهو سابق لأوانه من كل الوجوه ، وغير مقبول .

فبناء على هذه الأسباب قررت اللجنة بالإجماع رفض هذا المشروع ، وللجمعية الرأى الأخير .

* * *

● **روزفلت فى مصر :**

فى شهر مارس سنة ١٩١٠ زار مصر مستر روزفلت أحد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية السابقين ، والقى خطبة فى الجامعة المصرية جاء فيها :

« تربية الفرد وتعليمه حتى يصير صالحا للعمل يستغرقان أعواما طويلة ، وهكذا تربية الأمة وإعدادها حتى تنجح فى واجبات الحكومة الذاتية لايتأتيان فى عشر سنوات أو عشرين سنة ، بل يلزم لهما أجيال متعاقبة . إن بعض الدجالين الجهلاء يزعمون أن مجرد إعطاء دستور على الورق ، ولاسيما إذا جعلت له مقدمة ترن ألفاظها فى الآذان يجعل الأمة قادرة على الحكم الذاتى ، وليس الأمر كذلك أبدا » .

فى هذه الفقرة يحاول روزفلت أن يثبط من همم المطالبين بالدستور وبالحياة النيابة . وكان من الممكن أن أوجه إليه اللوم لولا أن حكاما وطنيين رددوا أقواله

(١) المقطم فى (١٩١٠/٣/٧).

وطعنوا فى صلاحية أمتهم لأن تحكم نفسها بنفسها وقالوا إن الحرية الحقيقية هى حرية البحث عن الرزق .

ثم سافر [1] روزفلت إلى إنجلترا وألقى خطابا فى دار بلدية لندن ومما جاء فيه « إنكم ـ يخاطب الإنجليز ـ لستم فقط خفراء على مصالحكم فى مصر ، بل خفراء على مصلحة المدنية عموما ، فقد قدمتم لمصر أفضل حكومة رأتها منذ ألفى سنة ، وربما أفضل حكومة رأتها من بدء التاريخ ، لأنه لم يذكر التاريخ مطلقا أن الفلاح المصرى كان يعامل بمثل ماعومل به منذ الاحتلال الإنجليزى من العدل والرحمة تحت حكومة خلت من كل فساد وهمجية » .

« غير أن الحوادث الأخيرة ولاسيما حادثة مقتل بطرس باشا غالى بما تقدمها ومارافقها وماجاء بعدها من الحركات والنزعات دلت دلالة واضحة على أنكم أخطأتم فى بعض نقط حيوية بحيث تصنعون حسنا إذا أصلحتموها . وماكان هذا الخطأ لأنكم أفدتم المصريين قليلا ، بل لأنكم أفدتموهم كثيرا ، ولكن مصلحة المدنية تقضى ـ لسوء الحظ ـ علينا جميعا أن نعامل الشعوب غير المتمدينة ، ولاسيما الشعوب المتعصبة معاملة غير مألوفة عندنا متذكرين على الدوام بأن معاملة الرفق واللين والضعف فى مركز كمركزكم فى مصر يضر بأكثر مما تضر معاملة الشدة والظلم . وليس بين العصا المرضوضة التى يتوكأ عليها العدل والحق ، ماهو أضعف ولا أسهل كسرا من عصا اللين » .

« لقد كان بطرس غالى خيرة الأكفاء من الموظفين المصريين ، ومن المؤيدين للحكم البريطانى تأييدا ثابتا دائما . فقتل لمجرد هذه الأمور ، ولمجرد إتمامه واجباته بالعقل والشجاعة والاستقامة » .

وختم خطابه بقوله موجها الكلام للإنجليز « إنكم مقيمون بمصر لعدة أغراض ومن أعظمها خير الأمة المصرية . وقد أنقذتموها من الخراب بدخولكم إلى بلادهم . فإذا لم تحكمها أمة من خارج بلادها عادت تتمرغ فى حمأة الفوضى ، فلابد لأمة من أن تحكم مصر ، وأملى واعتقادى أن رأيكم يقر على أنه يجب عليكم أن تكونوا تلك الأمة .

---

(١) المقطم فى (١٩١٠/٦/١٠).

علقت صحيفة الديلى تلغراف على خطاب روزفلت بمقال جاء فيه :

« الأمـر الـذى يجب على البـلاد أن تقر عليه ، هو أن سياسة الضعف والتراخى التى ثلمت سمعة حكمنا ، وأعادت مصر إلى الفوضى الأدبية ، يجب أن توقف حالا . وإن العـوامل التى أفضت إلى فساد نظام كان على أحسن مايرام منذ زمن قريب يجب أن تزال . فنحن نريد يدا قوية وعقلا رائقا وإرادة سريعة ، لاتفل فى القاهرة . نريد حاكما لايكون كالآلة الصماء فى تنفيذ خطط مقررة ، والتمسك بحروفها ، ولايكون معتمدا هيوبا مستسلما ، أولعبة بأيدى وزارة الخارجية ، تديره كيف شاءت مهما كانت آراؤه الخصوصية . وجملة القول أننا نريد الرجل الكفء لمصر . وكلما عجلنا باختياره وإيفاده أحسنا صنعا ، ولكن علينا أن نعلم أن تغيير السياسة لايكفى لمعالجة الحالة ودرء مساوىء أشد من التى وقعت ، مالم نرسل معتمدا بريطانيا يعيد إلى المنصب الذى يتولاده ـ وهو منصب حاكم عظيم وإن كان بالاسم يعد منصب قنصل جنرال ـ ما كان اللورد كرومر قد أحاطه به من الهيبة والوقار والجلالة إبان عهده » .

وفى مقال للديلى ميل « . . . وليس هناك غير طريق واحد يمكن سلوكه ، وهـو تغيير السياسـة الإنجليزية يجب عدم الاكـتراث لمطالب الذين ينقادون لعواطفهم . يجب إناطة زمام الأمور فى مصر بيد قوية وتأييد الحكومة الإنجليزية لتلك اليد تأييدا شديدا ، وكـل سياسـة غير هذه السياسـة تفضى إلى إزالة رجحـان كفة إنجلترا فى مصر ، وضرب بنيان السلطنة البريطانية كله ضربة هائلة . إن مصير مصر لايخفى على أحد إذا لم تؤخـذ الأمور بالحزم » .

وقد صرح السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا فى مجلس النواب بما نصه « . . أما الاحتلال فيجب أن يدوم إلى ماشاء الله لأننا لو خرجنا من مصر الآن بعد هذه الأحوال التى أمست هى فيها لأساء ذلك إلى سمعتنا أكثر مما كان يسوءها لو خرجنا من مصر فى أى زمان كان » .

ثم قال « يجب إنـذار المهيجـين والمحـرضـين بغاية الجد والشدة أنه إذا استمرت هذه العلامات فى مصر كان أول مايجب على الحكومة البريطانية فعله هو أن تثبت سلطتها وأن تحمى النظار المصريين . ثم صادق على الأقوال التى قالها روزفلت .

ولكن مصر لم تعدم أنصارا من أحرار الإنجليز نددوا بسياسة حكومتهم ، فمن هؤلاء مستر كتل « فقد وصف خطبة السير إدوارد غراى بأنها عبارة عن بلاغ نهائى يقطع كل أمل فى ترقية الحكم الذاتى فى مصر ترقية سلمية ، ويخيب الآمال التى أوجدها الأحرار فى نفوس المصريين . ولام السير إدوارد غراى على استعانته بالمستر روزفلت فى بسط سياسة لم يجرؤ هو على إعلانها بنفسه » .

وفوّق السير جمس دلزيل سهام الانتقاد إلى السير غراى ، لأنه لم يعبر بعمله هذا عن رأى حزب الاحرار ، وعد ذلك سابقة يخشى شرها . وقال إنها ليست أول مرة فعل فيها ذلك فى مدة البرلمان الحالى ، واتهم وزير الخارجية بأنه اطلع على نص خطبة روزفلت قبل إلقائها، ولكن الوزير أنكر ذلك .

قال بعض النواب « إن كان مستر روزفلت قد خطب خطبته من غير أن يطلع الحكومة البريطانية على آرائه فيها فقد جنى على بلاد أكرمت مثواه فى عدم مجاملته لها » .

فقال الوزير « إنى دفعا لكل وهم أقول صريحا : إن مستر روزفلت أبلغنى آراءه عما لقيه فى أسفاره فى الأراضى البريطانية بأفريقيا ، وأخبرنى بآرائه فيما شاهده فى شرق أفريقيا والسودان ومصر . وكنت أصغى إلى ذلك بسرور يندر نظيره . ولوقلت له : إن مجاهرتك بالأمور التى كنت أعلم انه عازم على المجاهرة بها تلقينى فى الارتباك، فكنت لاأشك فى أنه يمتنع عن المجاهرة بها ، ولكنى لم أر فيها شيئا يوجب الارتباك فلم أطلب عدم إذاعة شىء منها للجمهور ، بل سمعته يعيدها فى دار البلدية بمعنى ماقالها لى ، وأصغيت إلى خطبته بمزيد اللذة » .

* * *

ثم وقف مستر روبرتسن فقال :

« إن العبارات التى فاه مستر روزفلت بها ، والتى استحسنها حضرة العضو المحترم « بيرد » إنما هى إهانة لهذه البلاد ، ولو لم يقصد مستر روزفلت بها الاهانة . فقد اغتيل فى بلادمستر روزفلت ثلاثة من رؤساء الجمهورية فى

خلال نصف قرن ، فهل يستنتج من ذلك أن حكومة الولايات المتحدة فى ذلك الـوقت لم تكن صالحـة لحفظ النـظام ؟ أو أنها أفرطت فى التساهل مع أهل البلاد ؟ ولو قال سياسى مسئول إن قتل قيصر روسيا أو رئيس الولايات المتحدة بيدجـان دليل على أن حكومة البلاد الواحدة أو الأخرى متراخية عاجزة عن حفظ الأمن والنظام لعـد ذلك من غرائب الأقوال . وفى أمريكا كثيرون ينكرون على مستر روزفلت ماقال ومافعل » .

* * *

● **تطوير قانون العقوبات :**

فى سنة ١٩١٠ ، وعقب مقتل بطرس باشا غالى صدر القانون الخاص بالنشر ، فنص القانون على أن الجنايات أو الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر تحكم فيها محاكم الجنايات ، ويكون حكمها غير قابل للاستئنـاف ، وهـو المعمـول به حاليا . وقيدت حرية الصحـافـة والخـطابة وفرضت رقابة شديدة على دور التمثيل . كما صدر قانون الاتفاقات الجنائية المعمول به حاليا ، بل زاد عليه فى عهد الاستقلال « كل من علم ولم يبلغ » وقد نص القانون على أنه « يوجد اتفاق جنائى كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكـاب جناية أو جنحة ما ، أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها ، ويعتبر الاتفاق جنائيا سواء كان الغرض منه جائزا أم لا إذا كان ارتكاب الجرائم أو الجنح من الوسائل التى لوحظت فى الوصول إليه. والمشترك يعاقب بالسجن .

وقـد تألف وفد من أعضاء مجلس الشورى من : محمد شواربى باشا ، ومحمد شعراوى باشا ، وإسماعيل أباظة باشا وطلبة سعودى باشا ، وتوجه إلى الوكالة البريطانية لمقابلة السير ألدن غورست والتحدث إليه بشأن هذه القوانين وخاصة المادة (٤٧) من قانون العقوبات المختصة بمعاقبة المتفقين على ارتكاب الجرائم ، لكن غورست لم يوافق الوفد على آرائه ، وأصر على إبقاء المادة كما هى عملا بالأوامر الواردة من أولياء الحل والعقد الذين لاترد أوامرهم فى هذا الشأن .

والذى خفف من وقع هذه القوانين أن القضايا كانت تنظر أمام المحاكم العادية ويقف المتهمون أمام قاضيهم الطبيعى ، لا محاكم استثنائية وقوانين سيئة السمعة كما حدث فى عهد الاستقلال .

* * *

وصدر قانون يعاقب التلميذ بالرفت النهائى إذا اسلك مسلكا معيبا كاشتراكه فى المظاهرات داخل المدرسة أو خارجها ، أو أعطى أخبارا للجرائد أو أبدى ملاحظات بواسطتها ، أو اشتغل بمكاتبتها أو كان وكيلا لها .

● **وفاة السيرالدن غورست :**

حدث أن مرض غورست وتغيب عن مصر . وبعث رسالة إلى الخديو ذكر فيها أنه يموت وهو مرتاح الضمير لأنه عمل ماوجب عليه لمصر ، وكان ذلك فى شهر يوليو سنة ١٩١١ وعباس فى باريس ، فسافر متخفيا إلى لندن وتوجه إلى منزل غورست وعاده ثم رجع إلى باريس دون أن يشعر به أحد .

* * *

وقد أخذ الشعراء يبكون وينوحون على حرية الصحافة التى باتت فى خطر الزوال ؛ قال حافظ إبراهيم .

كانت تواسينا على آلامنا ... صحف إذا نزل البلاء وأطبقا
فإذا دعونا الدمع فاستعصى بكت ... عنا أسا حتى تغص وتشرقا
كانت لنا يوم الشدائد أسهما ... نرمى بها وسوابقا يوم اللقا
قصوا حواشيها وظنوا أنهم ... أمنوا صواعقها فكانت أصعقا

وقال طه حسين :

أخذوا على الصحف الطريق وأرهقوا ... كتابها بالضيم والإذلال
وعدا على التمثيل من غلوائهم ... عاد فآذن ظله بزوال
نقموا من التمثيل نطق ممثل ... فيه بلفظة كامل وكمال
فاهتاج هائجهم عليه وأغلقوا ... أبوابه من غير ماإمهال

الباب الثالث

سياسة التقاطع



الفصل الأول

كتشنر الحاكم بأمره

كان من سوء حظ الخديو عباس حلمى الثانى أن اختارت إنجلترا لورد كتشنر ليكون معتمدا لها فى مصر .

وصل كتشنر إلى الإسكندرية على ظهر الطراد ديانا الساعة الرابعة من مساء الأربعاء (٢٧/٩/١٩١١) وعندما دخل الطراد إلى الميناء أطلق ٢١ مدفعا ، فأجابت قلعة قايتباى بإطلاق مثل ذلك . وبادر باستقباله على ظهر الطراد والتسليم عليه وطسن باشا موفدا من قبل الخديو ، والجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال ومستر شيتهام المستشار بالوكالة البريطانية ومحافظ الإسكندرية وحكمدارها .

وفى الساعة التاسعة من صباح الخميس (٢٨/٩/١٩١١) نزل كتشنر إلى البر ، وتوجه إلى دار الوكالة البريطانية بالثغر ، وزاره رئيس النظار ومعه النظار . وقرب الساعة العاشرة توجه إلى قصر رأس التين وزار الخديو زيارة غير رسمية دامت نحو ساعة .

وفى الساعة الثانية بعد الظهر توجه سعيد ذو الفقار باشا بمركبتين خديويتين إلى دار الوكالة البريطانية لإحضار كتشنر ليقابل عباس مقابلة رسمية ، وليقدم أوراق تعيينه . وفى الساعة الرابعة ركب القطار المخصوص إلى العاصمة فوصلها الساعة ٧,٤٠ .

وفى محطة القاهرة كان عساكر البوليس قد وقفوا مشاة وفرسانا لحفظ النظام وفرش الرصيف الذى من المقرر أن يقف القطار المخصوص بجانبه ببساط أحمر

من أوله إلى آخره ، واصطفت العساكر المصرية بموسيقاها أمام باب المحطة . واصطف الجنود الإنجليز بموسيقاهم داخل المحطة على الرصيف المذكور .

* * *

كان كتشنر قد عرف بميله إلى الاستقلال التام فيما يعهد إليه من المهام . واشتهر بحب الظهور أمام الجماهير بمظهر المتفرد بالأمر . ومن كانت هذه ميوله وعواطفه لايرتاح لوجود شريك بجانبه ينازعه السلطة ويقاسمه المظهر .

ومن هنا فقد تغلب على كل شىء ، وقبض بيده على كل زمام ، وأخذ يبت فى كل أمر . وقد أوعز إلى الوزراء أن يخطبوا باسمه ويحمدوا أعماله ويقدموه للشعب كحاكم متصرف يعمل مايريد ويرجع إليه الفضل فى جميع مايصيب مصر والمصريين من خير .

فانزوى الخديو فى قصر القبة مهتما بشئونه الخاصة ، ولم يعد يحضر إلى قصر عابدين إلا نادرا . وجلس اللورد فى قصر الدوبارة يأمر وينهى ، ويدعو كبار الموظفين إليه ليزودهم بالتعليمات ، شأن كل من يشعر بقوته ، ولايشعر بوجود منازع له ولاشريك .

ولذلك أطلق المؤرخون على هذه المرحلة اسم « سياسة التقاطع » ، لأن كلا من الخديو وكتشنر كان يتجنب بقدر المستطاع أن يلتقى مع الآخر فى أى اجتماع .

واتخذ كتشنر لنفسه لقب « صاحب الفخامة » وكان يسافر فى قطار خاص ، ويفتح له الباب الخديوى ، ويقف له الجنود والضباط على جانبى الطريق عند مروره لتحيته ، وتصدح أمامه الموسيقى بالسلام الإمبراطورى وتجرى له تشريفات على نمط تشريفات الخديو ، وقد ازدحمت الوفود ببابه ، وكان ينظر فى المطالب والشكاوى التى تقدم إليه ويفصل فيها على جناح السرعة . وجملة القول أنه اتخذ لنفسه كل مظاهر الملك والسلطان . قالت صحيفة نيوستيتمان الإنجليزية ماترجمته « إنه يدير هذه البلاد ، لا من وراء الستار ، ولكن جهرا وعلانية كأنه ملك شرقى مطلق الإرادة ، لاترد له كلمة ؛

ولايدانيه أحد . خذ الجرائد فإنك ترى فى كتاباتها مايدل على أن المظهر الذى يريد اللورد كتشنر أن يظهر فيه مقصود . فإنك ترى فيها مثل هذه العناوين : مشروع اللورد كتشنر بشأن المصارف . مشروع اللورد كتشنر بشأن الأراضى . مشروع كتشنر فى الأوقاف ، اللورد كتشنر والنقابات الزراعية . قانون كتشنر بشأن الخمسة أفدنة . وهى لاتذكر شيئا عن الحكومة »

ثم قالت الصحيفة المذكورة « لايبرح عن الأذهان أن شئون الأمم لاتدار إلى ماشاء الله كما تدار شئون الجيش فى أيام الحرب ، لأن الاوتقراطية أوتقراطية سواء كان الحاكم صالحا أو طالحا » .



الفصل الثانى

مؤامــرة شــبرا

اتفق ثلاثة شبان من الحزب الوطنى وهم : إمام واكد ، وطاهر العربى ، ومحمـد عبـدالسـلام على قتل الخديو ، وكتشنر ، ورئيس النظار محمد سعيد باشا . وقيل إنهم أرادوا أن يتشبهوا بالثلاثة الذين اتفقوا فى صدر الإسلام على قتل على ، ومعاوية وعمرو، ولكنهم لم يستطيعوا تنفيذ خطتهم فعدلوا عنها . ومع ذلك فإن جورج فلبيدس مأمور ضبط العاصمة تمكن بمعاونة مصطفى كامل ابن أخت الزعيم مصطفى كامل من تلفيق التهمة ضد هؤلاء الأبرياء . ولمـا فتشـوا منـازلهم وجدوا صورة فوتوغرافية لمحمد السلام كتب عليها جملا مأثـورة ، تخير لها مواضع فى جسمه تشير إلى غرضه منها . فكتب على رقبته « الحرية غالية المهر » وكتب على رأسه « إما إلى الصدر ، وإما إلى القبر » وكتب تحت قدميه « الـظلم لايطول والاستبـداد نقمـة » ووجدوا مقالا معدا للنشر لمحمد عبدالسلام عنوانه «الشعوب المضطهدة» ومما جاء فيه « أنت أيتها الأمم المعـذبـة ، يامن ابتليت بعباد السلطة فلم يرعوا لك ذماما ، ولم يحفظوا لك عهـدا ، ماذا جنيت عليهم ؟ هل سقيتهم ماءك سما زعافا ؟ هل أنشقتهم هواءك سموما ؟ هل استمطرتهم سماؤك صواعق من حجارة من سجيل ؟ إلخ . . . »

وقد حكم على كل واحد منهم بالسجن خمسة عشر عاما ، وأفرج عنهم سنة ١٩٢٤ فى عهد وزارة سعد باشا زغلول الأولى التى استصدرت مرسوما بالعفو عن جميع المحكوم عليهم فى قضايا سياسية .

* * *

● منشورات أحمد مختار :

أحمد مختار شاب مصرى فى العشرين من عمره . كان طالبا فاشلا رحل إلى الآستانة والتحق بالمدرسة الحربية هناك . جاء إلى الإسكندرية حاملا منشورات تحض على الثورة ضد الاحتلال البريطانى. ولماضبطت معه فى الجمرك قبضوا عليه وحققت معه النيابة ، ضغطوا عليه ليتهم الشيخ عبدالعزيز جاويش بأنه هو صاحبها وكاتب ماجاء فيها من تحبيذ القتل وسفك الدماء .

وقد طلبت الحكومة المصرية من حكومة الآستانة أن تسلم الشيخ جاويش ، فألقى البوليس العثمانى القبض عليه وسلمه إلى رجال الشرطة المصريين . ونشرت الحكومة العثمانية بلاغا رسميا جاء فيه « إن عبدالعزيز أفندى هذا من التبعية العثمانية وغير ملتجىء إلى حماية دولة أجنبية . ومن المعلوم أيضا أن مصر ليست مملكة أجنبية ، لذلك فإن هذه المسألة لاتقاس على المسائل التى يلتجىء فيها البعض إلى دولة أجنبية . وقد سجن لوقوع الشبهة عليه بكونه مشتركا فعلا فى الأعمال التى يراد بها قتل بعض الناس ، لذلك أرسل إلى مصر بناء على طلب النائب العمومى بالإسكندرية العثمانية ، ولأن جميع الأحكام الصادرة من محاكم مصر والآستانة تنفذ بلا تردد فى الحكومتين » .

وقد حكمت المحكمة على المتهم بالسجن مدة خمسة عشر عاما ، وأفرج عنه سنة ١٩٢٤ ضمن من أفرج عنهم من المتهمين فى قضايا سياسية .

أما الشيخ عبدالعزيز جاويش فلم تثبت عليه تهمة فأطلق سراحه وسمح له بمغادرة البلاد .

ولما قبضت الشرطة على عبدالعزيز جاويش شعر محمد فريد أن الحكومة المصرية سوف تطلب تسليمه فرحل إلى سويسرا ، وقد حاولت القاهرة أن تقنع الحكومة السويسرية بتسليمه بحجة أن تهمته جنائية وليست سياسية ، ولكن طلبها رفض رفضا باتا .

* * *

وفى ١٩١٢/٤/١٨ أعلنت النيابة العمومية محمد بك فريد رئيس الحزب الوطنى ، وعلى فهمى كامل الحارس القضائى لجريدة اللواء ، وإسماعيل حافظ مدير جريدة العلم بالحضور إلى محكمة الجنايات فى جلستها التى ستعقد يوم الثلاثاء ٣٠ أبريل ، وأبلغتهم تقرير الاتهام وهذا نصه :

تتهم النيابة العمومية :

أولا : محمد بك فريد المحامى ، ومقيم بالحلمية بخط المطرية بأنه وضع مقالة تضمنت التحريض على كراهة الحكومة الخديوية ، وبغضها والازدراء بها ، ونشرها فى جريدة العلم بالعدد نمرة ٤٩٨ الذى طبع ونشر بمصر يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ ناسبا لها فى المقالة المذكورة :

١- أنها تقاوم كل مشروع مهما كان نافعا للبلاد متى ظنت أن للحزب الوطنى يدا فيه ، فتضع يدها عليه وتخرجه عن غايته الموضوع لها ، وتسعى بكل الوسائل التى فى وسعها لصرف الناس عنه .

٢- أنها لم تقصد بانشاء مشروع صناديق التوفير إلا إيداع ماتتوهمه مخزونا عند الفلاحين من الكنوز فى صناديق الحكومة ، وتتوصل بذلك إلى إيداعها فى خزينة البنك الأهلى يثمرها لمصلحة مساهميه من الإنجليز ، وأنها لم تقصد من هذا المشروع وعرقلة مشروع النقابات الزراعية إلا أن يبقى الفلاح دائما مرتكنا على الحكومة ، جاهلا معنى الاتحاد والتضامن ، خوفا أن يستعملهما فى المطالبة بحقوقه المسلوبة .

٣- إنها لاتلتفت إلى ترقية شأن الفلاح ، تحقيقا لمشيئة الاحتلال ، لأنه لايريد إلا أن تبقى هذه الطبقة كقطيع من الغنم ، يؤمرون فيطيعون ، جاهلين حقوقهم وحقوق بلادهم .

٤- إنها تعمل على عدم نجاح مجالس المديريات بتداخلها فى الانتخاب ، حتى لايفوز فيه إلا من تثق بطاعتهم لأوامرها . وبمعارضتها فى تعديل قانون الانتخاب حتى لايتمكن من الدخول فيه طبقة من المتعلمين ، وبدفعها مأموريها وهم المديرون إلى الاجتهاد فى تأخير تأسيس المدارس . كل ذلك جريا

على رغبات الاحتلال ليكون له فى عدم نجاح مجالس المديريات دليل على عدم نجاح أهلية المصرى للنظام النيابى .

وقد حكمت المحكمة بحبس محمد بك فريد سنة واحدة مع الشغل ، وعلى كل من على فهمى كامل ، وإسماعيل حافظ بالحبس البسيط لمدة ثلاثة أشهر ، وذلك بمقتضى القانون الصادر سنة ١٩١٠ .

وكان محمد فريد متغيبا فى الخارج فلم ينفذ فيه الحكم .

وقد سبق أن حكم على محمد فريد بالسجن ستة أشهر لتقريظه « مجموعة من الشعر نشرها على الغاياتى تحت عنوان « وطنيتى » وكانت تهمته أنه حبذ شعرا يتضمن طعنا فى الخديو عباس .



الفصل الثالث

القانون النظامى

رأى الإنجليز أن يجروا إصلاحا محدودا ، وذلك بضم مجلس الشورى والجمعية العمومية فى هيئة واحدة تسمى « الجمعية التشريعية » وهذا نص المرسوم الصادر فى (١٩١٣/٧/٢١) المختص بهذه الجمعية .

نحن خديو مصر

« لما كانت رغبتنا هى منح بلادنا نظام حكومة يكون موافقا للأفكار النيرة ، وكافلا لحسن الإدارة ، ولصيانة الحرية الشخصية ، وضامنا لاتساع نطاق التقدم والعمران ، وملائما لهذه البلاد بنوع خاص .

ولما كانت هذه الغاية لايتسنى نيلها إلا بتعاضد جميع الطبقات تعاضدا مبنيا على الولاء ، وبامتزاج جميع المرافق امتزاجا يؤدى إلى ترقية نظام الحكومة بطريقة تجمع بين السكينة والتروى ، بحيث لايكون هذا النظام عبارة عن مجرد تقليد ومحاكاة للأساليب الغربية ، بل يكون داعيا إلى تمهيد السبيل لرفاهة الأمة المصرية وإسعادها » .

« ولما كانت بغيتنا حينئذ هى تعديل القانون النظامى تعديلا يكون من ورائه تحسين الأسلوب التشريعى ، وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترمى إلى ضم مجلس شورى القوانين مع الجمعية العمومية فى هيئة واحدة ، وإلى تقرير طريقة للانتخاب تكون أوسع نطاقا ، وأكثر انطباقا على الحكمة ، وإلى ازدياد عدد الممثلين الذين يعهد إليهم بالمشاركة فى أعمال السلطة التشريعية ، وإلى تخويل الهيئة الجديدة الاختصاصات الممنوحة الآن لكل من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وإلى ترتيب طريقة يجرى عليها العمل فى الاستشارة ، وفى اقتراح وضع القوانين لكى تزداد استفادة

الحكومة عن ذى قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بإدارة الشئون الداخلية فى القطر المصرى .

فقد أمرنا بما هو آت

الباب الأول

المادة الأولى : أنشئت جمعية تشريعية ، وأنشىء مجلس مديرية فى كل مديرية .

الباب الثانى

فى تأليف الجمعية التشريعية

المادة الثانية :

تؤلف الجمعية التشريعية من أعضاء قانونيين ، وأعضاء منتخبين ، وأعضاء معينين .

والنظار أعضاء قانونيون . وعدد الأعضاء المنتخبين ستة وعشرون .

صدر فى أول يوليو سنة ١٩١٣ فى عهد نظارة محمد سعيد باشا وكان الخديو متغيبا فى باريس ، فحمل حسين رشدى باشا هذا المرسوم وتوجه به إلى حيث يقيم عباس ورفعه إليه فوقعه .

وفى حديث لرشدى باشا لصحيفة كوكب الشرق (١٩٢٧/٣/٢٥) جاء فيه . . أنا الذى أعددت مشروع إنشاء الجمعية التشريعية بناء على طلب لورد كتشنر فإنه ـ والحق يقال كان الساعى إلى توسيع اختصاصات الهيئة التشريعية النيابية فى مصر ، وليس الخديو .

● **نشاط انتخابى :**

ومع أن نظام الحكم لم يتغير ، فرأى الجمعية التشريعية استشارى ، إلا أننا نلمس نشاطا من قبل المرشحين . مثال ذلك حديث لسعد باشا زغلول نشر فى المقطم (١٩١٣/١٠/٢٩) ومما جاء فيه :

إذا شاء أهل وطنى أن ينتخبونى نائبا عنهم فإنى أعاهدهم على أن أقف نفسى على خدمتهم ، وقضاء مصلحتهم ، والسعى فى تحقيق أمانيهم ، وإزالة شكاويهم ، وأذكر على سبيل الاستشهاد والتمثيل الأمور التالية :

١ـ قرأت فى المقطم وغيره مقالات وفصولا متعددة فى انتقاد قوانين المحاكم المصرية من جنائية ومدنية . وبمافيها من وجوه النقص . ومايشكو المتقاضون منه من فداحة الرسوم القضائية ، وزيادة التطويل فى سير القضايا . فإذا شاء أبناء وطنى أن ينتخبونى فأنا أعاهدهم بأن أجد فى البحث عن كل العلل والأسباب التى يشكون منها ، وإقناع زملائى فى المجلس حتى يؤيدونى فيما أقترحه على الحكومة من التعديل والتغيير لخير الأمة .

٢ـ إنى أعاهد الأمة على إفراغ الجهد فى توسيع نطاق التعليم .

٣ـ إنى لاأزال مقيما على رأيى المعلوم فى إعطاء الصحافة الحرية اللازمة لزيادة نجاحها وارتقائها فى خدمة الأمة .

٤ـ إنى لا أدخر وسعا فى عمل ماأستطيع لحمل الحكومة على العناية بالأحياء الوطنية ، وإزالة شكوى الأهالى من قلة الكنس والرش والإضاءة والرصف .

٥ـ الاهتمام بحاجات المزارعين ومد السكك الحديدية والطرق الزراعية ، وأدرس مشكلة أسعار القطن وأبذل جهدى فى حماية مصالح المزارعين من جشع التجار . .

وتعهد سعد باشا بالمطالبة باصلاح نظام الأوقاف ، وبأن يكون المتولى لادارتها مسئولا أمام الجمعية التشريعية مهما كانت صفته .

* * *

كانت بيانات المرشحين تنشر فى الصحف ، وشذ عن ذلك عبدالرحمن بك السيد نصير عمدة ناحية جمجرى بمركز بنها قليوبية فإنه طبع بيان خطته فى أوراق ووزعها على الجماهير العديدة من أهالى دائرته .

● **إنشاء نظارة الأوقاف :**

فى سنة ١٩١٣ طلب الخديو من ديوان الأوقاف أن يشترى صفقة أرض زراعية تبلغ مساحتها ٣٥٠٠ فدان بناحية المطاعنة [1] ، وكان ثمن الفدان يتراوح بين أربعين جنيها وخمسة وأربعين . ولكن الخديو أرغم الديوان على شرائها بسعر الفدان خمسة وتسعين جنيها ، واغتصب لنفسه فرق السعر ، وقدره ستون ألف جنيه .

فلما علم كتشنر بذلك أمر بتحويل ديوان الأوقاف إلى نظارة . وحينما عارض عباس فى ذلك هدد كتشنر بخلعه . قال حسين رشدى باشا « كان ديوان الأوقاف ألعوبة فى يد الخديو ، وكان [2] الرأى العام يرغب فى تحويل هذا الديوان إلى وزارة . وإنى شخصيا كنت فى مقدمة الذين يرون هذا الرأى . وقد وافقت هذه الرغبة ميل الإنجليز العظيم إلى نزع الأوقاف من يد الخديو ، ولكن الخديو كان يسعى بأظافره وأسنانه وبكل ماله من قوة لتعطيل تنفيذ هذه الفكرة لدى بعض أعضاء الجمعية العمومية ومشايخ الأزهر وغيرهم . وحدث ذات يوم أن ذهبت إلى الوكالة البريطانية فقابلنى اللورد كتشنر بقوله « لابد أنك قد رأيت وقت دخولك عندى القائد العام للجيش البريطانى فى مصر خارجا من هنا . وإنى أصرح لك بأنى أعطيته الأوامر اللازمة لمحاصرة الخديو عباس فى سرايه بالقبة وللقبض عليه لعزله عن العرش بسبب معارضته فى تحويل ديوان الأوقاف إلى وزارة »

وبناء على ماتقدم صدر مرسوم خديوى بتحويل ديوان الأوقاف إلى نظارة ، وهذا هو نصه :

نحن خديو مصر .

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ١٣ يوليو سنة ١٨٩٥ بالتصديق على لائحة الأوقاف ، ومراعاة لرغبتنا فى زيادة تحسين السير فى جميع المصالح

---

(١) المطاعنة تبع مركز الأقصر .

(٢) فى بيان سعد باشا زغلول الانتخابى مايؤيد حديث رشدى باشا عن الأوقاف والرأى العام .

العمومية بحكومتنا ، وتمكين رعايانا من الاشتراك فى مراقبة مرافق الأمة طبقا للقوانين النظامية .

ونظرا للازدياد الذى طرأ على الأعمال القائم بها ديوان عموم الأوقاف واتساع نطاق الأمور الموكولة إليه وتعددها ، فضلا عما هو منظور لها من النماء .

ونظرا إلى الفائدة التى تترتب حينئذ على جعل هذا الديوان نظارة يتولى شئونها ناظر بعنوان « ناظر الأوقاف » يدخل فى هيئة مجلس النظار ، ويعطى له توكيل منا بالصيغة المقررة من قديم الزمان ، ويدير الأعمال التى من اختصاص ديوان عموم الأوقاف بنفس المسئولية الملقاة على عاتق سائر النظار فى نظاراتهم بحيث يبقى لمصلحة الأوقاف استقلالها الذاتى ، وتكون ميزانيتها قائمة بنفسها على حدتها . ويكون على هذا الناظر السهر على حسن سير تلك المصلحة واستعمال أموالها فى شئون الأمة الإسلامية والمحافظة على الاحترام الواجب للشروط والقيود المدونة فى الوقفيات طبقا لأحكام الشرع الشريف مع الاهتمام بإقامة الشعائر الدينية والأعمال الخيرية المتعلقة بها كما يجب ، والرجوع إلى المحكمة الشرعية فى جميع الأحوال التى نصت اللائحة الحالية على الرجوع فيها إليها .

فبعد موافقة مجلس النظار أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى : تنشأ نظارة للأوقاف يتولى إدارتها ناظر يعاونه وكيل نظارة وتحل محل ديوان عموم الأوقاف .

المادة الثانية : يتألف المجلس الأعلى من ناظر الأوقاف بصفة رئيس ، ومن شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية ، ومن ثلاثة أعضاء آخرين يكون تعيينهم منا بناء على طلب مجلس النظار .

عباس حلمى

وقد تعين أحمد حشمت باشا ناظرا للأوقاف وصدر مرسوم بإنشاء نظارة الزراعة ، وتعين أحد الإنجليز وكيلا لها .



الفصل الرابع

انعقاد الجمعية التشريعية

● **انتخابات أعضاء الجمعية التشريعية :**

جرت الانتخابات يوم السبت ١٣/١٢/١٩١٣ فى جميع جهات القطر ، وقد انتخب سعد باشا زغلول عن دائرة السيدة زينب بالأغلبية المطلقة فنال ١٨٤ صوتا ، كما انتخب عن دائرة بولاق فنال ٧٨ صوتا ضد منافسه حسين واصف باشا الذى نال ٤٤ صوتا .

وتعين أحمد مظلوم باشا رئيسا للجمعية التشريعية بدرجة وزير كما تعين عدلى باشا يكن وكيلا لها .

ويقول كتشنر عن أعضاء الجمعية التشريعية « أما من جهة أوصاف الأعضاء الجدد فقد كان الملاك المعروفون عند الناخبين شخصيا أعظمهم فوزا . وأما السياسيون الأفاقون فلم يقضوا وطرا . وهاك خلاصة تركيب الجمعية الجديدة :

الملاك ٤٩

المحامون ٨

التجار ٤

العلماء والرؤساء الروحيون ٣

المهندسون ١

* * *

● **كتشنر فى قاعة الجمعية التشريعية :**

أشرف لورد كتشنر بنفسه على إعداد قاعة الجمعية وتأثيثها . وجعلها فى شكل مدرج كما هو الحال فى برلمانات أوروبا . وطلب من نظارة الأشغال أن

ترسل بعض المهندسين لوضع الرسم المناسب بحيث تسع القاعة الأعضاء والموظفين القائمين بأعمال السكرتارية ورئيس الجمعية والوكيلين ومكاتبى الصحف وعددهم ٣٦ صحافيا ، ماعدا الزائرين من الأهالى .

ثم زارها مرة ثانية لتفقد اللمسات الأخيرة وليتأكد من تنفيذ تعليماته .

* * *

● **افتتاح الجمعية :**

فى صباح الخميس (٢٢/١/١٩١٤) اصطفت الجنود المصرية والإنجليزية بموسيقاها وأعلامها ، الفرسان والمشاة على جانبى الطريق من قصر عابدين حتى مقر الجمعية التشريعية بنظارة الأشغال .

وأقبل الأعضاء والمدعوون بملابسهم الرسمية وعلى صدورهم النياشين تخطف ببريقها الأبصار .

وفى الساعة العاشرة غادر الخديو قصر عابدين فى عربة التشريفات الكبرى وإلى جواره محمد سعيد باشا رئيس النظار ، وأطلقت المدافع وصدحت الموسيقى ، وخرجت القاهرة كلها للاشتراك فى ذلك العيد السعيد ، فغصت الطرق والميادين من قصر عابدين إلى مقر الجمعية بجماهير المتفرجين الذين تألبوا أفواجا وراء الجنود من الجانبين كالبحر الزاخر .

افتتح رئيس الجمعية التشريعية الجلسة قائلا :

باسم الحضرة الفخيمة الخديوية فتحت الجلسة . ثم تقدم ووقف أمام الخديو وحلف اليمين القانونية ، وهذا نصها :

أحلف بالله العظيم أنى أؤدى وظيفتى بالصدق للحضرة الفخيمة الخديوية والطاعة لقوانين القطر .

ثم عاد فوقف إلى يمين الخديو ، ولقن صيغة اليمين لرئيس النظار فالنظار على ترتيب أقدميتهم ، فوكيل الجمعية وبقية الأعضاء ، فكان كل واحد منهم

يقف بين يدى الخديو ، ويحلف اليمين المذكورة . وكان أول من حلف اليمين من الأعضاء سعد باشا زغلول .

وفى أثناء ذلك وصل بطريرك الأقباط ثم الشيخ جمال الدين أفندى شيخ الإسلام سابقا فانضما إلى الجالسين على المقاعد المحيطة بالعرش .

وبعد الفراغ من حلف اليمين ألقى الخديو خطبة الافتتاح فوقف جميع الحاضرين إجلالا وتكريما . وهذا نصها :

أيها السادة

إنى أنظر بعين الارتياح إلى اجتماع حضراتكم فى هذا المكان حيث أرى الأعضاء الذين اختارتهم حكومتى جنبا إلى جنب مع المندوبين الذين بعثت بهم أمتى لتمثيلها فى هذه الجمعية التشريعية الجديدة . فبكل سرور أفتتح اليوم أعمال هذه الهيئة الموقرة . ولقد تحققت الآن رغباتى ومقاصدى التى أعربت عنها منذ عامين فيما يتعلق بتحسين أحوال النظام النيابى العام وجعله أحسن مطابقة لمصلحة البلاد .

وقد جاء هذا العصر الجديد مقرونا بطوالع اليمن التى تبشر بالفلاح لأن ماأبداه الناخبون المندوبون من الحرص على العمل بحقوقهم كان دليلا على عظيم اهتمام الأمة بالنظامات المستجدة ، وعلى أنها قدرت مزاياها حق قدرها .

أما أنتم أيها السادة فلاريب فى أنكم قد رأيتم ماحصل من التوسع فى أسلوب الانتخاب ومن تحسين طرائقه النظامية ، ومن الضمانات التى تكفل سيره ومجراه ، ومن المحافظة على حقوق الأقليات ، ومن تمهيد السبيل أمام ذوى الكفاءة والاستعداد ، ومن الزيادة المحسوسة فى عدد الأعضاء المنتخبين ، ومن الوقوف بعدد الأعضاء المعينين إلى أدنى حد يفى فقط بتأييد حقوق الأقليات مما يترتب عليه ازدياد مشاركة الأمة فى سير أعمال الحكومة . هذا وإن طريقة تبادل الأفكار بين الهيئة التشريعية ، وبين الهيئة الحاكمة سيكون من شأنها استيفاء المناقشة حقها ، وجعلها أكثر صلاحا لإيجاد الاتفاق الودى الذى ينبغى أن يكون سائدا فيما بينهما على الدوام . وفوق ذلك فإننى أريد توجيه نظركم إلى

ما لهذه الجمعية من الحق فى تحضير واقتراح القوانين التى تتكفل بإسعاد القطر من الوجهة الاقتصادية .

وإنى لعلى يقين بأنكم فى أثناء مباشرتكم لهذه المهمة لاتقصرون فى الوفاء بحق الثقة التى وضعتها الحكومة والبلاد فيكم ، فيكون التدبر رائدكم ، وتجعلون تمام التبصر قائدكم ، حتى لايأتى شىء من الاقتراحات عن طريق العجلة ، وبغير التمحيص الذى يقتضيه إنعام النظر فى البحث والدرس ، لكى يكون حق ابتكار القوانين المخول لهذه الجمعية مؤديا إلى نتائج نافعة .

وإن صدرى لينشرح عندما يدور بخاطرى أنكم ستقدرون هذه الخدمة بما تقتضيه مكانتها السامية ، وأنكم ستتضافرون على تحقيق مانتمناه لنجاح النظام الجديد فتبرهنون على إخلاصكم فى القيام على خدمة المرافق الحقيقية لهذا القطر بوجه العموم ، وعلى مايؤدى إلى رفاهة جميع طبقات الأهالى وخصوصا صغار المزارعين ، وتبرهنون أيضا على حسن اهتمامكم بكل أمر من شأنه المساعدة على إنماء موارد الثروة العامة ولاسيما المسائل التى لها ارتباط بالزراعة .

ونحن على ثقة أن ماتظهرونه من الروية والفكر الثاقب فى أعمالكم ، وماتبذلونه لحكومتنا من المعاونة الصادرة عن الفطنة والدراية متوخين فى ذلك سبيل الوفاق المبنى على تنور الأفكار ، وائتلاف القلوب ، كل ذلك يكون كفيلا بما ستقدمونه من الخدم الحسنة الصادقة التى ننتظرها وتنتظرها البلاد منكم ، كما أنه يكون أكبر ضمان لازدياد الثقة بمستقبل النظام النيابى بما يعود على الأمة فى بلادنا بأكبر الخيرات وأوفر البركات .

والله يتولاكم أيها السادة بحسن رعايته .

وبعد انتهاء الخديو من إلقاء الخطبة هتف رئيس الجمعية ثلاثا قائلا « يعيش خديوينا المعظم ولى النعم » فكرر الأعضاء هذا الدعاء .

وبعد انصراف الخديو توجه وفد من الأعضاء إلى قصر عابدين لشكر الخديو على افتتاحه الجمعية .

وحينما جرى الانتخاب لوكيل الجمعية فى اليوم التالى نال سعد زغلول باشا الأغلبية الساحقة (٦٥ صوتا) .

وبعد مغادرة الخديو لقاعة الجمعية سارت مواكب الشباب من طلبة وعمال وهى تنشد :

يامصر تيهى بالسرور وبالهنا	فجلوس مولانا المليك هو المنى
فهو الخديو المرتضى عباسنا	مولى البلاد وغوثنا حامى الوطن
راع يسوس الملك فى أيامه	بالحزم والتدبير طبق مرامه
بالعدل والإنصاف فى إحسانه	يسعى لمصر كما تريد من المنن
رغم الحسود نجله ونوده	وبغيضه كل القلوب تصده
فهو المليك وإننا لعبيده	ونفوسنا وقف عليه بلا ثمن
ورث العلا عن نفسه عن جده	والمجد عن آبائه عن جده
وصفاته كملت بطالع سعده	فالله يحفظ ملكه طول الزمن

يلاحظ أن افتتاح الجمعية التشريعية كان فى شهر يناير ، وهو الشهر الذى جلس فيه عباس على العرش .

* * *

ألفت لجنة لوضع لائحة العمل بالجمعية وقد استغرقت مناقشة هذه اللائحة شهرين . ودارت مناقشة حادة حول رياسة الجلسة فى حالة غياب رئيس الجمعية ، وهل تكون للوكيل المعين عدلى باشا يكن أم للرئيس المنتخب سعد باشا زغلول ؟

قال عبدالرحمن الرافعى فى كتابه « محمد فريد » ص ٣٨٥ من الطبعة الثالثة فى حديثه عن الجمعية التشريعية « صرفت معظم وقتها فى مناقشات طويلة عميقة للبحث عمن هو أحق من بين وكيلى الجمعية برآسة الجلسات عند غياب رئيسها ، هل هو الوكيل المعين عدلى [1] باشا يكن ؟ أم الوكيل المنتخب سعد زغلول باشا ؟ فكأن جوهر القضية المصرية هو فى تعرف أى الوكيلين أحق

---

(١) عين عدلى باشا يكن ناظرا للخارجية ، وحل محله فى وكالة الجمعية سعيد باشا ذو الفقار .

برآسة الجلسات عند غياب الرئيس ! وهكذا كانت الرئاسة وما إليها هى الشغل الشاغل لكبراء البلاد فى كل زمان » .

وهكـذا أصدر عبدالرحمن الرافعى حكما عاما على كبراء مصر من عهد الملك مينا إلى عهده بأن همهم الأول والأخير هو الرئاسة ومايتبعها من مغانم وأسلاب .

لقد أراد سعد أن يكسب للأمة حقا دستوريا ، وأيدته غالبية الأعضاء وكـان الإنجليز من ناحية أخـرى يريدون أن تكون الرياسة على طول الخط لموظف حكـومى إن لم يكن للرئيس فللوكيل المعـين . ولمـا انسحب الأعضاء احتجاجا على قفل باب المناقشة انبرت صحيفة التيمس لسان حال الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت وحملت عليهم حملة شعواء ، وهددت بأنه فى حالة تكرار مثل هذه الأمور فإن الجمعية تحل إلى أجل غير مسمى .

وتناول هذا الموضوع كاتب مجهول ، ليس على طريقة عبدالرحمن الرافعى الـذى دل على جهله وسوء تفكيره وحقده على سعد باشا ، بل تناوله بطريقة قانونية فمما قاله « الحكومة تقول إن الجمعية التشريعية لاتملك حق انتخاب رئيسها كما ينتخبه المجلس النيابى ، بل هذا الحق هو نفسه للحكومة ، وهى التى تعين رئيس الجمعية التشريعية ، وهو يرأس الجلسات بمقتضى السلطة المعطاة له من الحكومة بناء على الحق الذى لها فى تعيينه ، فإذا غاب الرئيس عن الجلسة فالسلطة التى يرأس الجلسات بمقتضاها تنتقل عقلا إلى وكيله الذى عينته هى له ، وليس إلى الوكيل الذى لم تعينه هى ، بل انتخبته الجمعية التشريعية » .

وفى مسـاء الأربعـاء (١٩١٤/٦/١٧) أعلن أحمـد مظلوم باشـا رئيس الجمعية التشريعية انتهاء الدورة الأولى على أن تبدأ الدورة الثانية بعد ظهر أول نوفمـبر سنة ١٩١٤ ، إلا أن أمرا عاليا صدر فى (١٩١٤/١٠/١٨) بتأجيل اجتماعها إلى أول يناير سنة ١٩١٥ ، وذلك بسبب قيام الحرب العالمية الأولى. ثم صدر قرار بتأجيلها إلى أجل غير مسمى .

الفصل الخامس

صراع عنيف بين عباس وكتشنر

● سكة حديد مريوط :

كان الخديو عباس يملك أرضا زراعية غرب الإسكندرية ، فأراد أن يربط هذه الأرض بالإسكندرية بواسطة سكة حديد . قال أحمد شفيق باشا : «. . . وقدمت له مصلحة السكة الحديد بعض ماعندها من الأدوات المستعملة اللازمة لهذه السكة بثمن قليل ، وكذلك أرسلت له نظارة الداخلية جماعة من المحكوم عليهم بالسجن ليساعدوه فى مدها ، وقد ترك الإنجليز السكة للخديو ليلهو بها عن مناوأتهم . وفضلا عن ذلك كان الخديو يشغل الحرس فيها » .

وكان الخديو يدير هذه السكة لحسابه فخسر فى ذلك خسارة كبرى وحينئذ فكر فى بيعها لشركة إيطالية بعد غزو إيطاليا لليبيا ، فعارض كتشنر فى ذلك وهدد بخلع الخديو الذى لم يجد مفرا من التراجع وطلب من الحكومة المصرية أن تشتريها فعارض كتشنر كذلك . فوسط الخديو رئيس النظار محمد سعيد باشا لإقناع كتشنر بإجابة طلبه واعدا بتحسين سيره فى المستقبل ، فوافق كتشنر وتسلمت الحكومة السكة الحديدية نظير مبلغ ٣٩٠ ألف جنيه مصرى دفعتها للخديو .

* * *

● استقالة النظارة السعيدية :

ذهب السير إسماعيل سرى باشا إلى لندن ، وكان من أكبر عملاء الإنجليز فى مصر ، وقابل وزير خارجية بريطانيا ، وفهم منه أن مركز محمد سعيد باشا . فى رياسة الحكومة المصرية مركز ثابت وطيد لايمكن أن يزعزعه مزعزع ..

فهذه الرسالة التى حملها إسماعيل سرى باشا إلى محمد سعيد تسربت من شخص إلى شخص حتى وصلت إلى الخديو ، بل إن ماوصله هو أن مركز سعيد باشا أثبت من مركز الخديو .

وحينما دعى الخديو لافتتاح مزرعة « شالة » وهى مزرعة انشأها كتشنر فى أطارف مديرية الغربية لتكون مثالا للمزارع الأخرى ، وعاد الخديو إلى القطار ومعه النظار وكتشنر ، وجه سؤالا إلى إسماعيل سرى باشا أمام كتشنر والنظار عن صحة الكلام الذى عزى إليه والذى نقله عن لسان السير ادوارد جراى ، فأجاب إسماعيل باشا : إن هذا الكلام صحيح . فقال الخديو . إن فى ذلك إفسادا للنظام ، ورشوة للنظار ضد ولى الأمر . وأرسل هذا القول إلى السير ادوارد غراى ذاته محتجا على صدوره منه . فكان الجواب على احتجاج الخديو أنه إذا استغنى عن خدمة محمد سعيد باشا فإن إنجلترا لاتقر نظارة جديدة تؤلف إلا إذا كانت برياسة مصطفى فهمى باشا .

* * *

قرب الصيف وهمّ الخديو بالسفر فأبلغ اللورد كتشنر أنه قد عقد العزم على الرحيل إلى أوروبا، ولابد من تعيين قائمقام ، وهو لايثق بمحمد سعيد باشا ليوليه فى المنصب . فأبلغ كتشنر الأمر إلى لندن ، ومكث ينتظر التعليمات .

وظل سعيد باشا مدة ثلاثة أيام ينتظر النتيجة وكتاب الاستقالة فى جيبه . وأخيرا جاء الرد بوجوب إسناد رياسة النظارة إلى مصطفى فهمى باشا ، وكان هذا فى مدينة الأقصر . فأرسل إليه الخديو رسولا يبلغه بأن له مطلق الحرية فى اختيار النظار ، وأن الخديو يوليه الثقة التامة بلا قيد ولاشرط . فشكر مصطفى فهمى باشا الخديو ، ثم توجه بعد مقابلته للخديو إلى دار الوكالة البريطانية فقال له كتشنر: يكفى أن تتولى رياسة النظارة ، وأن تبقى جميع النظار فى مراكزهم إلا سعيد باشا الذى يعتزل منصبه . فأجاب مصطفى فهمى باشا أنه إذا قبل تأليف النظارة فإنما هو يقبله ليختار زملاءه الذين يثق بهم ويستطيع العمل معهم . وأنه قد تلقى من سمو الخديو الأمر فى ذلك فلا مندوحة من تطهير الإدارة من الرشوة والشوائب الأخرى التى شابتها فى العهد الأخير . فلم

يرق هذا الكلام فى عين كتشنر وتوجه إلى قصر عابدين حيث قابل الخديو وكلمه فى اختيار رئيس النظار الذى يرغب فيه ، ماعدا مصطفى فهمى باشا .

* * *

● **نظارة رشدى باشا :**

سقطت وزارة محمد سعيد باشا التى تألفت عقب مقتل بطرس باشا غالى فى ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠ وتألفت نظارة حسين رشدى باشا فى الخامس من أبريل ١٩١٤ ، وهذا نص الإرادة السنية بتعيين حسين رشدى باشا رئيسا لمجلس النظار . عطوفتلو حسين رشدى باشا حضرتلرى .

إنه باستقالة محمد سعيد باشا الذى كان رئيسا للنظار ، ولما هو معلوم لدينا فيكم من الكفاءة والدراية ، ولما لنا من الثقة بكم ، قد وجهنا إليكم رئاسة المجلس المشار إليه ، وعليه نكلفكم تشكيل هيئة نظارة جديدة ، وكونوا على يقين من تعضيدنا ومساعدتنا إياكم . ونسأل الحق جلت قدرته أن يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد ، ورفاهية العباد ، إنه نعم المولى ، ونعم النصير .

٩ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢هـ ، ٥ أبريل سنة ١٩١٤

عباس حلمى

صورة الخطاب المرفوع من حسين رشدى باشا بتشكيل هيئة النظارة الجديدة .

مولاى

قد تلقيت بيد الإجلال والإعظام أمركم الكريم الذى تفضلت به ذاتكم العلية على عبدها المخلص ، فوجهت إلى عهدته رئاسة مجلس النظار ، مع تكليفه تأليف هيئة جديدة للنظارة .

مع رفع فروض الشكر ومراسيم الولاء إلى السدة العليا على هذه العناية الكبرى ، والمنة العظمى ، ووثوقا بتعضيد من جانب مقامكم الفخيم ، أتشرف بأن أعرض على الأنظار السامية أسماء الذين تشكل منهم هيئة هذه النظارة ، وهم أصحاب السعادة :

إسماعيل سرى باشا لنظارة الأشغال العمومية والحربية والبحرية .
أحمد حلمى باشا لنظارة المعارف العمومية
محمد محب باشا لنظارة المالية
يوسف وهبة باشا لنظارة الأوقاف
عدلى يكن باشا لنظارة الخارجية
عبدالخالق ثروت باشا لنظارة الحقانية
اسماعيل صدقى باشا لنظارة الزراعية

فإذا صادف هذا المعروض قبولا لدى سيدى ومولاى فإنى ألتمس صدور أمره العالى باعتمادها وبتقليدى نظارة الداخلية كما تعطف وعهد إلى فى رياسة مجلس النظار .

وإنى بكل احترام وإجلال
المحسوب الخاضع المتواضع
والعبد المخلص الأمين
حسين رشدى

ويبدو أن حسين رشدى قد قابل كتشنر وتلقى منه التعليمات ونفذها فأبقى على النّظار الذين كانوا أعضاء فى نظارة محمد سعيد باشا ماعدا عدلى باشا يكن فإنه عين ناظرا للخارجية ، وكان وكيلا للجمعية التشريعية . وكان مصطفى باشا فهمى رفض أن يدخل أحمد حلمى باشا ناظرا للمعارف لأسباب لانعرفها .

* * *

● هيئة النظارة الجديدة فى الجمعية التشريعية :

فى الساعة الرابعة من يوم ٨ أبريل انعقدت الجمعية التشريعية ، وتوجه أعضاء النظارة الجديدة إليها وحلفوا اليمين القانونية أمام رئيس الجمعية ، ثم ألقى حسين رشدى باشا الخطبة الآتية :

إن خير مانفتتح به أعمالنا اليوم أيها السادة أن نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا وإياكم لخدمة وطننا العزيز ، وإنا لعاقدو النية على العمل معكم على

خطة الصراحة والتفاهم والوئام فى أداء تلك المهمة التى ندبتنا إليها ثقة مولانا الخديو المعظم .

ونحن على يقين ، أن عملنا هذا سيقابل بمثله من جنابكم . ولاشك أن الإخلاص فى خدمة البلاد سيكون رائد الأعمال بيننا ووجهتنا جميعا . وإن الأفكار مهما اختلفت فإنها لن ترمى إلا إلى هذه الغاية الشريفة (تصفيق).

فأجابه أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية بالكلمة الآتية .

إن الجمعية التشريعية تبدى تهانيها على الثقة التى وضعها الجناب العالى فيكم وفى زملائكم . وتهدى وافر شكرها على ماأظهرتموه من شريف العواطف ، وجميل الإحساس ، وتتلقى التصريح الذى تفضلتم بإبدائه بعظيم الترحيب ، وهى تتمنى تحقيقه ، وتؤكد أن أقصى أمانيها العمل بالاتحاد مع الحكومة على مبدأ الصراحة والإخلاص ، وتبادل الثقة بين الهيئتين وأن تبذل غاية جهدها فى مساعدة الهيئة الجديدة على القيام بمهمتها السامية. (تصفيق) .

ولما تعين عدلى باشا يكن ناظرا للخارجية ، حل محله سعيد باشا ذو الفقار الذى عين وكيلا للجمعية التشريعية .

* * *

● **عباس فى الوجه البحرى :**

فى يوم ٢٨ من أبريل سنة ١٩١٤ قام عباس برحلة ناجحة إلى بعض أقاليم الوجه البحرى مستخدما السيارة ، مخترقا القرى والكفور والنجوع ، وزار الأعيان فى منازلهم ، وأقيمت له الزينات الرائعة وذبحت الذبائح الكثيرة ، وصدحت الموسيقات ، ودقت الطبول فى كل مكان توجه إليه ، وخرجت جموع الشعب لاستقباله هاتفة بحياته بأصوات تشق أجواز القضاء وكأنما كان يودعهم إلى غير رجعة فإنهم لم يروه بعد ذلك ولم يرهم .

وفى ختام الرحلة وجه إلى رئيس النظار حسين رشدى باشا الرسالة الآتية :

عطوفتلو حسين رشدى باشا حضرتلرى .

لقد تمت بعون الله رحلتنا بأقاليم الوجه البحرى ، وإننا منشرحو الخاطر لما رأيناه فى جميع الأنحاء التى مررنا بها من علائم الرقى والتقدم ، كما أننا مبتهجون لما أظهره لنا الأهالى على اختلاف طبقاتهم من عظيم الولاء والاخلاص . ولقد قامت لدينا من هذه الرحلة أدلة جديدة على أن التقدم المشاهد بالمدن الكبيرة قد تعداها إلى القرى ، وأنه لم يقتصر على العمران وتحسين المرافق ، بل كان للتعليم والتربية منه أكبر نصيب . ولقد سرنا كثيرا زيادة على ماشاهدناه من تحسن أحوال الزراعة ، واستصلاح الأراضى ، وماعايناه من أعمال الرى والصرف العظيمة ، وماتخذ من الحيطة تلقاء انخفاض النيل ، ومن انتظام كافة الطرق التى مررنا بها . إن دور التعليم بأنواعه ودرجاته قد أخذت تنتشر انتشارا يدعو إلى حسن التفاؤل بالمستقبل .

وإذا كان لحكومتنا الفضل فى بث هذه الروح الطيبة فإن الشكر واجب أيضا لمجالس المديريات التى قامت للتعليم بأكبر الخدم وأسماها ، وللجمعيات والسراة والأعيان الذين عاونوها فى هذا السبيل المفيد . وإنه لمن أكبر أمانينا أن تثابر هذه المجالس على خطتها ، وأن تكثر من العناية بالتعليم الأولى ، وتعمل على نشره بكل النواحى ليكون النفع به عميما وأسهل منالا .

ولايفوتنا الثناء على المجالس البلدية والمحلية التى يدل حسن النظام المشاهد بمدن الأقاليم على أنها أدت بها كثيرا من الخدم .

وإنه ليسرنا فى الختام أن نعلن امتناننا مما أظهره الموظفون عموما ، وبالأخص حضرات المديرين من الهمة فى أعمال تمهيد الطرقات ، وفى المحافظة على النظام اثناء الرحلة ، الأمر الدال على ماتخذتموه من حسن التدبيرات التى دلت على كمال اقتداركم وجليل إخلاصكم . كما أننا نبدى مزيد ارتياحنا مما هو مشاهد من قيام أفراد الأمة بما هو مفروض من خدمة البلاد والسعى فى رقيها ، متخذين فى ذلك طريق الوئام والارتباط .

والله نسأل أن يوفقنا دائما لما فيه الخير والفلاح ، إنه سميع مجيب .

عباس حلمى

الفصل السادس

عباس يسافر إلى الخارج ولايعود

فى صباح الخميس الموافق ٢١ مايو سنة ١٩١٤ استقل عباس اليخت « المحروسة » فى رحلته المعتادة سنويا . وكان آخر ماوقعه أمرين عاليين بتنقلات وترقيات رجال القضاء الأهلى ، ثم الإرادة السنية بإنابة حسين رشدى باشا عنه أثناء غيابه عن القطر الذى قدر له ألا يراه بعد ذلك .

صورة الأمر الصادر لصاحب العطوفة حسين رشدى باشا رئيس مجلس النظار بتولى شئون القائمقامية الخديوية فى أثناء غياب الحضرة الفخيمة الخديوية بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩١٤ .

رئيس مجلس النظار عطوفتلو حسين رشدى باشا .

قد عزمنا بالمشيئة الربانية على السفر خارج القطر ، ولتمام ثقتنا بكم ، وكمال اعتمادنا عليكم قد جعلناكم نائبا وقائما مقامنا مدة غيابنا للنظر فى أشغال حكومتنا ، وإصدار مايلزم من الأوامر عنها بما هو معهود فيكم من الروية والدراية .

فإذا احتجتم للسفر خارج القطر يكون النظر فى أشغال حكومتنا مدة غيابكم بمعرفة حضرات الباقين من زملائكم مجتمعين بهيئة مجلس النظار، كما هو المعهود لدينا فيهم من حسن الخبرة بالأعمال ، ومايقررونه تصدر به الأوامر تحت إمضاء أقدمهم .

وقد أصدرنا أمرنا هذا لعطوفتكم للعلم به ، والعمل بموجبه ، والله تعالى ولى التوفيق .

تحريرا بالإسكندرية فى ٢٥ جمادى الثانى سنة ١٣٣٢

٢٠ مايو سنة ١٩١٤ — عباس حلمى

أقام عباس فى باريس متنكرا ، ثم غادرها إلى الآستانة فوصلها يوم ١٩١٤/٧/٢٣

وبعد ظهر يوم السبت ٢٥ منه ، وبينما كان الخديو خارجا من الباب العالى ويهم بالجلوس فى المركبة إذا بشاب مصرى اسمه محمود مظهر يطلق عليه الرصاص . قال عباس : « لقد كنت عند وصولى أحيانا إلى ردهة الباب العالى أشعر بانقباض فى نفسى لاأعلم سببه ، حتى كان يوم هذه الحادثة المشئومة فما كدت أضع قدمى فى المركبة وأتمكن من الجلوس حتى رأيت شابا انطلق من دكان هناك وقصد المركبة قبل أن تتحرك للمسير ، وصوب إلى مسدسا فى يده وأطلقه علىّ ، فوقفت على سلم المركبة وأمسكت يده ، وهو يحاول إطلاق الرصاص علىّ وأنا أحاول دفعه عنى ، والمركبة لم تتحرك والحرس لم يبد حركة نحو دقيقة حتى أدركته برصاصة فى جنبى الأيمن فنجانى الله منها بحسن اعتقادى وثقتى بالله سبحانه .

وقد مزقت تلك الرصاصة الملابس وكيسا فيه نقود ، ثم نفذت إلى حجر الختم المنقوش عليه بيت من البردة .

وقاية الله أغنت عن مضاعفة من الدروع وعن عال من الأطم

فكسرت الحجر واتصلت بغلاف مصحف كريم صغير كنت أحمله فلم تتعده . أما الرصاصات التى أصابت فمى وساعدى فقد لطف الله بى وشفيت والحمد لله » .

قال هذا فى حضور وفد من أعيان المصريين مكون من مائة وستين عينا سافروا إلى الآستانة لتقديم فروض التهانى للخديو بنجاته .

أما التقرير الطبى فقد جاء فيه :

« أصيب الجناب العالى بأربع رصاصات ، منها ثلاث جرحت ذراعه وساعده اليسريين من غير أن تحدث ضررا فى العظم والشرايين . أما الرصاصة الرابعة فاخترقت الخد الأيسر وكسرت أربعة أضراس وأحدثت خدشا باللسان ولم تحدث ضررا فى الفك . وإذا لم تجد مضاعفات فليس فى الجروح مايدل على الخطر » .

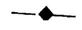
أما الشاب المعتدى فهو محمود مظهر ، ولد فى قنا سنة ١٨٩٢ ، وهو تركى من ناحية أمه ، مصرى من ناحية أبيه ، خرصريعا فانطوى سر الجريمة بموته . أما الخديو فقد اتهم الصدر الأعظم سعيد حليم .

كان هذا الحادث سببا فى تأخر عودة الخديو إلى عاصمة ملكه . وبعد قليل نشبت الحرب العالمية الأولى . فطلب سفير إنجلترا فى الأستانة من الخديو أن يغادر الأستانة إلى مصر فتردد الخديو . ثم عاد السفير فطلب منه أن يرحل إلى إيطاليا ويبقى فيها إلى أن تسمح الظروف برجوعه إلى بلاده. وكانت وزارة الخارجية البريطانية تعارض فى خلعه من العرش ، ولكن لما تعين كتشنر وزيرا للحرب استطاع بما كان له من النفوذ العظيم والمكانة الممتازة أن يحمل الوزارة البريطانية على خلع الخديو عباس من عرش مصر . وهذا هو نص القرار .

يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لاقدام سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق على الانضمام لاعداء جلالة الملك قد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية . وقد عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا ، أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على ، فقبله .

القاهرة فى ١٠ ديسمبر ١٩١٤

وقد تنازل عباس عن كافة حقوقه فى العرش نظير مبلغ ثلاثين ألف جنيه دفعتها له حكومة مصر سنة ١٩٣١ ، وتوفى فى ١٩٤٤/١٢/١٩ .





الباب الرابع

شخصية الخديو عباس

لم تكن للخديو عباس حلمى الثانى شخصية ثابتة مستقرة ، ولامنهج مستقيم ، بل كان متقلبا فى اتجاهاته ، متلونا فى ميوله وأهوائه . كان يجارى الحركة الوطنية إلى حد ما فى أيام مصطفى كامل ، ثم انقلب حربا عليها فى أيام خلفه . وقد وضح ذلك محمد فريد فى حديث له مع مراسل صحيفة « السييكل » الفرنسية فقال :

« بعد وفاة المرحوم مصطفى كامل انتخبت رئيسا للحزب مكانه . وحينئذ حاول الخديو أن يجعلنى أتبع سياسة مضادة لخطتنا ، ونصح لى أن لاأذكر الجلاء ، وأن لاأعمل عملا يسىء إلى الإنجليز، وبالإجمال نصح لى أن أعترف اعترافا ضمنيا بالاحتلال . ولأجل أن يظهر ولاءه للإنجليز ذهب إلى لندرة سنة ١٩٠٨ » .

« فلما رأينا هذه السياسة الجديدة قطعنا علاقاتنا معه ، وابتدأت أحمل عليه فى جريدة اللواء التى كانت إذ ذاك لسان حال الحزب الوطنى حملة صحفية شديدة رن صداها فى البلاد ، ونشر سنة ١٩٠٩ قانون المطبوعات الذى قبر سنة ١٨٨٢ » .

ثم تكلم عن الصحف التى أوقفت أو تعطلت ، وتكلم على حبسه وفراره حين أريدت محاكمته مرة ثانية . وختم تصريحه بقوله « تلك هى الحالة التى وصلت إليها مصر . فالخديو متحد مع إنجلترا ومعها بعض المداهنين فى جانب ، والأمة كلها طالبة حريتها فى جانب آخر » هذا كان أيام الوفاق بين قصر الدوبارة وقصر عابدين . فى هذا العهد أرخى للخديو العنان . وكان غورست يتردد على قصر عابدين ويتشاور مع الخديو فى أمور كثيرة . ولكن لما

جاء كتشنر واتبع سياسة المقاطعة وانفرد بكل شيء غير الخديو منهجه وأظهر عداءه للإنجليز فى أمور تخصه كموضوع الأوقاف وسكة حديد مريوط .

* * *

قال كرومر فى كتابه « عباس [1] الثانى » : إن غاية الخديو فى هذه الحياة كانت ، على مايظهر ، بذل الجهد لجمع المال والإثراء بأية طريقة استطاعها . وقد جمع بالفعل ثروة عظيمة لم يلبث أن بددها وأوقع نفسه فى ارتباك مالى شديد » « وكان دائما كثير الطمع فى بعض الحدائق والأراضى المجاورة لأملاكه . ثم تكلم عن مطامع الخديو فى أراضى الأوقاف حتى جاء لورد كتشنر فاهتم بالأمر وكف يد الخديو عن المداخلة فيها . ثم تكلم عن أوقاف سيف الدين وإقامة الخديو نفسه ناظرا عليه واختلاسه مبالغ طائلة من إيرادها » .

وماقاله كرومر حق وصدق .

وكانت جمعية العروة الوثقى بالإسكندرية قد أرادت أن تنشىء مدرسة صناعية تحمل اسم محمد على تخليدا لذكره ، واعترافا بفضله . وقد وقع اختيارها على قطعة أرض يملكها الخديو عباس فعرضت أن تشتريها ، فطلبت الخاصة الخديوية ثمنا باهظا لم تستطع الجمعية دفعه ، وبلغ ذلك لورد كرومر ، وكان للحكومة أرض فضاء بجوار أملاك الخديو ، فأوعز اللورد إلى نظارة المالية أن تمنح الجمعية جزءامن هذه الأرض بلا مقابل .

ونقرأ فى الصحف مايأتى :

المقطم فى ١٩١٣/٤/٧

« أمضى سمو الجناب العالى الخديو سحابة أمس فى مزارعه فى أنشاص . وقد قصد سموه إلى سراى المنتزه فى المساء ، وسيسافر إلى مزارعه بالضوملان يوم ٩ الجارى »

المقطم فى ١٩١٣/٤/٩

(١) كرومر : عباس الثانى ص ٧٥.

« . . ثم يركب سموه الباخرة إسماعيلية قاصدا الأناضول لزيارة مزارعه الخاصة بها، وتعهد الأعمال الهندسية الجارى عملها هناك . ثم يعود بسلامة الله بعد مضى أسبوعين » .

المقطم فى ١٩١٣/٥/١٧

« وصل سمو الخديو إلى سراى القبة عائدا من مزارعه فى الاسماعيلية عن طريق الخانكة » .

المقطم فى ١٩١٣/٩/٥

« قضى سمو الخديو اليومين الماضيين فى مريوط متعهدا مزارعه » .

وكان يشرف بنفسه على بناء عماراته الضخمة الموجودة حاليا بشارع عماد الدين . فإذا كان كرومر لم يذكر كيف بدد الخديو ماجمعه من ثروة طائلة . كما لم يذكر أحمد شفيق كيف أصبح الخديو مدينا للبنوك قال : « إن سمو الخديو لم يأخذ كما كان يظن قبيل مبارحته لمصر ، وقبيل إعلان الحرب العالمية ، شيئا من الأمتعة والأوراق الهامة ، ولم يحول شيئا من أمواله على أى مصرف كان لعدم وجود تلك الأموال الموهومة ، بل إن ماوصله منها كان بعد عودتى من الآستانة لمصر إذا استثنينا الثلاثة آلاف جنيه ، وكان إرسالها فى الفترة القصيرة التى وقعت بين أوائل أكتوبر سنة ١٩١٤ وقبيل دخول تركيا فى غمارها . أما عدم وجود الأموال فإنه لم يكن تبقى منها شىء كثير يذكر عند سفر سموه رغم مادفعته خزينة الحكومة المصرية له ثمنا لسكة حديد مريوط التى ابتاعتها من سموه . وكان مدينا لبعض المصارف فى مصر ، فدفع هذا المبلغ سدادا لدينه ، والمال الذى تبقى له لم يكن شيئا يذكر »

نقول إنه ربما كانت رحلات الخديو السنوية إلى أوروبا قد استنفدت جزءًا كبيرا من هذه الثروة . وربما كان يضارب فى بورصة الأوراق المالية أو فى سوق القطن فخسر جانبا آخر وتورط فى الاستدانة . ولم يكن هذا يتفق مع مقامه كخديو مصر . قال سعد باشا زغلول فى مذكراته « إن [1] الخديو لايحترم أى حق

---

(١) ص ٩٢٦ جـ ٢ ، الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٨٨.

حتى ماكان من الحقوق المقدسة ، ولايمنعه مانع من انتهاكها متى دعت إلى ذلك فائدة خاصة أو شهوة انتقام » .

وأخيرا نقول إنه لم يكن سياسيا يعرف من أين تؤكل الكتف . ولم يتفهم طبيعة العصر الذى عاش فيه ، واعتقد أن تركيا يمكن أن تحرر مصر من نير الاحتلال البريطانى وتسلمها له طائعة مختارة . واغتر بالانتصارات الأولى التى حققتها ألمانيا فى أوائل الحرب . وبهذا كله فقد عرشه ، وفى النهاية أخذ يعض بنان الندم ولات حين مندم . فصودرت أملاكه فى مصر وعاش بقية حياته فى أوروبا غريبا شريدا ، ولله الأمر من قبل ومن بعد .

الباب الخامس

الحالة الاجتماعية

شهد عصر عباس حلمى الثانى تطورا عظيما فى الحياة الاجتماعية ، فقد ارتبطت مدن القطر بالسكك الحديدية والسكك الزراعية ، وأصبح للحكومة وجود فعلى فى جميع الجهات . وأخذ الأجانب يفدون على مصر ، وأخذت أعدادهم تتضخم يوما بعد يوم . ففى سنة ١٩١٤ كان عدد الجالية اليونانية (٦٢,٩٧٤) والإنجليزية (٣٢,٦٥٣) والفرنسية (١٤,٨٩١) والإيطالية (٢٠,٦٥٣) والنمسوية (٧,٧٠٥) والروسية (٢٤١٠) والألمانية (١,٨١٧) ودول أخرى (١,٩٥٨) وكانت مساحة الأطيان التى يمتلكها هؤلاء الأجانب سنة ١٩٠٣ (٥٥٤,٤٠٩) فدانا. وكانوا يتمتعون بنفوذ وامتيازات جعلتهم أصحاب سطوة، فسعى وطنيون كثيرون للحصول على الحماية الأجنبية ليحفظوا أموالهم وأنفسهم من ظلم الحكام وتعديهم، فكثر الانتساب إلى الجزائر أولا ثم إلى تونس بعد احتلالها . قال الأمير محمد على توفيق « كان الطربوش [1] فيما مضى معتبرا فأصبحت البرنيطة فى مقام التعظيم والاحترام » .

وانتشرت الخمارات فى كل مكان وكثر استيراد الخمور من فرنسا والجزائر واليونان وقبرص وتركيا وبريطانيا وإيطاليا . ففى سنة ١٩٠٥ وردت ٦٧٤,٢٧٦ برميلا من الخمر ، ١١٤,٨٤٩ زجاجة ، ١٢٠,٤٩٤ برميلا من البيرة ، ١٦٧,٨٦٩ دستة من زجاجات البيرة .

وكان يوجد بالعاصمة سنة ١٩٠٥(٤٣) [2] معملا لتقطير الكحول منها ١٣ معملا بيد الوطنيين والباقى بيد الأجانب . وكان ماتستخرجه مصر من

---

(١) المؤيد فى ١٩٠٧/٣/١٤.

(٢) تقرير كرومر منشور فى مجلة المحيط فى ١٩٠٧/٤/١.

الكحـول سنـة ١٩٠١م (١,١٩١,١٧٨) كيلو فزاد فى سنـة ١٩٠٥ إلى (٤,٤٣٢,٠٣١) كيلو ، نصفـه يستعمـل شرابا والنصف يستعمل وقودا . ويوجد غير ذلك معامل تقطير صغيرة فى جميع أنحاء البلاد لاستقطار الزبيب ، وكان ثمن الأقة منه سبعة قروش » .

قال كرومر[1] « ومما يجب ملاحظته ، أن شرب المسكر أصبح من العادات المعتـادة عنـد شباب الطبقات العالية ، الذين اعتادوا التشبه بالأوروبيين ، ولكن مع الأسف إن الأوروبى المعتاد على الشراب قلما يفرط فيه ، والمصرى الذى بدأ فى الشرب لايعرف لشربه حدا » .

« وأقـول ماسبق أن قلته ، وهو إن كان التمدن الغربى أفاد البلاد فإن إدخاله فيها المسكرات التى يحرمها الدين الإسلامى لمن الأمور التى تشينه ، وتكون خطرا على البلاد ، وإن لم تحدث إلى الآن جرائم مهمـة بسبب السكر . وقد استغربت حين علمت أن فيهم ـ يعنى أصحاب الحانات ـ ١٩١ مسلما » .

* * *

وانتشر الحشيش والأفيون فى جميع المدن والقرى والدساكر ، وترتب على ذلك كثرة المصابين بالأمراض العقلية « وقد جاء فى تقرير[2] المستشار المالى أن عدد المجانين يزداد من حين إلى حين زيادة مطردة وفاحشة فى آن واحد ، حتى أصبح المستشفى المخصص لهذا الغرض غير كاف لأن يسع هؤلاء الضيوف العديدين ، الذين يتوافدون عليه بلا انقطاع حتى اضطرت الحكومة إلى إنشاء مستشفى آخر فى الخانقاه من هذا النوع » .

وقـد علقت صحيفـة المحـروسـة (١٩١١/١/٣) على ماجاء فى تقرير المستشار المالى بقولها « إن أشد مايهدد العقول بالخبال والأخلاق بالفساد ، هى تلك السموم المهلكة التى تباع وتشترى بين سمع الحكومة وبصرها ، دون أن تهب لمقاومتها مقاومة فعلية صحيحة أو تعنى بمكافحتها مكافحة صادقة » .

---

(١) تقرير كرومر منشور فى مجلة المحيط فى ١٩٠٧/٤/١.

(٢) المحروسة فى ١٩١١/١/٣.

« هذه السموم المبيدة هى الحشيش والأفيون ومايتفرع منها من المواد المخدرة ، والتراكيب الخطرة ، التى انتشرت حتى فى القرى الصغيرة التى لايكاد أحد يصدق أن مثل هذه الموبقات تجد فيها مجالا واسعا وإقبالا فائقا » .

وكان ناظر الداخلية قد أصدر قرارا سنة ١٨٩٥ يقضى بمنع أصحاب المحلات العمومية أن يعطوا فى محلاتهم حشيشا للشرب ، أو يدعوا الغير يتعاطاه بها ، أو يبيعوا منه بوجه من الوجوه . وكل من خالف ذلك عوقب بغرامة تتراوح بين خمسة وعشرين قرشا ومائة . ويجوز مراعاة الأحوال المخففة للعقوبة . وفى معظم الأحوال يضبط الحشيش وينص القاضى بمصادرته عند نطقه بالحكم ، وإغلاق المحل متى صدرت ثلاثة أحكام على أصحابه فى مدى ستة أشهر .

* * *

وكانت دور الدعارة عامرة بالمومسات فى القاهرة وجميع مدن القطر . وكانت المومسات يخضعن للكشف الطبى . وإذا اتضح أن إحداهن مصابة بمرض من الأمراض السرية تنقل فى عربة كتلك العربات المخصصة لنقل الكلاب ، وتوضع فى مستشفى الحوض المرصود . وسمعت أن بعض الآباء كانوا يأخذون أولادهم إلى بيوت الدعارة ويختار الوالد مومسة يتوسم فيها النظافة ويدعو ابنه للدخول معها ، وبذلك يصون ابنه من الشذوذ الجنسى ومن مزاولة العادة السرية . وكان طلبة المدارس يتوجهون إلى أماكن الدعارة ليلة الجمعة من كل أسبوع لإزالة تلك الضرورة ، والله يغفر لمن يشاء ويعفو عن كثير .

وفى ١٩٠٢/٩/٢١ أصدر ناظر الداخلية قرارا ينص على أنه يجوز لكل فرد أن يفتح بيتا للعاهرات ، تأوى إليه الباغيات بشرط أن يحصل صاحب البيت على رخصة من الحكومة تبيح له ذلك .

وقد بلغ عدد المصابين بالأمراض السرية والجلدية سنة ١٩١٠ (٣٠٧٠) مريضا ، منهم ٢٠٤٠ وطنيا ، ١٠٣٠ أوربيا ، ومن هؤلاء المرضى نحو ٨٥٩ كانوا مصابين بالأمراض التناسلية ، ١١٩٨ بالأمراض الجلدية .

وأخذ الناس يستخدمون مواقد البترول للطهى وبخاصة بعد كشف البترول فى جمسة سنة ١٩١٢ ، أما فى المدن الصغيرة والقرى فقد ظل الناس على ماكانوا عليه من استخدام الحطب وأعقاب الجريد وروث البقر .

ومنذ أوائل القرن العشرين بدأ الأغنياء يستخدمون الكهرباء للإضاءة . وبدأت الحكومة فى إنشاء محطات تنقية الماء وتوليد الكهرباء فى المدن الكبرى . كما بدأ منذ سنة ١٨٩٨ استخدام السيارات ، وأنشىء الطريق الزراعى الذى يربط القاهرة بالإسكندرية سنة ١٩١٢ ، وآخر يربط حلوان بالقاهرة ، ثم بالقناطر الخيرية .

وأخذت العادات الأوروبية تشيع بين الناس فى الأفراح والمآتم شيئا فشيئا، وفى الملابس والأزياء، واتسعت دائرة المطربشين . وبدأ التجار يقلدون الأوروبيين فى إنشاء محلاتهم وتنظيمها وترتيبها وعرض البضائع فيها مثال ذلك محلات صيدناوى بميدان الخازندار التى فتحت سنة ١٩١٣ ، ومحلات آل مدكور بالعتبة فى ١٨٩٦/١٢/٧. وقد زارها الخديو عباس تشجيعا على تنمية روح التجارة الوطنية فى البلاد ، ومحلات يوسف وأحمد الجمال فى الموسكى سنة ١٨٩٦ وقد اشتهرت بتجارة المنسوجات .

* * *

وانتشرت الرشوة بين الموظفين انتشارا عظيما . جاء فى تقرير كرومر فى عام ١٩٠٢ مانصه « لم تكن الرشوة ، وهى الداء الذى يمتص الحكومات الشرقية ، أكثر تفشيا فى بلد منها فى مصر . فالمقاول يرشو موظفا كبيرا ليحصل على مقاولة تكون شروطها فى صالحه كثيرا ، ثم يرشو هذا المقاول كاتب الأشغال العمومية لكيلا يبحث هذا الأخير فيما إذا كانت الشروط المتفق عليها قد عمل بها أو لم يعمل ، ثم كان الموظف الصغير يرشو رئيسه كوسيلة للترقية فى وظيفته . وكان الفلاح يرشو المهندس لكى يعطيه مياها لأرضه أكثر مما يستحق . وكان القضاة يرشون من كلا المتقاضين ، وكان المساحون يرشون من الفلاحين لكى يغيروا وينقصوا فى مساحة الأراضى . كذلك كان مشايخ البلاد يرشون من الأهالى

(١) المؤيد فى ١٩٠٣/٤/٢٣.

تخلصا من العونة « السخرة » ومن الخدمة العسكرية . وزد على ذلك أن تلك الضرائب التى كانت تفرض على الأغنام والمعز وغيرها من الضرائب الكثيرة التى لايحتاج إلى تعدادها مما كان يفتح بابا واسعا لاستفادة الذين يكلفون بجباية هذه الضرائب . وكان رجال البوليس يرشون من كل من قضى عليه سوء الطالع بالوقوع فى مخالبهم » .

وفى قضية رشوة [1] بسجن طنطا « شهد المأمور أمام النيابة فى قضية ارتشاء الباشسجان التابع له ، أن الباشسجانين والسجانين فى جميع سجون القطر المصرى تقريبا يرتشون من أقارب المسجونين الذين يحضرون لزيارتهم ، وأن باش سجان سجن طنطا يربح نحو ستين أو سبعين جنيها فى الشهر » .

* * *

وانتشر الميسر بين جميع طبقات الأمة . قال كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٠ « وعندى أمر آخر جدير بالذكر ، وهو أنى على قلة ماأعرفه من أعمال المضاربات فى مصر والإسكندرية ، بلغنى من أمرها ماأرانى أن الناس قد أفرطوا فيها على غير هدى فخربت بيوت كثيرين وأمسى غيرهم على شفا الإفلاس . وامتدت العدوى إلى كل طبقات الناس . إن من اعتاد المقامرة لايصرفه النصح عنها مهما كثر » وقال أحمد شوقى :

ضربت بالمضاربين الطبول   حيث كل بأمرهم مشغول
كل يوم يمضى غنى وجيه   وعلى أثره سرىٌّ جليل
ويبيع الأثاث من ليس بالمشرى لكن حدا به التطفيل
كان من ثروة البلاد قليل   بعد عام يزول ذاك القليل
ذهب النقد والنضار جميعا   ياسراة البلاد أين العقول
لو يكون الغنى كما قد زعمتم   كانت الكيمياء لاتستحيل

وألف نجيب الحداد تمثيلية عنوانها « عيشة المقامر » فأجاد فى وصف مصائب القمار وماينتج عنه من الخراب والبوار. قال أحد الكتاب . . وماأجدر

(١) المقطم فى ١٩١٣/١٠/٧.

هذا البلد بالعظة والاذكار بعدما اجتاحت ثروة أبنائه محلات الميسر وبيوت القمار المنتشرة بين سمع الحكومة وبصرها ليكون له من نفسه رادعا ومذكرا وقال أحد الشعراء .

لعب القمار فينا اتقدم | والأجنبى للسلب احتال
والفقر فينا متحكم | وربنا عالم بالحال

وكان القمار موضوعا للشعراء والأدباء يتناولونه فى كل مناسبة . وامتلأت الصحف والمجلات بالقصائد والمقالات التى تعرض لحياة المقامرين وما لحقهم من الفقر والشقاء . قيل عن عدلى باشا يكن أنه خسر ثروة طائلة فى لعب القمار ، وكذلك قيل عن سعد باشا زغلول .

* * *

وكثرت الجرائم وتنوعت . جاء فى صحيفة المحروسة (١٩٠٩/٧/١٤) « . . وقد كثر النصابون فى القطر المصرى كثرة هائلة مخيفة . وسبب ذلك أن القانون الجنائى يرأف بالنصابين رأفة لايعامل السارق بمثلها مهما كان جرم السارق صغيرا . فالسارق الذى يكسر بابا ليستولى على عشرة قروش مثلا يعرض نفسه للأشغال الشاقة مدة تتراوح بين العشر والخمس عشرة سنة . أما المحتال الذى ينصب على الغير بألوف الجنيهات فأشد عقوبته ثلاث سنوات . وبفضل هذه الرحمة المتناهية ، رأينا عدد النصابين يزداد دائما ، ورأينا كثيرين منهم يتفننون بابتكار الأساليب لسلب الغير . وقد تمكنوا من الحصول على مبالغ طائلة واشتهر من النصابين حافظ نجيب .

قالت المحروسة (١٩٠٩/٨/٨) « لجأ المحتالون فى هذه الأيام إلى طريقة جديدة لم تكن تخطر بالبال ، وهى أنهم بعد حوادث تركيا الأخيرة ، أخذوا يتزيون بأزياء الضباط العثمانيين ويتنقلون بين مصر والاسكندرية ، ينصبون ويحتالون على كل من ينخدع فيهم » ثم قالت المحروسة « ويظهر أن هذا اللص احتال على كثيرين من أهالى الإسكندرية ومصر وبعض بلاد الصعيد ، لأن النيابة تلقت عدة شكاوى ضده وبث رجال البوليس للقبض عليه » ثم قالت المحروسة « . . واتصل بنا أن هذا المحتال ذكى نبيه ، يشبه حافظ نجيب

ببعض أعماله ، فتاره تراه فى فندق صغير ، وطورا فى فندق كبير ، وتارة تراه مسيحيا وطورا مسلما . وقد نزل فى فندق مصطفى كامل بشارع كلوت بك فسمى نفسه محمد شكرى ، ثم انتقل إلى لوكاندة البحيرة فسمى نفسه جرجس يوسف ، ثم رفع منزلته وذهب إلى فندق « أدن بلاس » فسمى نفسه صالح بك ثم عاد فانخفض قليلا ونزل فى لوكاندة «منيفوره» باسم محمود .

وقالت المقطم (١٩١١/١١/٢١) « قبض البوليس السرى أمس على اثنين من اللصوص اتحدا على أن يسرقا الناس بالحيلة ، وذلك أن يلقيا كيسا من النقود الزائفة وهما سائران فى طريقهما ثم يمسكان بالمارة ويدعيان أنهم التقطوا شيئا من تلك النقود ويفتشان جيوبهم ويستبدلان فى أثناء ذلك مايستطيعان استبداله من النقود الصحيحة بالنقود الزائفة » .

وانتشرت العصابات فى القرى والكفور تزاول السرقة والنهب والسلب والقتل . مثال ذلك أن عصابة مؤلفة من خمسين لصا سطت على منزل السيد الفيومى فى المعصرة يوم ١٩١٢/١/٢٣ الساعة الثالثة صباحا وكسروا باب المنزل فقابلتهم ابنة صاحبه فطعنوها بسكين ، ثم صعد بعضهم إلى الدور الثانى وكسروا باب غرفة صاحب المنزل فقابلتهم امرأته فضربها أحدهم ببلطة ثم دخلوا على زوجها فضربوه بالنبابيت وأطلقوا عليه أربع طلقات نارية فأصابوه أربع إصابات خطيرة .

وشعرت الدورية والخفراء باللصوص فأتوا لمقاومتهم ودار إطلاق الرصاص بين الفريقين إلى أن نفدت الذخيرة من العساكر وأصيب خفيران بإصابات خطيرة . أما اللصوص فهربوا سالكين طريق الجبل بعد أن أخذوا من المنزل نقودا قدرها مائة وأربعون جنيها ومصوغات قيمتها خمسون جنيها ولم يقبض على أحد منهم . وقد توفى صاحب المنزل بينما كان وكيل النيابة يستجوبه .

وظهرت عصابة أحمد العرابى الصعيدى فى المحلة الكبرى ونواحيها . وقد بلغ من سطوتها أن رجال الشرطة التقوا بهم فى دورية فحولوا أنظارهم عنهم ولم يهاجموهم مخافة بأسهم وشدة مراسهم . وكثيرا ماكانت جرائمها تعد قضاء وقدرا

فتحفظ أوراق التحقيق لأنه لم يكن أحد يعرف مقر هذه العصابة أو يهتدى إلى القبض على فرد من أفرادها .

وقد جاء فى تقرير كتشنر الجدول الآتى :

نوع الجريمة	السنة ١٩١١	السنة ١٩١٢	السنة ١٩١٣
قتل	٧٦٧	٨١٦	٨١٣
الشروع فى القتل	٦٦٥	٦٠٥	٦٠١
السرقة بالإكراه	٣٦٩	٣٦١	٤٢٨
الشروع فى السرقة بالإكراه	٤٠	٥٠	٤٠
الجرائم الأخرى	١٨٤٦	١٩٥٢	٢٢١٤

« وقد حكم بالإعدام على ٢٩ متهما سنة ١٩١٣ » .

« ولاتزال مديرية أسيوط فوق غيرها فى جرائم القتل والشروع فيه . ومما يدل على عدم احترام القوانين فى هذه المديرية الحادثة التالية :

وهى أن رجلا ضرب آخر بفأس على رأسه فقتله ، ولدى التحقيق شهد أهل القتيل أن الحادثة قضاء وقدر ، مدعين أن القتيل سقط على فأسه فقتل وحفظت القضية . ثم إنهم أخذوا بثأرهم من القاتل بأيديهم فقتلوه بضربة فأس » .

* * *

وكانت الكوليرا تنتشر بين حين وآخر فتفتك بالناس فتكا ذريعا . ففى سنة ١٨٩٦ بلغت الوفيات ١٨١٠٥ ، وتطايرت الشائعات بأن مصر ليس بها داء ولا وباء ، بل إن الذين يموتون فإنما يموتون بسم الأطباء ، وهذه سياسة إنجليزية . ومن قائل إن أناسا يلقون حلواء مسمومة فى الطريق ليأكلها المصريون ويموتوا بها . وقالوا إن الاحتياطات الصحية مخالفة لنصوص الشريعة

---

(١) المقطم فى ١٩١٤/٥/٢٥.

الإسلامية . وكان الاهالى يتسترون على مرضاهم كراهية أن تطبق عليهم الإجراءات الصحية ، وأغلقت المدارس والكتاتيب وامتد الوباء إلى جنوب الوادى . وحدث صدام بين الأهالى ورجال الصحة فى مصر القديمة وبولاق وباب الشعرية .

وفى سنة ١٩٠٢ بلغ عدد الوفيات ٣٣,٧٨٩ ، وحسب التقدير الرسمى ٣٥,٠٠٠ وقد أضرت بالتجارة وسببت متاعب وخسائر مالية جمة .

* * *

واتجه بعض رجال الفكر إلى الكتابة فى شئون المرأة . فألف الدكتور حسن باشا محمود كتاب « تعليم البنات » سنة ١٨٩٥ دعا فيه إلى تعليم البنات لأنهن أمهات المستقبل وقال ينبغى أن تتعلم الفتاة مختلف العلوم والفنون والصناعات والتدبير المنزلى ، فمعرفة الأم هى أول سبب لارتقاء عقول أولادها واهتدائهم إلى السبيل المستقيم. وفى سنة ١٨٩٧ ألف أحمد الحفنى كتابه « ارشاد العائلات إلى حسن تربية البنات » ، وفى سنة ١٨٩٩ الف على فكرى كتابه « آداب الفتاة » وفى نفس العام ظهر كتاب قاسم أمين « تحرير المرأة » وقد أحدث هذا الكتاب ضجة هائلة فى المجتمع المصرى .

وفى سنة ١٨٩١ جرى أول امتحان للحصول على الشهادة الابتدائية لمن يرغب فى مواصلة التعليم الثانوى . وفى سنة ١٨٩٢ تقرر تعميم هذا الامتحان فى الاسكندرية لتلاميذ الوجه البحرى ، وفى أسيوط لتلاميذ الوجه القبلى .

وشرعت الحكومة فى إنشاء المدارس الأولية وتشجيع إنشاء الكتاتيب لمكافحة الأمية . فعارض بعضهم [1] بحجة أن فى ذلك ضررا بالزراعة ، لأن الولد يأنف بعد خروجه من الكتاب أو المدرسة الأولية أن يشتغل فى غيط أبيه ، وعنفوا الحكومة تعنيفا شديدا على سيرها فى هذاالمشروع ،وأفرغوا ماعندهم من وسائل القول والعمل فى تعطيله ، ومن ذلك إرجافهم بأن فى إصلاح الكتاتيب عن حالتها التى كانت عليها إخلالا بتعليم القرآن الشريف » .

---

(١) من خطبة لسعد باشا زغلول ناظر المعارف. المقطم فى ١٩٠٨/١٢/٤.

الفهرس

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع : ٢٨١٦/ ١٩٩١

دار غـريب للطبـاعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة ·
ص . ب (٥٨) الدواوين تليفون **٣٥٤٢٠٧٩**

هذا الكتاب

يحتوى هذا الكتاب على تاريخ مصر فى أحلك أوقاتها إذ كان الاحتلال البريطانى قابضا على ناصية البلاد بيد من حديد . وكان الشعب يعانى من استغلال الأجانب للامتيازات ونهبهم لثروات البلاد ، تحميهم سلطات الاحتلال .

وكان عباس الثانى فى صراع دائم مع البريطانيين ، وقد انتهى هذا الصراع بخلعه عن العرش فى ديسمبر ١٩١٤ .

المؤلف

دار الفرجانى

القاهرة : ٩ ميدان الذهبى ـ منشية البكرى ـ مصر الجديدة

ص . ب : ٢٣٨٢ الحرية تليفون : ٢٩٠٥٨٩٥



دار غريب للطباعة

١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة

ص . ب (٥٨) الدواوين تليفون ٣٥٤٢٠٧٩